المرأة وإتخاذ القرار الاجتماعي

دراسة ميدانية في مدينة بغداد

أطروحة تقدمت بها

آلاء عبد الله معروف خضير الطائي

الى مجلس كلية الآداب وهيئة الدراسات العليا في جامعة بغداد وهي جزء من متطلبات نيل درجة دكتوراه فلسفة آداب في علم الاجتماع

بأشراف

الاستاذة المساعدة الدكتورة

لاهاي عبد الحسين الدعمي

١٤٢٨هـ ٢٠٠٧م

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمنِ الرَّحِيمِ

وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاء بَعْضٍ يَأْمُرُونَ
بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَيُقِيمُونَ الصَّلاَةَ وَيُؤْتُونَ
الزَّكَاةَ وَيُطِيعُونَ اللّهَ وَرَسُولَهُ أُوْلَئِكَ
سَيَرْحَمُهُمُ اللّهُ إِنَّ اللّهَ
عَزِيزٌ حَكِيمٌ

صدق الله العظيم

سورة التوبة الآية (٧١)

اقرار المشرف

اشـهد ان اعـداد هـذه الاطروحـة الموسـومة **"المـرأة واتخـاذ القـرار الاجتمـاعي"**-دراسـه ميدانيـة فـي مدينـة بغداد والمقدمـة مـن قبـل الطالبـة **(آلاء عبد الله معروف)**، قد جرى تحت اشرافي في جامعة بغداد/ كلية الآداب/ قسم الاجتمـاع، وهـي جـزء مـن متطلبـات نيـل درجـة دكتـوراه فلسـفة آداب فـي علـم الاجتماع.

التوقيع
المشرف أ.م.د. لاهاي عبد الحسين
الدعمي
التاريخ / /٢٠٠٧

بناء على التوصيات المتوافره، ارشح هذه الاطروحة للمناقشة

التوقيع
أ.د. ناهدة عبد الكريم حافظ
رئيس قسم الاجتماع
التاريخ / /٢٠٠٧

أقرا لجنة المناقشة

نشهد نحن اعضاء لجنة المناقشة بأننا اطلعنا على الرسالة الموسومة" **المرأة واتخاذ القرار الاجتماعي-** دراسة ميدانية في مدينة بغداد للفترة من / / ولغاية / / - بأننا قد ناقشنا الطالب **(آلاء عبد الله معروف)**، في مجمل محتوياتها ومالهُ علاقة بها ونعتقد أنها جديرة بالقبول لنيل درجة الماجستير في الاعلام بتقدير ( ).

التوقيع
الاسم
عضو

التوقيع
الاسم
مشرف

التوقيع
الاسم
عضو

التوقيع
الاسم
رئيس اللجنة

صادق مجلس كلية الاعلام/ جامعة بغداد على قرار لجنة المناقشة

عميد كلية
جامعة بغداد
التاريخ / /٢٠٠٧

الإهداء

- *الى مَنْ تعجز كلماتي وتنحني هامتي لعظيم عطائها... الى شمس حياتي التي لا تغيب.. وسبيلي الى الجنة...* **أمي**
- *الى مَنْ بهِ أكون... الى رمز الوفاء وسكينة الروح... الى من يتقاسم معي ثمرة النجاح... رفيق عمري ... زوجي الحبيب...* **فيصل**
- *الى زهرتّي حياتي ... ونجمتيّ سمائي... وفرحتي الدائمة... فلذتي كبدي ولدي...* **مصطفى وسارة**

آلاء

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين الذي مكنّ عبدهُ وأعزه والصلاةُ وسلام على خير خلقهِ وخاتم أنبيائه محمدٍ وآله وصحبه أجمعين. أما بعد فيطيب لي وأنا على مشارف الأنتهاء من إعداد هذهِ الدراسة أن أتقدم بشكري الجزيل وإمتناني العظيم الى كل من أسهم في إتمامها وأخص منهم بالذكر مشرفتي وقدوتي وأستاذتي الفاضلة الدكتورة لاهاي عبد الحسين الدعمي التي أحاطتني بأنسانيتها قبل علميتها فكانت خير مثالٍ للأستاذ المتفاني في عملهِ وخير سندٍ لي في إتمام دراستي فلها مني كل إجلال واحترام وتقدير وجزاها الله كل خير وأدامها نبراساً للعلم.

واتقدم بعظيم الشكر والعرفان بالجميل الى الأستاذة الدكتورة ناهدة عبد الكريم حافظ رئيسة قسم الأجتماع التي وقفت الى جانبي في الصعاب ونورت لي طريقي بصدق علميتها وأهتمامها وحرصها على اتمام دراستي فلها مني كل الأحترام والاعتزاز والتقدير.

واتوجه بشكري واحترامي وامتناني الى اساتذتي الأفاضل في قسم الأجتماع لما أبدوهُ من رعايةٍ أبوية وحرصٍ وتشجيع طوال سني الدراسة وأخص منهم بالذكر الدكتور علاء الدين جاسم البياتي والدكتور خالد الجابري والدكتور عبد المنعم الحسني. كما يطيب لي ان أتوجه بشكري وتقديري الى الاستاذ الفاضل الدكتور كريم محمد حمزة الذي رفدني بمعلوماتهِ ومصادرهِ القيمة فجزاهُ الله خير جزاء.

ولا يسعني إلا أن أتقدم بوافر شكري وتقديري واحترامي الى إستاذتي واختي الدكتورة ثناء محمد صالح التي كانت خير عونٍ لي في تذليل صعاب الدراسة ورفدي بالمصادر القيمة فجزاها الله كل خير. كما أتقدم بشكري وتقديري الى الأخت الدكتورة هدى محمد صالح التي ساندتني ورفعت من معنوياتي طوال مدة الدراسة فلها مني كل الحب والاحترام والتقدير. ولا يفوتني أن أتقدم بشكري وامتناني الى الأخ الدكتور هاني محمد صالح الذي أحاطني برعايتهِ وأهتمامهِ ومتابعتهِ لي طوال مدة الدراسة فلهُ مني كل الأحترام والتقدير.

ويطيب لي أن اتقدم بشكري واحترامي وتقديري الى أساتذتي الأفاضل في كلية التربية للبنات وأخص منهم بالذكر الدكتور عبد الكاظم شندل رئيس قسم الخدمة الاجتماعية والدكتور هادي العيساوي والدكتورة كواكب البيرماني.

ولا يفوتني أن أذكر بكل وفاء أختي وزميلتي ورفيقتي الدكتورة فريدة جاسم داره التي شاركتني هموم الدراسة ومعاناتها وذللت لي كثيراً من صعابها من خلال جهودها الطيبة، داعية الله سبحانه وتعالى أن يوفقها ويسدد خطاها بالنجاح والرحمة.

كما اتوجه بشكري وتقديري الى صاحبة الخلق الرفيع الدكتورة لمى فائق لتفضلها بالاشراف اللغوي على الاطروحة.

واتوجه بشكري وتقديري الى الأخت والصديقة الوفية الدكتورة ذكرى محمد جميل البناء، كما اتقدم بشكري واحترامي الى جميع زميلاتي وزملائي طلبة العلم والمعرفة وأخص منهم انتصار، أساور، أفراح، سحر، نضال، حسين، علي، محمود.

كما أتقدم بشكري وتقديري الى الأخ الأستاذ خالد حنتوش لما أبداهُ من تعاونٍ وحرصٍ ودقة في تحليل البيانات الأحصائية الخاصة بمجتمع الدراسة فجزاهُ الله ووفقهُ لخدمة الآخرين.

واتوجه بالشكر لمنتسبات مكتبة الدراسات العليا وأخص منهم الأم الحنون الست نجاة علي ومنتسبات المكتبة المركزية ومكتبة التربية للبنات. كما اتقدم بشكري واحترامي ومحبتي الى أختي زينب وزينة الموظفتين في قسم الاجتماع على كل ما قدمتاهُ لي من مساعدة متمنيةً لهما كل السعادة والتوفيق.

كما اسجل اسمى إعتباري وتقديري الى جميع منتسبي شعبة الدراسات العليا في كلية الاداب على خدماتهم الطيبة وروح التعاون لديهم.

ويسرني ان اتقدم بشكري ومحبتي وإمتناني الى عضيدي وسندي وشقيق نفسي أخي العلا علي حفظهُ الله لي وسدد خطاهُ بالنجاح والتوفيق.

كما اتقدم باحترامي وشكري الى كل من قدموا لي مساندةً علمية ومعنوية ولم تسعفني الذاكره على ذكرهم فلهم مني جميعاً كل تقدير وعرفان بالجميل.

وأخيراً اتقدم بحبي وشكري واخلاصي الى الذي ضحى كثيراً من أجلي وتحمل الكثير وخفف الكثير من معاناتي فكان لهُ الفضل الكبير بما أنا فيهِ من تحصيلٍ علمي زوجي الغالي أبو مصطفى فلهُ مني كل الحب والاحترام.

خلاصة الدراسة:

هدفت الدراسة الموسومة (المرأة واتخاذ القرار الاجتماعي الى التعرف على العوامل المؤثرة في قدرة المرأة ومشاركتها في اتخاذ القرار الاجتماعي وقد جرى تشخيصها بخمسة متغيرات رئيسة هي العمر والمستوى التعليمي والمهنة والدخل والمستوى الاجتماعي، وبتفاعل هذه المتغيرات تتشكل مكانة المرأة ضمن واقع المجتمع العراقي. وبذلك عد متغير المكانة عاملاً مستقلاً مؤثراً في تحديد معالم قدرة المرأة ومشاركتها في إتخاذ القرار الاجتماعي. كما هدفت الدراسة الى التعرف على بنى المؤسسات الاجتماعية ووظائفها في تحديد ماهية اتخاذ المرأة للقرار الاجتماعي.

ولتحقيق ذلك فقد اعتمدت الدراسة عدداً من المناهج هي المنهج التاريخي والمنهج المقارن ومنهج المسح الميداني الذي جرى فيه اختبار الفرضية الرئيسة للدراسة التي نصت على أن مكانة المرأة الاجتماعية تحدد مدى قدرتها على إتخاذ القرار الاجتماعي وقد اشتقت خمسة فرضيات فرعية منها لتحقيق اهداف الدراسة، كما جرى من خلالهِ تحديد مجتمع وعينة الدراسة، اذ جرى اعتماد عينة عشوائية طبقية ممثلة بمدينة بغداد قوامها (٢٠٠) أمرأة في أسرتها للحصول على البيانات اللازمة من خلال أداة استمارة الاستبانة. وقد اتبعت الدراسة طرائق احصائية عدة ضمن هذا المنهج منها اختبار مربع كاي لعينة واحدة ولعينتين مستقلتين، وتحليل التباين الاحادي، فضلاً عن استخدام المقياس الثلاثي لمعرفة مستويات قدرة المرأة على اتخاذ القرار في كل من البناء الاسري والتربوي والاقتصادي والسياسي ومن ثم القدرة على إتخاذ القرار الاجتماعي، ومعامل ارتباط بيرسون، ومعامل التوافق (يول وكندال).

وتوصلت الدراسة إلى أن ارتفاع مكانة المرأة الاجتماعية يؤثر في زيادة قدرتها على اتخاذ القرار الاجتماعي، لكن قدرة المرأة على اتخاذ القرار في البناء الاسري والبناء الاقتصادي لا تتأثر فقط بمتغير العمر والتعليم والمهنة والدخل والمستوى الأجتماعي بل انها تتأثر ايضاً بشبكة العلاقات الاجتماعية التي يتضمنها بنائي الاسرة والعمل.

كما توصلت الدراسة الى ان اغلب المبحوثات من ذوات المكانة المرتفة والوسطى والمتواضعة كانت قدراتهن على اتخاذ القرار متوسطة في ضمن البناء الاسري والاقتصادي والسياسي، أما البناء

التربوي فقد توصلت الدراسة الى ان اغلب المبحوثات من ذوات المكانة المرتفعة كانت لديهن قدرة عالية على إتخاذ القرار.

كما توصلت الدراسة الى ان المرأة تشارك الرجل في جميع القرارات الاسرية وبنسب مرتفعة، وتوصلت الدراسة الى ان حصول المرأة على شهادة علمية يمنحها دوراً في اتخاذ القرار ويجعل قراراتها منفذة ومطاعة. فضلاً عن ان التغييرات الاقتصادية في مجتمعنا قد أثرت بصورةٍ إيجابية وإيجابية نوعاً ما من حيث قدرة المرأة على اتخاذ القرار الاجتماعي. كما استطاعت المرأة ان تتخذ قرارات اقتصادية ناجحة في مجال عملها. أما ما يخص البناء السياسي فأن نظرة المرأة لمضمون العمل والمشاركة في المؤسسة السياسية قد تطور الى حدٍ ما، اذ اثبتت الدراسة تأكيد المبحوثات للدور الايجابي لمشاركة المرأة السياسية في الممارسات الديمقراطية في مجتمعنا الا ان رأي المبحوثات لطبيعة مساهمة المرأة في الحياة السياسية أكد أنها مساهمة متواضعة وهامشية.

كما شخصت الدراسة معوقاتٍ عدة في مؤسسات المجتمع تحد من قدرة المرأة على اتخاذ القرار منها: اساليب التنشئة الاسرية المتبعة ضمن بناء الاسرة العراقية والمناهج المقررة في النظام التربوي والموروثات الثقافية السائدة لصالح الرجل في مجال العمل الوظيفي فضلاً عن قلة وعي المرأة بالامور السياسية.

وقد ناقشت الدراسة هذه النتائج وتوصلت الى عدد من التوصيات منها ضرورة تغيير المناخ الفكري والثقافي المتعلق بتقسيم الادوار بين الرجل والمرأة لتغيير مواقف واتجاهات افراد المجتمع نحو المرأة يجري ذلك من خلال اهتمام منظمات المجتمع المدني ووزارة العمل ووزارة الثقافة بتكثيف حملات التوعية والتثقيف الاسري والاجتماعي في تقبل أدوار المرأة في المراكز القيادية في الاسرة والمجتمع. مع ضرورة التوظيف الكامل لقدرات المرأة وتعزيز ثقتها بذاتها وبقدراتها ويكون البدء بذلك منذ مرحلة الطفولة من خلال تعزيز المناهج الدراسية وبرامج التوعية.

الفصل	الموضوع	الصفحة
الاهداء		١-٢
شكر وتقدير		
خلاصة الدراسة		
فهرست المحتويات		
فهرست الجداول		
فهرست الاشكال		
المقدمة		
الباب الاول:- الدراسة النظرية		
الفصل الاول	ابعاد الدراسة ومفاهيمها ومصطلحاتها	
تمهيد		
المبحث الاول	**مشكلة الدراسة وأهميتها وأهدافها**	
أولاً:-	موضوع الدراسة	
ثانياً:-	أهمية الدراسة	
ثالثاً:-	أهداف الدراسة	
المبحث الثاني	**مفاهيم الدراسة ومصطلحاتهِ**	
أولاً:-	اتخاذ القرار	
ثانياً:-	البناء الاجتماعي	
ثالثاً:-	المكانة الاجتماعية	
رابعاً:	الدور الاجتماعي	
الفصل الثاني	دراسات سابقة	
تمهيد		
المبحث الاول	**دراسات عراقية**	
اولاً:-	دراسة الدكتورة مليحة عوني والدكتورة فوزية العطية.	
ثانياً:-	دراسة الباحثة نضال حكمت عويد	

الفصل	الموضوع	الصفحة
المبحث الثاني	**دراسات عربية**	
اولاً:-	دراسة الدكتورة زهيرة كمال	
ثانياً:-	دراسة الباحثة ألفت الدبعي	
المبحث الثالث	**دراسات اجنبية**	
اولاً:-	دراسة الدكتور جوفري مان	
ثانياً:	دراسة الباحثة فايونا مايرز	
	مناقشة الدراسات السابقة	
الفصل الثالث	الواقع الاجتماعي للمرأة العراقية	
تمهيد		
المبحث الاول	**نبذة تاريخية**	
المبحث الثاني	**تأثيرعوامل التغير في مكانة المرأة ودورها الاجتماعي**	
المحور الاول:-	عوامل اقتصادية	
المحور الثاني:-	عوامل سياسية	
المحور الثالث:-	عوامل ثقافية	
المبحث الثالث	**نظرة تنموية لمكانة المرأة ودورها الاجتماعي**	
	خلاصة الفصل	
الفصل الرابع	المرأة واتخاذ القرار في المجتمع العراقي	
تمهيد		
المبحث الاول	**ماهية اتخاذ المرأة للقرار في ضمن البناء الاسري**	
المبحث الثاني	**ماهية اتخاذ المرأة للقرار في ضمن البناء التربوي**	
المبحث الثالث	**ماهية اتخاذ المرأة للقرار في ضمن البناء الاقتصادي**	
المبحث الرابع	**ماهية اتخاذ المرأة للقرار في ضمن البناء السياسي**	
	خلاصة الفصل	

الفصل	الموضوع	الصفحة
الباب الثاني:- الدراسة الميدانية		
الفصل الخامس الإطار النظري والمنهجي للدراسة والفرضيات المطلوب اختبارها		
تمهيد		
المبحث الاول	الاطار النظري للدراسة	
المبحث الثاني	الاطار المنهجي للدراسة	
المبحث الثالث	فرضيات الدراسة	
الفصل السادس البيانات الاساسية لوحدات العينة		
تمهيد		
المبحث الاول	البيانات الاجتماعية لوحدات العينة	
المبحث الثاني	البيانات الاقتصادية لوحدات العينة	
المبحث الثالث	البيانات الثقافية لوحدات العينة	
الفصل السابع المرأة واتخاذ القرار في المجتمع العراقي كما أشرتهُ نتائج الدراسة الميدانية		
تمهيد		
المبحث الاول	البيانات الاجتماعية لوحدات العينة	
المبحث الثاني	المرأة واتخاذ القرار في ضمن البناء التربوي	
المبحث الثالث	المرأة واتخاذ القرار في ضمن البناء الاقتصادي	
المبحث الرابع	المرأة واتخاذ القرار في ضمن البناء السياسي	
	خلاصة الفصل	
الفصل الثامن مناقشة نتائج الدراسة وفرضياتها واستنتاجاتها وتوصياتها		
تمهيد		
المبحث الاول	عرض نتائج الدراسة	
المحورالاول:-	نتائج خصائص عينة البحث	

الفصل	الموضوع	الصفحة
المحورالثاني:-	**النتائج الخاصة بالمحور الاسري**	
المحورالثالث:-	**النتائج الخاصة بالمحور التربوي**	
المحورالرابع:	**النتائج الخاصة بالمحور الاقتصادي**	
المحورالخامس:-	**النتائج الخاصة بالمحورالسياسي**	
المبحث الثاني	**مناقشة فرضيات الدراسة واستنتاجاتها**	
المبحث الثالث	**التوصيات**	
المصادر		
اولاً:-	المصادر العربية	
ثانياً:-	المصادر الاجنبية	
الملاحق		
ملخص الاطروحة باللغة الانكليزية		

تسلسل الجدول	العنوان	رقم الصفحة
١	يوضح التوزيع العمري لوحدات العينة	
٢	يبين الحالة الزوجية لوحدات العينة	
٣	يبين حجم أُسر وحدات العينة	
٤	يبين مواقع وحدات العينة في أُسرهن	
٥	يوضح المستوى الاجتماعي لأسر المبحوثات	
٦	يبين نمط السكن لوحدات العينة	
٧	يوضح مهن وحدات العينة	
٨	يوضح الدخل الشهري لاسر وحدات العينة	
٩	يبين عائدية سكن اسر وحدات العينة	
١٠	يبين المستوى التعليمي لوحدات العينة	
١١	يعرض اجابات وحدات العينة عن مدى مشاركة المرأة في إتخاذ القرارات في ضمن البناء الاسرية	
١٢	يوضح اعتقاد وحدات العينة بتأثير أساليب التنشئة الاسرية في تشجيع المرأة على إتخاذ القرار	
١٣	يوضح طبيعة العلاقة بين مكانة المرأة الاجتماعية ومدى قدرتها على إتخاذ القرار في ضمن البناء الاسري	
١٤	يعرض اجابات وحدات العينة بشأن مدى مشاركة المرأة في إتخاذ القرارات في ضمن البناء التربوية	
١٥	يوضح المجالات التي ازدادت فيها قدرة المرأة على إتخاذ القرار نتيجة ارتفاع مستواها التعليمي بحسب اعتقاد (١٠٩) مبحوثة	
١٦	يوضح التسلسل المرتبي للاسباب التي تجعل قرارات المرأة مُنفذة ومُطاعةِ بحسب آراء وحدات العينة	
١٧	يوضح طبيعة العلاقة بين مكانة المرأة الأجتماعية ومدى قدرتها على إتخاذ القرار في ضمن البناء التربوي	
١٨	يوضح اجابات وحدات العينة بشأن مدى مشاركة المرأة في إتخاذ القرار في ضمن البناء الاقتصادي	
١٩	يوضح طبيعة تأثير التغيرات الاقتصادية التي شهدها المجتمع العراقي في إتخاذ المرأة للقرارات في المجالات المختلفة بحسب اعتقاد (١٠٦) مبحوثة	
٢٠	يوضح الدور الفعلي للمرأة في مجال عملها الوظيفي وما يجب ان يكون عليه	

تسلسل الجدول	العنوان	رقم الصفحة
	بحسب اعتقاد المبحوثات	
٢١	يوضح الحالات التي تفضل المرأة تحقيقها في مجال العمل الوظيفي بحسب المستوى الاجتماعي لوحدات العينة	
٢٢	يوضح التسلسل المرتبي لاسباب عدم تساوي فرص العمل بين المرأة والرجل حسب اجابات (٧٦) مبحوثة	
٢٣	يوضح التسلسل المرتبي لاسباب نجاح المرأة في إتخاذ القرار في عملها الوظيفي بحسب رأي (٨٢) مبحوثة	
٢٤	يوضح طبيعة العلاقة بين مكانة المرأة الاجتماعية ومدى قدرتها على إتخاذ القرار في ضمن البناء الاقتصادي	
٢٥	يوضح مدى مشاركة المرأة في إتخاذ القرار في ضمن البناء السياسي	
٢٦	يوضح العلاقة بين المستوى الاجتماعي لوحدات العينة وآرائهن بشأن طبيعة مساهمة المرأة في الحياة السياسية	
٢٧	يوضح التسلسل المرتبي لاسباب عدم مشاركة المرأة في تشكيل او ترؤس المنظمات النسوية أو منظمات المجتمع المدني بحسب إجابة (١٠٧) مبحوثة	
٢٨	يوضح تفضيل المبحوثات لشخص متخذ القرار السياسي	
٢٩	يوضح التسلسل المرتبي لاسباب تفضيل (٢١) مبحوثة من وحدات العينة لشخص المرأة لإتخاذ القرار السياسي	
٣٠	يوضح التسلسل المرتبي لاسباب تفضيل (٤١) مبحوثة من وحدات العينة لشخص الرجل متخذ القرار السياسي	
٣١	يوضح التسلسل المرتبي لاسباب تفضيل (١٣٨) مبحوثة من وحدات العينة للقرارات الصادرة من المرأة والرجل	
٣٢	يوضح طبيعة العلاقة بين مكانة المرأة الاجتماعية ومدى قدرتها على إتخاذ القرار في ضمن البناء السياسي	
٣٣	يوضح طبيعة العلاقة بين مكانة المرأة الاجتماعية ومدى قدرتها على إتخاذ القرار في ضمن البناء الاجتماعي	

تسلسل الاشكال	العنوان	رقم الصفحة
١	يوضح التوزيع العمري لوحدات العينة	
٢	يوضح الحالة الزوجية لوحدات العينة	
٣	يوضح حجم افراد أسر وحدات العينة	
٤	يوضح مواقع وحدات العينة في اسرهن	
٥	يوضح المستوى الاجتماعي لاسر وحدات العينة	
٦	يوضح نمط السكن لوحدات العينة	
٧	يوضح مهن وحدات العينة	
٨	يوضح الدخل الشهري لاسر وحدات العينة	
٩	يوضح عائدية سكن اسر وحدات العينة	
١٠	يوضح المستوى التعليمي لوحدات العينة	

المقدمة

المقدمة

لكل إنسانٍ قيمتهُ ومساهمتهُ وكفاءتهُ. وهذا ينطبق على المرأة والرجل على حدٍ سواء، وفي ضوء ذلك تروم الدراسة الحالية الى مناقشة فكرة تفاوت الفرص بشأن حصول المرأة على فرصة مناسبة تساوي الجهد الذي هي قادرة على أدائهِ، ليتمكن المجتمع من استثمار كل جهود أفرادهِ وقيمهم في عملية التنمية، وليس فكرة المنافسة بين الرجل والمرأة أو أن وصول المرأة الى مراكز اتخاذ القرار سوف يكون على حساب الرجل. لذلك فأن قضية المرأة وتطورها لا تشكل قضية بحد ذاتها مستقلة عن الرجل أو المجتمع بشكل عام، بل هي جزءٌ فاعل ومهم في تكوين لبنتهِ الأساسية المتمثلة بالأسرة ورفدهِ بأجيال واعيةٍ لتاريخهِ وحاضرهِ ومستقبلهِ. وعلى هذا الأساس لا يقاس وزن المرأة في المجتمع بالكم الذي تمثل أكثر من نصفهِ بقدر ما يقاس بالنوع الذي يتمثل بأدوارها المتعددة التي تتطور مع تطور المجتمع وتقدمهِ، لاسيما أدوارها في إتخاذ القرار التي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر في تحولهِ من شكلٍ لآخر واستمراريتهِ وديمومتهِ.

ومن هنا تنبع أهمية موضوع إتخاذ القرار في كونهِ يمثل حصيلةِ تنشئة الفرد وثقافتهِ وخبراتهِ الحياتية وقدراتهِ وإمكانياتهِ الذاتية والمعرفية فضلاً عن كونهِ يعكس قدرة الفرد أو الجماعة على تحقيق أو فرض إرادتهِ في التأثير في مجالات الحياة المختلفة. ولذلك فأن تقدم المجتمع مرتبط بفاعلية القرارات التي يتخذها أفرادهُ في البنى الاجتماعية المختلفة.

وبذلك يمكن القول ان الفرد يكتسب أهميته الاجتماعية من الوزن الذي تكتسبهُ آراؤهُ في نظر الآخرين. ومن هنا برزت أهمية العلاقة بين المرأة واتخاذ القرار الاجتماعي لما يحملهُ هذا الموضوع من مضامين متعددة اجتماعية وثقافية وسياسية يمكن ان نشخص من خلالها تقويم المجتمع لمكانة المرأة ومركزها بحسب ما تنجزهُ في أدوارها الاجتماعية. وبما أن المرأة الى حدٍ ما تنطلق من مراكز ضعيفة نسبياً مقارنةً بالرجل، فأن آراءها تكون موضع شك وجدل مما يضعف من قدراتها وإمكاناتها على إتخاذ القرار الاجتماعي وعليهِ فأن وضع المرأة لا يمكن ان يفهم أو يتغير من دون أن تكون هناك رؤيا أوسع لأدوارها وأوضاعها في المجتمع ومقارنتها مع أدوار الرجل وأوضاعه، وقد يجري ذلك وفقاً لمعايير متعددة ارتأت الدراسة ان تختار منها معيار القوة بما يحويهِ من سلطةٍ ونفوذ وما يجري

على أساسه من تقسيمٍ للعمل ومنحٍ للمكانات وأدوارها بحسب النوع الاجتماعي، ومن هنا جاءت أهمية الدراسة الحالية وقيمتها العلمية.

اذ تتألف هذهِ الدراسة من بابين رئيسين بثمانية فصول. وقد خصص الباب الأول للدراسة النظرية ويتألف من أربعة فصول. يتناول الفصل الأول أبعاد الدراسة ومفاهيمها وضمَّ مبحثين تناول المبحث الأول منها موضوع الدراسة وأهميتها وأهدافها، أما المبحث الثاني فقد جرى فيه استعراضٌ لمعاني المفاهيم والمصطلحات الأساسية للدراسة المتمثلة باتخاذ القرار والبناء الاجتماعي والمكانة الاجتماعية والدور الاجتماعي.

أما الفصل الثاني من الدراسة فقد خُصص لاستعراض نماذج من الدراسات السابقة العراقية والعربية والأجنبية وقد بلغُ مجموعها (٦) دراسات. وفي نهاية الفصل جرت مناقشة هذهِ الدراسات من حيث الهدف والمنهج والعينة والوسائل الإحصائية.

أما الفصل الثالث فقد تناول الواقع الاجتماعي للمرأة العراقية وقدِ ضم ثلاثة مباحث تناولت المبحث الأول نبذةً تاريخية لتطور واقع المرأة في المجتمع الإنساني، وقد تناول المبحث الثاني تأثير عوامل التغيير في مكانة المرأة ودورها الاجتماعي، أما المبحث الثالث فتناول نظرةً تنموية لمكانة المرأة ودورها الاجتماعي وأنتهى الفصل بخلاصةٍ جرى فيها إستعراض أهم ما ورد فيهِ فضلاً عن تحديد مصادر القوة التي تشكل مكانة المرأة.

وخصص الفصل الرابع الذي ضم أربعة مباحث لدراسة المرأة واتخاذ القرار في المجتمع العراقي وقد ضم المبحث الأول ماهية اتخاذ المرأة للقرار في ضمن البناء الأسري وتناول المبحث الثاني ماهية اتخاذ المرأة للقرار في ضمن البناء التربوي وضم المبحث الثالث ماهية اتخاذ المرأة للقرار في ضمن البناء الاقتصادي وضم المبحث الرابع ما هية اتخاذ المرأة للقرار في ضمن البناء السياسي. وانتهى الفصل بعرض خلاصة تحدد معالم قدرة المرأة على اتخاذ القرار الاجتماعي وفقاً لمكانتها الاجتماعية.

وفيما يتعلق بالباب الثاني فقد خصص للدراسة الميدانية وقد تألف من أربعة فصول أخرى أيضاً. بدأت بالفصل الخامس الذي خصص لتناول الإطار النظري والمنهجي للدراسة والفرضيات المطلوب اختبارها وقد تكون من ثلاثة مباحث، ضم المبحث الأول نظرية الدراسة التي ارتكزت على

النظرية البنيوية – الوظيفية وأهم روادها والتي شكلت السياق والمنظور الأساسي للموضوع قيد الدراسة. أما المبحث الثاني فقد تناول الإطار المنهجي للدراسة الذي جرى فيه عرض المناهج المستخدمة في الدراسة وهي المنهج التاريخي والمنهج المقارن ومنهج المسح الميداني بواسطة العينة والذي جرى من خلالهِ تحديد المجال البشري للدراسة والذي تمثل بالمرأة في أسرتها. وبلغ مجموع وحدات العينة (٢٠٠) امرأة، مثلت عينة عشوائية طبقية لمجتمع الدراسة الذي تمثل بمدينة بغداد، كما استخدمت الدراسة لغرض جمع البيانات بصورة دقيقة أكثر من أداة، تمثلت بالاستمارة الأستبانية كونها أداة رئيسة للدراسة، والمقابلة الميدانية والملاحظة البسيطة، كونها أداتين مكملتين ومساعدتين لها. وقد جرى عرض الاستبانة على مجموعة من الخبراء في العلوم الاجتماعية والنفسية لتحديد مدى صدق المقياس. كما طبق على عينة أولية صغيرة الحجم لمعرفة مدى ثبات الاستمارة وإتساق فقراتها وذلك بأتباع طريقة إعادة الاختبار على العينة الأولية نفسها. فضلاً عن عرضٍ لكيفية بناء مقياسي المكانة واتخاذ القرار. أما المبحث الثاني فقد تناول الطرائق الإحصائية التي جرى استخدامها في تفسير وتحليل البيانات بعد جمعها وتبويبها. وقد تضمن المبحث الثالث على عرضٍ للفرضية الرئيسة للدراسة والفرضيات الخمس التي اشتقت منها.

وفي الفصل السادس استعرضت الدراسة البيانات الأساسية للعينة وقد تكون الفصل من ثلاثة مباحث ضم المبحث الأول البيانات الاجتماعية لوحدات العينة وضم المبحث الثاني البيانات الاقتصادية لوحدات العينة أما المبحث الثالث فقد ضم البيانات الثقافية لوحدات العينة.

أما الفصل السابع فقد جرى من خلالهِ استعراض البيانات الميدانية الخاصة بالمرأة واتخاذ القرار في المجتمع العراقي، وقد عكس هذا الفصل بمباحثهِ الأربعة ميدانياً ما جرى عرضهُ من آراءٍ ووجهات نظر تضمنها الفصل الرابع من الدراسة النظرية، فقد ضم المبحث الأول المرأة وإتخاذ القرار في ضمن البناء الاسري وتناول المبحث الثاني المرأة واتخاذ القرار في ضمن البناء التربوي، أما المبحث الثالث فقد تناول المرأة واتخاذ القرار في ضمن البناء الاقتصادي، كما تناول المبحث الرابع المرأة واتخاذ القرار في ضمن البناء السياسي، وفي نهاية الفصل جرى عرض خلاصة تضمنت طبيعة العلاقة بين مكانة المرأة الاجتماعية ومدى قدرتها على اتخاذ القرار الاجتماعي.

وفي الفصل الثامن والأخير جرى مناقشة نتائج الدراسة وفرضياتها واستنتاجاتها وتوصياتها. وقد تضمن هذا الفصل ثلاثة مباحث ضم المبحث الاول عرضاً لنتائج الدراسة الميدانية، وقد ضم المبحث الثاني مناقشة فرضيات الدراسة واستنتاجاتها، وقد جرى إثبات مصداقية الفرضية الأساسية للدراسة وثلاثة فرضيات فرعية فيما عدا فرضيتين جرى تعديلها وقُبلت بدلاً منها الفرضية البديلة، وقد جرت مناقشة هذهِ الفرضيات من خلال مقارنتها من حيث مدى اتفاقها أو ابتعادها مع النتائج التي توصلت إليها الدراسات السابقة وفي ضوءها جرى التوصل الى أهم استنتاجات الدراسة الحالية والتي أوضحت ان العوامل التي جرى اختيارها لقياس مكانة المرأة الاجتماعية والمتمثلة بمتغيرات (العمر، التعليم، المهنة، الدخل، المستوى الاجتماعي) تتفاعل مع بعضها لتشكل مصدر قوةٍ يسهم في رسم مكانة المرأة الاجتماعية التي بدورها تحدد فاعلية الدور الذي تؤديهِ المرأة من خلال اتخاذها للقرار الاجتماعي. كما استنتجت الدراسة ان هناك معوقاتٍ اجتماعية وثقافية تحد من قدرة المرأة على اتخاذ القرار الاجتماعي. أما المبحث الثالث والأخير فقد تضمن عدداً من التوصيات التي تدعم الجوانب الايجابية في اتخاذ المرأة للقرار وتواجه السلبيات او المعوقات التي تحدد قدرة المرأة على اتخاذ القرار وفقاً لخصوصية مسبباتها ومعالجتها.

وانتهت هذهِ الدراسة التي تضمنت الجانبين النظري والميداني بعرض قائمة المصادر والمراجع العربية والأجنبية، والملاحق، وملخصٍ لها باللغة الإنكليزية.

وأخيراً تأمل القائمة بالدراسة ان يسهم هذا الجهد المتواضع في استجلاء صورة واضحة عن موضوع دراستها تمهيداً لتقويمه من قِبل أساتذتها الأفاضل، بتوفيقٍ من الله جلَّ وعلا.

الفصل الرابع

المرأة واتخاذ القرار في المجتمع العراقي

تمهيد

المبحث الاول:- ماهية اتخاذ المرأة للقرار في ضمن البناء الاسري

المبحث الثاني:- ماهية اتخاذ المرأة للقرار في ضمن البناء التربوي

المبحث الثالث:- ماهية اتخاذ المرأة للقرار في ضمن البناء الاقتصادي

المبحث الرابع:- ماهية اتخاذ المرأة للقرار في ضمن البناء السياسي

خلاصة الفصل

تمهيد:-

يوجد في كل بناء اجتماعي هيكل معين لاتخاذ القرار يجري ضمنهُ ترتيب معين للعلاقات بين الافراد المسؤولين عن اتخاذ القرار، وبالذات نظام السلطة الرسمي داخل الوحدة المسؤولة عن اتخاذ القرار، وتتفاوت هياكل اتخاذ القرار بين البساطة والتعقيد بحسب البنى الاجتماعية التي تتضمنها وطبيعة أهدافها، ففي البناء الاسري يمتاز هيكل اتخاذ القرار بالبساطة وعدم وجود حدود رسمية فاصلة بين متخذي القرار ومنفذيهِ أما في بناء اكثر اتساعاً فتتميز هياكل إتخاذ القرار بالتركيب والتعقيد كما هو الحال في البناء التربوي او الاقتصادي او السياسي، وقد تكون عملية إتخاذ القرار بسيطة وسريعة وتحدث في عقل فرد واحد وهو متخذ القرار المركزي او تكون معقدة وتحدث بشكل بطيء في إطار تنظيم بيروقراطي معقد. ويتحدد ذلك وفقاً لمعايير القوة والسلطة ودور الاعضاء المشاركين في اتخاذ القرار[1].

وفي ضوء ما تقدم نجد أن اتخاذ القرار هو عملية لا يمكن الاستغناء عنها في تسيير أمور المجتمع فضلاً عن مفهومهِ الاجتماعي الشمولي وارتباطهِ المباشر بمكانة الفرد ومركزهِ. لذلك فهو يمثل هدف او غاية التمكين الانساني بمختلف مجالاتهِ. لاسيما تمكين المرأة بما يحقق لها المشاركة الكاملة مع الرجل في جميع مجالات الحياة بما في ذلك المشاركة في عملية اتخاذ القرار وبلوغ مراكز السلطة بعدها من الأمور الاساسية لتحقيق التكافؤ والتنمية والسلام فتكون مكانة المرأة المرموقة في مجتمعها نتيجة طبيعية إذ ما توفرت شروط تمكينها وقد حددت دراستنا كما جرى ذكرهُ سابقاً هذهِ الشروط بخمسه متغيرات تضم العمر والتعليم والمهنة والدخل والمستوى الاجتماعي فبتساند وتفاعل هذهِ المتغيرات تتكون مكانة المرأة في مجتمعها ومن ثم يحدد ارتفاعها أو انخفاضها مدى قدرة المرأة على اتخاذ القرار.

واستناداً الى ذلك فقد اهتمت هذه الدراسة بتسليط الضوء في هذا الفصل على العلاقة الوظيفية بين متغيري المكانة واتخاذ القرار للمرأة في المجتمع العراقي وقد تضمن هذا الفصل اربعة مباحث تناول كل مبحث منها بناءاً اجتماعياً فرعياً وفي نهاية الفصل جرى عرض خلاصة توضح مدى التساند الوظيفي بين البنى الفرعية التي تمثل بمجموعها البناء الاجتماعي للمجتمع العراقي. وقد تضمن المبحث الثاني ماهية اتخاذ المرأة للقرار في ضمن البناء التربوي وتضمن المبحث الثالث ماهية اتخاذ المرأة للقرار في ضمن البناء الاقتصادي أما المبحث الرابع والأخير فقد تضمن ماهية اتخاذ المرأة في ضمن البناء السياسي.

---

[1] د.ابراهيم سعد الدين وآخرون، كيف يصنع القرار في الوطن العربي، ابحاث ومناقشات الندوة العلمية التي عقدت في القاهرة، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية)، ١٩٨٥، ص١٠١-١١٠.

المبحث الاول:- ماهية اتخاذ المرأة للقرار في ضمن البناء الاسري

يرى البعض ان كلمة اسرة تشير الى التآزر او التناصر والتضامن، ويقول زهير حطب ان كلمة اسرة قد تكون صيغة اخرى للفعل (آزر) بمعنى ناصر وقوى وشد بتبديل السين بالزاي، وهذا أمر معروف وكثير الحدوث في اللغة العربية[١].

كما تأتي كلمة (أسر) بمعنى حبس، فخاتم الزواج يسمى بـ (محبس) المشتق من كلمة (الأسر) بمعنى القيد، فالأسر والقيد يفهم هنا بأنه العبء الملقى على الانسان ومن ثم فأن المفهوم اللغوي للأسرة يبنى على تحمل المسؤولية[٢].

وتعرف الاسرة اجتماعياً بأنها الوحدة الاجتماعية الاولى التي تهدف الى الحفاظ على النوع الانساني وتقوم على المقتضيات التي يرتضيها العقل الجمعي والقواعد التي تحددها المجتمعات المختلفة[٣] ويرى عالم الاجتماع مارك هوتر (M.HuTTer) ان الاسرة تجد اصلها في نظام الزواج وهو الاتحاد الشرعي أو القانوني بين الرجل والمرأة ذلك النظام يؤسس الاسرة التي من وظائفها الانجاب والعناية بالاطفال وتنشئتهم اجتماعياً ومن خلال الزواج يكتسب الاعضاء مجموعة من المكانات والادوار الاجتماعية فالزوج يكتسب دور الأب والزوجة تكتسب دور الأم وهكذا[٤].

وفي ضوء ما تقدم فأن الاسرة هي من الوحدات الاساسية التي يتكون منها البناء الاجتماعي، فهي بشكلها التقليدي وحدة انتاجية اقتصادية اجتماعية اساسية تفترض في اعضائها التعاون معاً والاعتماد على بعضهم البعض في جميع المجالات كلٌ حسب قدراتهِ وعمرهِ وجنسهِ، من أجل تأمين معيشتها وتحسين أوضاعها ومكانتها في المجتمع، وعلى الرغم من أن عصبية الاسرة مبنية على رابطة الدم إلا ان هذه الرابطة مبنية على وحدة الملكية والتكامل العضوي أو وحدة الانتاج والاستهلاك والدفاع عن المصالح او كونها مركزاً للنشاط الانساني، وعلى تقسيم العمل والتخصص

---

[١] د.زهير حطب، تطور بنى الاسرة العربية والجذور التاريخية والاجتماعية لقضاياه المعاصره، (بيروت، معهد الانماء العربي)، ١٩٧٦، ص٤٣.

[٢] محمد عبد المحسن التويجري، الاسرة والتنشئة الاجتماعية في المجتمع العربي السعودي، (المملكة العربية السعودية، مكتبة العبيكان)، ٢٠٠١، ص٥٣.

[٣] د.أحمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، (بيروت، مكتبة لبنان)، ١٩٧٧، ص١٥٢.

[4] Mark Hutter, The Changing family, comparative Perspective Perspective, NewYork, John Wily and sous, 1981, P.9.

حسب الجنس والعمر وعلى التواكل الاقتصادي[١]. ومن هنا يكون الفرد في الاسرة عضواً أكثر منه فرداً مستقلاً، وان العلاقات ضمن الاسرة هي علاقات بين أعضائها وأدوار تعرف بالأب والأم والأخ والأخت والأهل والأولاد والكبار والصغار، وبموجب هذه العضوية والتوحد في الهوية يصبح كل فرد في الاسرة مسؤولاً ليس عن تصرفاتهِ الشخصية فحسب بل عن تصرفات الآخرين[٢] لذلك فقرارات الفرد مرتبطة بعضويتهِ في الاسرة مما يجعل من هذه القرارات تأخذ شكلاً أسرياً وليس فردياً مثل القرارات الخاصة بالزواج وأساليب تنشئة وتربية الاطفال وغيرها من القرارات الاسرية.

وبناءاً عليهِ فأن الاسرة هي المجتمع في صورته المصغرة، لذلك فأن اي تجمع بشري لايمكن ان يستمر في وجوده ونموهِ وتطورهِ اذا عاش فرداً وحيداً من دون ان يكوّن اسرة، لان ذلك يعني ضمور نموهِ وتقطع عملية التنشئة الاسرية التي بواسطتها تنتقل كافة توقعات وشروط ومستلزمات الادوار الاسرية الاساسية الى حياة الفرد، فضلاً عن تأخير او اعاقة نقل المقومات الثقافية للبناء المجتمعي المثمثلة باللغة والدين والاعراف والعادات التي تنتقل عن طريق الاكتساب الشفوي داخل الاسرة[٣] اي ان دور ووظيفة الاسرة كونها مؤسسة اجتماعية او وحدة اجتماعية اساسية وجوهرية في حياة المجتمع وديمومتهِ تعتمد على فاعلية ادوار اعضائها كلُ حسب عمرهِ وجنسهِ الذي يحددهُ مضمون البناء الاسري لمجتمعهم.

لكن ماهي مضامين أو مكونات البناء الاسري، وهل هناك اتفاق عام من قبل علماء الاجتماع والانثروبولوجيا عليها واين تكمن اهميتها في تحديد مكانة المرأة ودورها في اتخاذ القرار في اسرتها؟ هذا ما سيتم التعرف علبهِ من خلال طرحنا لآراء علماء الاجتماع والانثروبولوجيا بشأن مفهوم البناء الاسري.

اذ حددهُ العالم راد كلف براون R.Brown بأنه مجموعة من العلاقات والمعايير المنظمة لسلوك الاشخاص التي يخضعون لها داخل المؤسسة الاسرية، وبناء الاسرة لديه يتكون من الآباء

---

[١] د.حليم بركات، المجتمع العربي المعاصر، ط٧، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية)، ٢٠٠١، ١٧٥.

[٢] المصدر نفسه، ص١٧٦.

[٣] د.علي عبد الواحد وافي، قصة الزواج والعزوبة في العالم، (القاهرة، دار نهضة مصر للطبع والنشر)، ١٩٨٧، ص٢٠-٢٣.

والأبناء الذين يخضعون لنظم قرابية معينة، وتحدد طبيعة العلاقة التي تدور بينهم[١] وهو ايضاً التنظيم الذي تضعهُ الاسرة لنفسها والذي يشمل تحديد المكانات او المراكز التي يشغلها افرادها وطرائق الاتصال بهم ونظام التخصص وتقسيم العمل الاجتماعي الذي يمارسونهُ [٢] ويشير بناء الاسرة من وجهة النظر البنيوية الوظيفية الى حصيلة المراكز والادوار المتبادلة والمتكاملة في انجاز المهام والواجبات المناطة بدور كل فرد من افرادها، فما يؤديهِ الفرد من دورٍ معين داخل الاسرة تتكامل أهمية انجازهِ بأدوار الآخرين، وبذلك تحافظ الاسرة على بناءها وتماسكها من خلال اداء تلك الواجبات المناطة بهم التي تحدد مكاناتهم وأدوارهم الاجتماعية [٣] مما يوضح انه على الرغم من اختلاف الادوار التي يؤديها كل من الرجل والمرأة إلا انها تؤدي الى التكامل الوظيفي للأسرة مما يدعم استقرارها وتماسكها.

واستناداً الى ما ورد ذكرهُ فأن علماء الاجتماع والانثربولوجيا اتفقوا على أن بناء الاسرة يتكون من:-

١. مجموعة الضوابط والقواعد التي تحدد ممارسات الافراد وعلاقاتهم الاجتماعية داخل الاسرة.
٢. ان المجتمعات جميعاً تتحدد فيها بوضوح البناءات الاسرية لاهميتها في تحديد المكانة الاجتماعية لاعضائها من خلال عمليات التنشئة الاجتماعية Socialization التي تؤديها الاسرة.

ويتخذ البناء الاسري كما اوضحنا في الفصل السابق[٤] اشكالاً متعددة قد تكون امية او ابوية او ديمقراطية مشتركة، بحسب علاقات السلطة فيه وتتحدد مكانة الفرد داخل اسرته تبعاً لنمط المعايير السائدة في مجتمعهِ التي تحدد الملامح البنائية لاسرتهِ، فالاسرة العراقية حالها حال الاسرة العربية اذ يجري فيها تحديد مكانة الفرد ونفوذه وتقسيم العمل بحسب الجنس والعمر[٥] وهي تمتاز

---

[١] د.قباري محمد اسماعيل، المدخل الى علم الاجتماع المعاصر، (الاسكندرية، منشاة المعارف)، ١٩٨٨، ص٨٧.
[٢] د.محمد صفوح الاخرس، المنهج وطرائق البحث في علم الاجتماع، ط١، (دمشق، منشورات جامعة)، ١٩٩٧، ص١٣٠.
[٣] د.زيدان عبد الباقي، ركائز علم الاجتماع، (القاهرة، دار المعارف بمصر)، ١٩٧٣، ص١٠٢.
[٤] راجع الفصل الثالث المبحث الاول، ص
[٥] د.حليم بركات، مصدر سابق، ص١٧٩.

ببنيتها الهرمية الطبقية اذ يشغل الرجل فيها رأس الهرم[١] والذي قد يتمثل بشخص الزوج تبعاً لجنسهِ او شخص الأب او الجد تبعاً لعمرهِ، او شخص الابن الأكبر تبعاً لتنشئهِ الاسرية.

وتفرض ارتفاع مكانة رب الأسرة طاعة أفرادها لهُ مقارنة بمكانة الأم او الزوجة، كما ان اشغال هذه المكانة يمنحهُ الحق في فرض نفوذهِ وتسلطهِ وسيطرتهِ على أُسرتهِ ويقابل هذا الحق بواجب الاحترام والرضوخ وتنفيذ الاوامر والقرارات التي يتخذها رب الاسرة[٢] وهذه المكانة تفرض على الرجل مسؤولية اعالة اسرتهِ مما يكسبه الخبرة والقدرة على مواجهة مصاعب الحياة من خلال ادائهِ لادوارٍ متعددة خارج نطاق اسرته، ويرفع من شأنه بين افراد اسرته ويجعل مكانتهُ أعلى من مكانة المرأة، لذلك نجد أن أدوارالرجل تأخذ حيزاً أكبر من حيث الأهمية في أذهان أفراد اسرتهِ وافراد المجتمع مقارنةً بأهمية أدوار المرأة فقد تؤدي أدوراً فاعلة في اسرتها لكنها لا ترفع من مكانتها مقارنة بمكانة الرجل مما لا يؤهلها الشغل مركز اتخاذ القرار داخل الاسرة او المشاركة فيهِ بصورة فاعلةً[٣] لكن هل هذه مكانة تبقى أقل شأناً من مكانة الرجل أم انها تتغير نحو الافضل حسب موقع المرأة في أسرتها كونها أماً أو كبيرة في العمر مما يجعل من مكانتها محط احترام وتقدير من بقية أفراد اسرتها وهل عوامل اخرى تساهم في رفع مكانة المرأة في اسرتها وما مدى تمكين هذه المكانة للمرأة من أداء أدوار أسرية جديدة وتفعيل أدوارها المعتادة كونها زوجة أو أماً أو ابنة لاسيما دورها في اتخاذ القرار.

وللاجابة عن هذه الاسئلة يجب التعرف أولاً على ماهية الوظيفة الاسرية كونها المرآة العاكسة لفاعلية أدوار اعضائها إذ تعرف بأنها الواجبات والفعاليات والنشاطات الاساسية والثانوية التي تقوم بها المؤسسة الاسرية والتي تشارك مشاركة فاعلة في اشباع حاجات الافراد المختلفة وتلبية طموحاتهم الذاتية والاجتماعية، وتكامل واجباب المؤسسة الاسرية مع وظائف وواجبات المؤسسات الاخرى في المجتمع يقود الى مساعدة منظومة القيم والمعايير الاجتماعية في تحقيق أهدافهِ وطموحاتهِ مما ينتج عنهُ توازن المجتمع وتكامل أجزائهِ البنيوية[٤].

---

[١] المصدر نفسه، ص١٧٩-١٨٠.

[٢] د.سناء الخولي، الزواج والاسرة في عالم متغير، (الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية)، ١٩٨٩، ص٨٧.

[٣] المصدر نفسه، ص٩٠.

[٤] د.علي عبد الواحد وافي، الاسرة والمجتمع، (القاهرة، دار نهضة مصر للطباعة والنشر)، ١٩٧٧، ص٦.

أما الاتجاه البنيوي– الوظيفي فيركز على الدور الذي يؤديهِ الفرد في الحياة الاسرية وانعكاسهُ على الحياة الاجتماعية بصورةٍ عامة، فالافراد داخل الاسرة يؤدون وظائف متعددة تسهم في الحفاظ على علاقاتهم الاجتماعية داخل الاسرة والمجتمع، وهذا ما يؤكد الاعتماد المتبادل بين الجزء (الافراد) والكل (الاسرة والمجتمع)[١] وبذلك تتحقق المحافظة على تماسك البناء الاجتماعي وديمومتهِ.

وتكمن أهمية هذه الوظائف الاسرية في انهُ لا توجد مؤسسة اجتماعية يمكنها اشباع حاجات المجتمع مثل تلك التي تؤديها المؤسسة الاسرية بكفاءة[٢] ومن أهم هذه الوظائف هي المحافظة على الكيان او البناء الاسري الذي يضم استجابات الافراد العاطفية تجاه بعضهم البعض مع رعاية اجتماعية يقوم بها الرجال تجاه النساء والاطفال والمنتسبين في الاسرة والامهات تجاه ابنائهن هذه التوليفة لا يمكن لأي نظام او مؤسسة اشباعها بنجاح ماعدا الاسرة[٣] وفضلاً عن منحها لمكانات اعضائها فأنها تؤدي الوظائف الجنسية والاقتصادية والتربوية والدينية والترفيهية[٤].

والملاحظ ان جميع الوظائف الاسرية المذكورة تساهم فيها المرأة بشكل فعال سواء أكانت داخلية لأشباع حاجات اسرتها أو خارجية لاشباع حاجات المجتمع[٥] مثل الوظيفية الانجابية التي تمد المجتمع بالافراد الذين يحافظون على ديمومة الوجود الاجتماعي واستمراريتهِ.

وفي هذا السياق يرى عالم الاجتماع تالكوت بارسونز أن الأفراد في الأسرة يؤدون وظائف مختلفة تعمل على الحفاظ على علاقاتهم الاجتماعية التي تساهم بدورها في الحفاظ على نطاق علاقاتهم في المجتمع فيما يؤدية الجزء لكل اي الافراد للمجتمع، وما يؤديهِ الكل من وظائف للجزر ويكمن الهدف الأساس عندهما في الحفاظ على ديمومة الاسرة[٦].

ويرى بارسونز أن الرجل يختص بالادوار الوسيلية وهي التي تربط الاسرة بالعالم الخارجي وتعمل على استمرارها وحدةً كائنةً في ضمن الوسط الاجتماعي، بمعنى ان عمل الزوج أو الأب

---

[١] د.معن خليل عمر، علم اجتماع الاسرة، (عمان، دار الشروق للنشر والتوزيع)، ط٢، ٢٠٠٠، ص٣٤.

[٢] د.محمد فؤاد حجازي، الاسرة والتصنيع، (القاهرة، مطبعة التقدم)، ط٢، ١٩٧٥، ص١٠٧.

[٣] المصدر نفسه، ص١٠٢.

[٤] د.علياء شكري، الاتجاهات المعاصرة في دراسة الاسرة، (الاسكندرية، لجامعية)، ١٩٨٨، ص٧٥.

[٥] حسين عبد الحميد رشوان، علم اجتماع المرأة، (الاسكندرية، المكتب الجامعي الحديث)، ١٩٩٨، ص٧١.

[٦] د.سامية الخشاب، النظرية الاجتماعية ودراسة الاسرة، ط٢، (القاهرة، دار المعارف بمصر)، ١٩٨٧، ص٤٤.

ومهنتهُ هو الذي يحدد الوضع الاجتماعي للأسرة لانه يربط الاسرة بالمجتمع الخارجي، أما أدوار المراة فهي تأخذ شكل الأدوار المعبرة، ويشير بارسونز الى أن هذا التحديد يرجع الى العامل البيولوجي لأن عملية الأنجاب والرضاعة هي عمليات لصيقة بالمرأة، فضلاً عن أن طبيعة هذهِ الأدوار بما فيها من عاطفيةٍ تجاه زوجها وعنايةٍ لأنها تجعل من المرأة مسؤولة عن تحقيق الثبات والاستقرار الداخلي للأسرة[١].

وتمثل المعايير الاجتماعية المصدر الاول لتحديد بناء ووظيفة الاسرة، ومن اهم هذه المعايير معيار القوة بأبعاده المتعددة اذ يؤدي دوراً فاعلاً في تحديد مكانات الافراد وأدوارهم الاسرية، فاذا نظرنا الى المرأة فرداً في الوحدة الاسرية فأننا نستطيع قياس مكانتها بين بقية أفراد أسرتها من خلال أبعاد معيار القوة المتمثل بإتخاذ القرار Decision making والسلطة Authority والتأثير influence فالقوة في الاسرة يمكن قياسها بدمج حصيلة هذه المصطلحات[٢] وفي هذا المجال تقول "سافليوس روتشيلد" Sofilios Rothschild ان القوة في الاسرة مفهوم متعدد الابعاد يمكن قياسه بطريقة غير مباشرة على أساس الافعال السلوكية التي تختبر من خلالها قوة الفرد، اذن القوة يمكن قياسها إذا استطعنا أن نجمع حصيلة "إتخاذ القرار، وأنماط إدارة التوتر والصراع، ونمط تقسيم العمل السائد في الاسرة[٣].

وهناك رأي آخر للعاملين لبست وبندكس Lipset and Bendix يتضمن قياس القوة من خلال اتخاذ القرار، ويذكر العالمان ان هذا القياس يتخذ بعدين هما السلطة والتأثير، ويضيفان ان المعايير الاجتماعية هي التي تحدد الشخص الذي بيدهِ السلطة[٤]، ففي بعض المجتمعات تمنح السلطة للذكر المسن[٥]، كما هو شأن الاسرة الممتدة في مجتمنا سواء أكان الريفي أو الحضري. اذ يكون بيده السلطة لاتخاذ حلقة واسعة من القرارات، ولكنه "يتأثر" برأي ابنهِ الكبير أو أخيهِ أو افراد أسرتهِ المقربين، وفي بعض الاحيان قد تكون السلطة في يد "المرأة المسنة" التي تمارس دور الحماة

---

[١] المصدر نفسه، ص١٩٢.

[٢] د.سناء الخولي، الزواج والعلاقات الاسرية، (الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية)، ١٩٩٥، ص١٩٨.

[3] Rothschild, Safilios- Constantiona, "The Study of Family Power Structure, (New York The Free Press), 1970, PP.539-552.

[4] Lipset and Bendix, Class Status and Power,(London George Allen and Unwin), 1978, PP223-224.

[5] Op Cit, P.126

على زوجات أبنائها من خلال اشغالها لمكانةٍ مرتفعة بين افراد أسرتها نتيجة خبرتها الطويلة في الحياة وحكمتها واقوالها المأثورة مما يؤهلها لاتخاذ قرارات مهمة [١]. لكنها تقع أيضاً تحت تأثير أبنائها وزوجاتهم بصورة غير مباشرة [٢]، وعليه تشغل المرأة مكانة مهمة داخل اسرتها لكن على حساب إمراة أخرى تطمح في مشاركة زوجها قراراتهِ الاسرية من دون تدخل طرفٍ آخر.

فيبقى الصراع مستمراً بين الحماة وزوجة الابن لرغبة الاولى في فرض سلطتها وقراراتها على الاسرة لتعويض ما كانت تشعر به من ضغط في مكانتها وتهميشٍ لدورها عندما كانت ابنة في بيت ابيها ومن ثم زوجة وأماً في أسرة زوجها الممتدة [٣]، وتطلع الثانية لحياة زوجيةٍ مستقلة يتشارك فيها الزوجان في بناء علاقة زوجية متكافئة قائمة على تبادل الرأي واتخاذ قرارات أسرية مشتركة، لكنها لا تصل الى مبتغاها لوجود قوة أكبر، فتلجأ الى إسلوب التأثير في آراء زوجها وقرارتهِ التي يناقشها مع والدتهِ، من خلال التقرب منه وتلبية طلباتهِ وحاجاتهِ[٤] وبذلك فأنها تشارك في عملية اتخاذ القرار بصورة غير مباشرة على الرغم من ثانوية مكانتها الاسرية.

أما في الاسرة النووية في وقتنا الحاضر فأن السلطة شكلياً تمنح للزوج بصورة مطلقة، لاشغالهِ أعلى مكانة في أسرتهِ كما أوضحنا سابقاً، لكنه في واقع الحال "يتأثر" بزوجتهِ وأطفالهِ[٥]، ولهذا فأن الضغط الذي يمارسهُ أحد الزوجين على الآخر، يمارس على درجاتٍ متباينة قد تكون رسمية يفرضها قانون الاحوال الشخصية ومعايير المجتمع، وغير رسمية تفرضها العلاقة الزوجية بين المرأة والرجل القائمة على درجة المودة والتفاهم بين الطرفين[٦].

والذي نستدلهُ من ذلك هو أن أوضاع القوة عند كل من الزوجين وتوازنها بينهما تشكل عنصراً مهماً في بناء الاسرة لان اتخاذ القرار هو انعكاس حساس للادوار الاسرية فهو عامل مؤثر في معظم مظاهر العلاقة الزوجية.

---

[١] غنية المهيني، الاسرة والبناء الاجتماعي في المجتمع الكويتي، مصدر، ١٩٨٠، ص٧٣.

[٢] المصدر نفسه، ص٨٠-٨١.

[٣] د.ليلى بنت عبد الله السليمان، دور المرأة في الحفاظ على الكيان الاسري، مصدر سابق، ص٢٠٣.

[٤] المصدر نفسه، ص٢٠٥-٢٠٧.

[٥] د.سناء الخولي، المدخل الى علم الاجتماع، ٠مصدر سابق، ص٢٢٤.

[٦] د.سناء الخولي، الزواج والعلاقات الاسرية، مصدر سابق، ص٩٣-١١٥.

فالزوجة في مجتمعنا تشغل المكانة الثانية بعد زوجها أمام المجتمع وأمام أطفالها على الرغم من أدائها لأدوارٍ فاعلة في أسرتها، وعندما يصل دورها الى اتخاذ القرار يكون القرار في النهاية لصالح الزوج لاسيما في الشؤون المصيرية[١]، مثل اختيار محل سكن الاسرة وسفر الأسرة أو أحد أفرادها ونوع عمل الزوجة، وإنتماء أحد أفراد الأسرة الى الاحزاب أو الجماعات الضاغطة أو النوادي الترفيهية أو العمل السياسي الذي غالباً ما يكون لصالح الرجل[*].

أما القرارات التي تسمح مكانة المرأة لها بالمشاركة فيها فقد تكون القرارات الخاصة بتربية أطفالها ومستقبلهم سواء أكان العلمي أو المهني، واختيار شركاء حياتهم فضلاً عن أن لها دور مهم وفعال في اتخاذ القرارات التي تخص تدبير الشؤون الاقتصادية خاصةً إذا كانت تشارك في ميزانيتها[٢].

ويقوم التفسير النظري لأنفراد الزوج بقراراتٍ معينة في حين تشارك الزوجة في قراراتٍ أخرى على الامكانات والوسائل المتاحة لكل منهما، والمتعلقة بمصدر السلطة والقوة لكل منهما، وقد تكون هذه الوسائل مصدر الرزق او الجنس او الاستجابة العاطفية او المهارات العقلية والبدنية، فضلاً عن العامل البيولوجي الذي يرتبط بشكل كبير بالامكانات الذكرية الأنثوية[٣] إذ يمكن تفسير سيطرة الذكر في اسرته الى ان الانثى كونها تجنب الاطفال وترضعهم وترعاهم وتقع عليها المسؤولية الكبرى في تربيتهم وتنشئتهم، مما يؤدي الى تكليف الرجل بالاعمال الشاقة خارج نطاق أسرتهِ وإعالته لها عادياً، وتكليف المرأة بأعمال المنزل ورعاية الاطفال[٤].

واذا اعتمدنا هذا الرأي في تحليلنا لأسباب انفراد الزوج في القرارات المذكورة سابقاً، فأنه يقودنا بالمقابل الى تسليط الضوء على الامكانات التي تزيد من قوة الزوجة فتمكنها من المشاركة في اتخاذ القرار، فالسلطة في الوحدة الزواجية تعكس صورة السلطة في المجتمع الكبير والتقاليد والانساق القيمية والمعيارية التي تساندها، وبما انها مثل أي ظاهرة اجتماعية تخضع لتأثير عوامل التغيير

---

[١] ذكرى جميل البناء، العائلة والأمن الاجتماعي دراسة ميدانية في مدينة بغداد، اطروحة دكتوراه غير منشورة (جامعة بغداد، كلية الآداب، قسم الاجتماع، ٢٠٠٣، ص٥١-٥٤.

[*] يراجع الفصل الثالث، المبحث الأول، ص ٤٣-٤٤، وايضاً المبحث الثاني، ص ٦٣.

[٢] د.سناء الخولي، الزواج والعلاقات الاسرية، مصدر سابق، ص٢٠٠.

[٣] عايدة الرواجبة، موسوعة عالم المرأة، (عمان، دار السماح للنشر والتوزيع)، ٢٠٠٠، ص٣٠٢.

[٤] عايده الرواجبة، موسوعة عالم المرأة، مصدر سابق، ص٣٠٧.

واتجاهات النمو الاجتماعي والاقتصادي ومستويات النضج الاجتماعي[١]، لهذا فأن التحولات التاريخية المهمة التي حدثت في مجتمعنا[*] قد ادت الى زيادة امكانات المرأة ومن ثم زادت قوتها وارتفعت مكانتها الاجتماعية. ومن اهم مؤشرات ارتفاعها هو ارتفاع مستواها التعليمي الذي زاد من قدراتها ومهاراتها وفتح لها مجالات عديدة للعمل كانت حكراً على الرجل، ليس هذا فقط بل أن خروجها للعمل ساعدها على الاستقلال الاقتصادي من ناحية وهي خطوة كبيرة في تغيير مكانتها في أسرتها ومن ناحية أخرى ساعد في زيادة دخل الاسرة[**] وبذلك أصبح هناك من يشارك الزوج في اعالة الاسرة وفي سلطته عليها، وعليه يصبح للزوجة رأي مسموعٌ وتأثير مباشر في اتخاذ القرارات الاسرية التي كانت حكراً على الزوج.

كما ساعد أرتفاع دخل الاسرة على استقلاليتها من خلال نمط السكن المستقل مما يحولها الى أسرةٍ نواة وهذه الفكرة غالباً ما تشجعها الزوجة وتحفز زوجها لتنفيذها، ولاسيما اذا ما توفرت الامكانات الذاتية والمادية لذلك[٢] وهناك نقطة مهمة يمكن توظيفها لصالح زيادة امكانيات المرأة وهي ان الرئاسة في الاسرة تختلف باختلاف الفئة التي تنتمي اليها، فكثير من الازواج في الفئات الحضرية المثقفة يحبذون مشاركة زوجاتهم لهم في رئاسة الاسرة (حتى لو كانت الزوجة غير عاملة) وهذا يرجع الى ارتفاع مستواهم الثقافي وتغير نظرتهم الى الحياة ورغبتهم في تطبيق اساليب التنشئة الحديثة مع ابنائهم وبناتهم مما يتيح الفرصة للبنت للمساواة مع اخيها والمشاركة في اتخاذ القرارات التي تعنيها مثل تعليمها واختيارها لشريك حياتها، فضلاً عن ان اغلبية نساء هذه الفئة يعملن ويشاركن في نفقات المنزل ويتحملن مسؤولية أسرهن الى جانب أزواجهن[٣].

أما الزوجات في الفئات الفقيرة فأنهن في اغلب الاحيان يعتمدن على ازواجهن من الناحية المادية، واذا خرجن للعمل فتكون اعمالهن بسيطة لسد حاجات الاسرة المادية، وغالباً ما يكون تعليمهن متوسطاً او منخفضاً مما لا يؤهلهن ولا يزيد من قدراتهن على اتخاذ القرارات، فضلاً عن ان التقاليد المتوارثة والمتعارف عليها في هذهِ الفئات تجعل رئاسة الرجل وسلطتهِ المطلقة في الاسرة

---

[١] د.عبد القادر القصير، الاسرة المتغيرة في المدينة العربية، (بيروت، دار النهضة العربية)، ١٩٩٩، ص٣٧.

[*] ينظر الفصل الثالث المبحث الثاني، ص ٥٣-٥٦.

[**] ينظر فصل الدراسات السابقة المبحث الاول ص٢٦-٢٨.

[٢] د.عبد القادر القصير، الاسرة المتغيرة في المدينة العربية، مصدر سابق، ص٤٥.

[٣] د.حسين عبد الحميد رشوان، الاسرة والمجتمع، مصدر سابق، ص٥٠.

من الامور المنطقية والمسلم بها من قبل المرأة[١] أما الفئة المرفهة فهي فضلاً عن ارتفاع مستواها الثقافي فأن الازواج فيها ما يكونون منشغلين بأعمالهم وسفرهم مما يؤدي الى غيابهم الطويل عن المنزل مما يعطي فرصةً أكبر للزوجة لاشغال مكانة مرتفعة في اسرتها ومن ثم مشاركة اوسع في اتخاذ القرارات الاسرية[٢].

وعليه فأن هناك عوامل عدة مؤثرة في رفع مكانة المرأة في أسرتها تتظافر جميعها أو بعض منها، لتؤثر بشكل مباشر او غير مباشر في زيادة قدرة المرأة على اتخاذ القرار، اذ عندما تزداد امكانات المرأة المتعلمة الحاصلة على درجة جامعية والتي تشغل مركزاً مهنياً مرموقاً، لا يمكنها ان تتبع قرارات زوجها من دون أن تشاركه الرأي فيها لاسيما اذا كانت من أسرة تنتمي الى فئة وسطى او مرفهة لكن هناك نقطة مهمة واساسية في تفعيل هذه العوامل لمكانة الزوجة الا وهي نظرة الزوج لمكانة زوجتهِ ودورها في الحياة الاسرية اذ ان ارتفاع مكانتها في اسرتها وتأثيرهُ في دورها في اتخاذ القرارات الاسرية تعتمد على تعريف الزوج لهُ وتقديره لمدى امكاناتها الذاتية وانجازاتها التي تقدمها لاسرتها[٣] وهي تواجه في أدائها لدورها بالمعايير الثقافية السائدة في مجتمنا المتعلقة بالزوجة الصالحة وتسعى الى أن تكون مثالية في تطبيق هذهِ المعايير[٤].

كما أن هناك نساء كثيرات يستعضن بأقتناع عن المكانة التي تأتي من "الخارج" outside بتلك التي تأتي من "الداخل" Inside، بمساهمتهن الفاعلة في تحقيق رفاهية وراحة أسرهن ويشعرن بالفخر والسعادة عندما ينجحن في أداء أدوارهن الاسرية التقليدية[٥]، كما أنهن لا يحتجن الى مكانة مرتفعة في أسرهن للمشاركة في اتخاذ القرارات الاسرية لأنهن يعتمدن على علاقاتهن الناجحة بأبنائهن. اذ ان الام غالباً ما تكون مقربة من أبنائها لغياب الأب لساعات طويلة عن المنزل وانشغالهِ بالشؤون الخارجية فضلاً عن انها تتحمل القدر الاكبر من تربيتهم والعناية بهم، فهم أكثر التصاقاً بها من الأب، ويشاركونها صبية وبنات أفكارهم ومشاعرهم ويصارحونها بمشكلاتهم[٦]، لذلك

---

[١] مجد الدين عمر خيري، علم الاجتماع الموضوع والمنهج، (عمان، دار مجدلاوي)، ١٩٩٩، ص١٣٠.

[٢] المصدر نفسه، ص٣٣-١٣٤.

[٣] د.حسين عبد الحميد رشوان، علم اجتماع المرأة، مصدر سابق، ص١٨٧.

[٤] المصدر نفسه، ص١٩٠.

[٥] د.علياء شكري، الاتجاهات المعاصرة في دراسة الاسرة، مصدر سابق، ص٩٧.

[٦] د.حليم بركات، المجتمع العربي المعاصر، مصدر سابق، ص١٨١.

تكون علاقة الام بأبنائها مبنية دائماً على التعاطف والرحمة فالام هي مصدر الحنان الاول لأبنائها وعليه فأنهم يطيعونها ويتوددون اليها وغالباً ما تحضى قراراتها بالموافقة والتنفيذ من قبلهم[١].

وبعد مناقشتنا للعوامل المؤثرة في رفع مكانة المرأة في اسرتها ومن ثم زيادة قدرتها على اتخاذ القرار صار لابد لنا ان نتطرق الى موضوع مهم يؤثر في ثانوية مكانتها وتحديد قدرتها على اتخاذ القرار ألا وهو التنشئة الاسرية[*] التي تتلقاها الفتاة في ارسرتها قبل ان تصبح زوجة وأماً، فاذا كانت الاسرة أداةً ثقافية أولى في المجتمع، فأنها أول وأهم أداة للتنشئة الاجتماعية للفرد، فهي تمهد الطفل لتقبل السلطة في مجتمعهِ وتمهدهُ في الوقت نفسهِ لحب مجتمعهِ وتقبلهِ واقناعهِ بأدواره التابعة[٢]، وهنا تظهر أهمية التنشئة الاسرية في تخصيص الادوار الذكورية الانثوية، اذ تكمن اهمية دراسة ادوار الجنس Sex Roles في استنادها الى القول بأن التنشئة الاسرية للجنسين وطبقاً لادوارٍ ثابتة انما تحدث لتلبية وتحقيق احتياجات الفرد والمجتمع[٣].

وقد اثبتت الدراسات في هذا المجال ان الاطفال (الصبية والبنات) يدركون في سن الرابعة ان دور الذكر يتجه الى كسب الرزق ودور الانثى يتجه الى تدبير شؤون المنزل[٤]، فالانثى عموماً في المجتمعات الشرقية خصوصاً تكون نتاجاً للتنشئة الاجتماعية التي تتلقاها بصورة رئيسه من اسرتها والتي تؤكد فيها التبعية، فهي لا تتعود منذ الصغر على القيادة ولا على المسؤولية ولا اتخاذ القرارات، وأكثر من هذا فهي تربى وتكيف عقلياً خلال الطفولة والبلوغ على ان تظهر دائماً الخضوع والطاعة وفقاً لتعريف دور الانثى التقليدي[٥] اي ان مكانة الأنثى في اسرتها مرتبطة بتوقعات الدور

---

[١] د.سناء الخولي، المدخل الى علم الاجتماع، مصدر سابق، ص٥٦.

[*] يعرف كل من جيرالد وشيلا Gerald and Sheila التنشئة الاسرية بأنها العملية التي تقوم من خلالها الاسرة بتلقين وتدريب المولود الجديد أسس السلوك الخاص بهِ (كسلوك الولد او البنت) أو المولود الاول والثاني ومعايير الضبط الاجتماعي ويمارس الادوار فيها من خلال اشغالهِ لمراكز بنائية متعددة ينظر ذلك د.سناء الخولي الزواج والاسرة في عالم متغير، مصدر سابق، ص١١٠.

[٢] د.علي اسعد وطفة، بنية السلطة واشكالية التسلط التربوي في الوطن العربي (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية)، ١٩٩٩، ص٤٥.

[٣] أورفيل بروم وآخرون، التنشئة الاجتماعية بعد الطفولة، ترجمة علي الزغل، عمان، ١٩٨٢، ص١٤٤.

[٤] د.فوزية دياب، نمو الطفل والتنشئة بين الاسرة ودور الحضانة، (القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية)، ١٩٧٩، ص٢٤.

[٥] د.هشام شرابي، النظام الابوي واشكالية تخلف المجتمع العربي، ط٢، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية)، ١٩٩٣، ص٥٢.

الأنثوي التبعي الذي من الصعب تجاوزهُ ضمن وسطٍ اجتماعي يقدس السلطة الأبوية وهكذا فأن التنشئة الاسرية القائمة على التمايز بين الجنسين تعوق المرأة تحقيق لذاتها.

والدليل على ذلك انه في حالة تكوين اسرة جديدة يكون لتمايز الدور بين الزوجين اهمية بارزة في تكوين توقعاتهما لادوار بعضها للآخر، اذ يعكس الزوجان صورةً لوالديهما التي كوناها في طفولتهما المبكرة، خاصةً نظرة البنت لابيها أو أخيها الأكبر وهي عادةً ما تتعلم وتتدرب على الادوار التي تؤديها والدتها لتطبق نفس هذه الادوار عندما تصبح زوجةً وأماً، ومن ثم تقوم بنقلها لابنتها في المستقبل[١].

وفي دراسةٍ قامت بها لينور واتزمان L. Weitzman عن نماذج دور البالغين تبين منها ان صورة النساء تكون عادة نمطية ومحدودة[٢] مما يترتب عليه ان يصبحن سلبيات من حيث المطالبة بمكانة مرتفعة أو متوازنة مع الرجل أو مشاركته في اتخاذ قرارات اسرية مهمة، بينما يصبح الذكور ايجابيين فيسيطرون على الانشطة الخارجية وتكون بيدهم السلطة والقدرة الكافية على اتخاذ القرار، بينما تسيطر النساء على الانشطة الداخلية ومن ضمنها رعاية رجالهن واطفالهن على السواء، لذلك عندما يكون الرجال قادةً في المجتمع تتبعهن النساء[٣].

وفي ضوء ما تقدم نجد انه على الرغم من التغيير الملحوظ فيما يخص قدرات وامكانات المرأة التي تؤهلها لاتخاذ القرار الاسري، ألا أنها مازالت تحت تأثير أساليب التنشئة الاسرية التي تضعها في النمط التقليدي للدور والمكانة في ضمن البناء الاسري.

والسؤال الذي يطرح نفسه هو هل ان هذا التغير في مكانة المرأة وقدرتها على اتخاذ القرار الاسري اثر في مكانتها ودورها في اتخاذ القرار في ضمن البناء الاجتمعاي بصورةٍ عامة والبناء التربوي بصورةٍ خاصة ؟ هذا ما سيتم التعرف عليه في المبحث القادم ان شاء الله.

---

[١] دسناء الخولي، التغيير الاجتماعي والتحديث، (الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية)، ١٩٨٥، ص٣٤١.

[2] Lienore. Weitman, Sex Roles Socialozation, (New York The Eree Press), 1972, PP.125-127.

[3] Lienor J.Wetzman, Opcit, P.129-130.

المبحث الثاني:- ماهية اتخاذ المرأة للقرار في ضمن البناء التربوي

يستخدم مصطلح التربية "Education" في قاموس التربية ليشير الى جميع العمليات التي بواسطتها تجري تنمية قدرات الشخص واتجاهاتهِ واشكال سلوكهِ، وتنمية قيمهِ الايجابية التي يؤكد عليها الوسط الاجتماعي الذي ينتمي اليه[١]. وينظر (كيفين هاريس) (K.Harris) للتربية على أنها ضرورة اجتماعية قضتها حاجة المجتمع لنقل المعرفة وتراكمها بين اجيالهِ المتعاقبة[٢]. وبذلك يستخدم هاريس مصطلح التربية ليشير لعملية او مجموعة من العمليات التي تجيزها النظم الاجتماعية لنقل المعرفة واكتساب الخبرة، وتعلمها في المؤسسات التربوية المختلفة[٣] وما تعنيه اجازة النظم لعمليات التربية إجتماعياً، هو ارتباط التربية ونظمها بالاوضاع الاجتماعية والثقافية للمجتمع. وأكد ذلك بيرتون كلاك (P.Clark) في دراسته للانساق التربوية وعلاقتها بالثقافة والمجتمع ومؤسساته الاجتماعية كافة[٤]. وتشير هذه النظرة الى ان للتربية وظائف معينة تؤديها للمجتمع وثقافتهِ ونظمه وأعضائهِ من الافراد والجماعات.

وهذا ما يؤكدهُ المنظور البنائي للتربية كونها مؤسسة اجتماعية تحتوي على نظم وجماعات، تحكم تفاعلاتها طبيعة العلاقات الرسمية وغير الرسمية في ضمن البناء التربوي، ولهذه المؤسسات أهداف تسعى لتحقيقها من أجل بلوغ المجتمع غاياته التنموية واستمراره البنائي[٥]. ويرى ميسجراف (P.MUSGRAVE) ان الاهداف التربوية تتحقق من خلال ما تؤديه المؤسسة التربوية من وظائف متخذاً من منطلقات الفهم السوسيولوجي لوظيفة المؤسسات الاجتماعية اساسه في تحديد الوظائف الاجتماعية التي تنجزها المدارس كونها مؤسسات تربوية في المجتمع والمتمثلة بوظائف نقل الثقافة وتقديم المبدعين الذين يقدمون ما هو ضروري للتغير الاجتماعي لتمكين المجتمع المعاصر من البقاء ووظيفة مساعدة القادة السياسين لتأكيد الولاء والانتماء للمؤسسة السياسية، والانتقاء والاختيار الاجتماعي على مستوى أفراد المجتمع، ودعم البناء الاقتصادي بالقوى العاملة المطلوبة كمياً ونوعياً بحسب ظروف واحوال المجتمع[٦].

---

(1) Good Carter, Dictionary of Education, (New York, The Free Press), 1973, P202.
(2) Keven Harris, Education and Knowledge, (London, Routledge and Kegan Paul), 1979. P.1.
(3) Ibid, P.2.
(4) International Encyclopedia of the Social Sciences, (London, Gellier Macmillan Publishers) , 1972, PP.509-512.
(٥) د.فادية عمر الجولاني، علم الاجتماع التربوي، (الاسكندرية، مركز الاسكندرية للكتاب)، ١٩٩٧، ص ٤٤-٤٩.
(6) P.Musgrave, The Sociology of Education, (London, Methve), 1972, P.51.

ويرى عالم الاجتماع هربرت سبنسر في سياق تحليلهِ (البنيوي- الوظيفي) للمؤسسة التربوية ان الاعداد التربوي لاعضاء المجتمع غايتهُ حفظ التراث وتكوين الرابطة الاسرية والحصول على ضروريات الحياة وتنظيم العلاقات الاجتماعية والسياسية المناسبة في المجتمع، وبذلك فهو يحدد هدف او غاية التربية الاجتماعية في نطاق تكوين الذات الفردية وتنمية ثقافتها وايجاد فرص الحصول على ضروريات الحياة الاجتماعية[١] لذلك فان هذه الغايات ترتبط بالثقافة والمجتمع والشخصية[٢].

واذا ما استندنا الى هذا التحليل (البنيوي- الوظيفي) في تفسيرنا لتأثير المؤسسة التربوية في تكوين شخصية المرأة العراقية وصورتها لذاتها كونها عضواً في المجتمع فأن اهداف وغايات العملية التربوية توجه الاهتمام لاغناء خبرات المرأة الثقافية والحياتية من خلال عملية ايصال التراث الحضاري وما يطرأ عليهِ من تغيير وتجديد يخدم اهداف المجتمع فضلاً عن تعزيز صورة الاب المتسلط في ذهنها لما لهذه الصورة من تأثير في تعزيز الروابط الاسرية في مجتمعنا الابوي هذا من جانب، ومن جانب آخر تعزيز صورتها كونها ابنه أو زوجةً أو أماً لها أدوارها الاسرية وما يترتب على هذه الادوار من تأثير في بناء سمات شخصيتها واتجاهاتها وقدراتها وثقافتها كما يمكنها من الحصول على ضروريات الحياة من خبرةٍ ومعرفةٍ علمية وانسانية من خلال خلق الرغبة لديها في مطالعة الكتب الهادفة لتنمية المرأة وقدرتها.

لكن تحقيق هذه الاهداف لايجري دفعةً واحدة بل ان بعضها يتحقق على المدى القصير والآخر على المدى الطويل بحسب الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمجتمع الذي تنتمي اليه، وتتمثل وسائل تحقيق الاهداف التربوية في المؤسسة الاسرية والمؤسسات التعليمية الاخرى إلا أن التربية الاسرية تربية غير مخططة بمعنى انها تربية غير موجهة وغير رسمية[٣]. على الرغم من تأديتها دوراً فاعلاً في نقل منظومة القيم المجتمعية لأعضائها من خلال عملية التنشئة الاسرية التي تحدد مكانة المرأة وأدوارها الاجتماعية وترسم السمات الاساسية لشخصيتها كما اوضحنا سابقاً[*].

---

[١] د.سعيد مرسي احمد وآخرون، المدخل الى العلوم التربوية، (القاهرة، عالم الكتب)، ١٩٨٠، ص٨٣-٨٤.

[٢] المصدر نفسه، ص٨٨.

[٣] د عبد العزيز سليمان، ديناميكية التربية في المجتمعات، (القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية)، ١٩٧٩، ص٨٦-٩٧.

[*] ينظر في ذلك :- الفصل الرابع، المبحث الاول، ص ٩٠-٩١

في حين ان الشكل الرسمي للتربية يتحدد في نطاق المؤسسات التربوية أو التعليمية الرسمية سواء أكانت حكومية أو اهلية وهي تلك المؤسسات التي تتصيغ برامجها وتحدد وسائلها في ضوء الاهداف التربوية المعلنة للمجتمع[١].

واستناداً الى ذلك تكون التربية على مستوى المدرسة او الجامعة تربية مقصودة تمثل بناءاً اجتماعياً منمطاً نمطاً ثابتاً من العلاقات الداخلية والخارجية التي تحكم العملية التربوية، وتؤثر في وضع المؤسسات التربوية وتربطها بالوضع العام للمجتمع من خلال المناهج التربوية التي توضع في ضوء أهداف المجتمع وغاياتهِ لتوفير الاعداد الاكاديمية والمهنية للاوضاع المهنية المتفاوته في المجتمع[٢].

ومن اهم خصائص البناء الاجتماعي للمدرسة او الجامعة وجود تقسيم للعمل وتوزيع للمراكز والادوار المعتمدة على بعضها اعتماداً متبادلاً ووجود مجموعة من المعايير والميكانزمات الاجتماعية التي تربط بين سلوك الافراد الذين يؤدون ادوارهم في ضمن البناء التربوي، فضلاً عن وجود نظام توزيع للسلطة. وتحكم هذه الخصائص البنائية شبكة العلاقات الداخلية المرتبطة بالادوار المتمايزة داخل المؤسسة التربوية سواء بالنسبة للادارة او المدرسين او الطلبة[٣] فالمستويات الادارية المتسلسلة تحددها العلاقات البيروقراطية في العملية التعليمية، في حين يختص المدرس بأيصال المعرفة العلمية والاخلاقية للطالب، فالطالب هو المتلقي لهذه المعرفة[٤].

وللمرأة في مجتمعنا حضورٌ واضح في المؤسسات التعليمية يتمثل في ادائها الادوار التربوية سابقة الذكر. ولفهم طبيعة هذه الادوار وفاعليتها ومستوى اداء المرأة لها ومدى تأثيرها في تنمية قدراتها على اتخاذ القرار، سوف تتطرق الدراسة بشيءٍ من التفصيل الى أداء المرأة لكل دورٍ من هذه الادوار في المؤسسة التربوية.

---

[١] عبد العزيز سلمان، ديناميكية التربية في المجتمعات، المصدر السابق، ص١٠٩.

[٢] د.عبد الله الدائم،نحو فلسفة تربوية (الفلسفة العربية ومستقبل الوطن العربي) ط٢، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية)، ٢٠٠٠، ص٢٠٤.

[٣] د.ابراهيم ناصر، مقدمة في التربية، (عمان، جمعية المطابع التعاونية)، ١٩٨١، ص١٣-١٤.

[٤] د.مصطفى محمود، رغبة معلمي محافظة جرش في المشاركة في اتخاذ القرار المدرسي، العدد ١، (مجلة كلية المعلمين، جامعة جرش)، ١٩٩٧، ص٥١.

فالادارة التربوية وسيلة من اهم الوسائل المؤثرة التي تعتمد عليها المدرسة او الجامعة للقيام بوظائفها من خلال عملية اتخاذ القرارات التربوية التي تحدد اطار السياسة التربوية لها بعدها مؤسسةاجتماعية تعكس المجتمع بصورة مصغرة وما يتضمنه من معالم بنائيةٍ ووظيفية[١]. وهي تعني استخدام السلطة والقوة في التأثير في عملية ادارة الموارد المتاحة في المؤسسة التربوية لتحقيق النتائج المنشودة[٢].

ولأن الوظائف التربوية كما يقول (دور كايم) تواجه الحاجة الاساسية للبناء الاجتماعي والمتعلقة بدعم الوعي الجمعي، وكما يشير كل من عالما الاجتماع (فلود Floud) و(هالسي Halsey) الى ان الرابطة الرئيسة بين التربية والبناء الاجتماعي في المجتمع المعاصر تتحقق من خلال الجوانب الاقتصادية المتغيرة وما يرتبط بها من احتياجات تتعلق بالاختيار والتدريب للقوى العاملة[٣] لذلك تقع مسؤولية اختيار الافراد لادارة المؤسسة التعليمية على قيادي المؤسسة التربوية الذين يعتمدون في اختيارهم على شروط عدة أهمها المؤهل الدراسي والخبرة المهنية والاقدمية والكفاءة فضلاً عن التقارير التي تكتب عن المتقدمين من قبل مرؤوسيهم[٤].

وطبقاً لذلك فأن هذه الشروط المشار اليها سابقاً تطبق على المرأة عند اختيارها لتشغل مراكز اتخاذ القرار في المؤسسة التربوية.

وفقاً للمعايير التربوية التي تتماشى مع معايير المجتمع وثقافته، وقد حققت المرأة في مجتمعنا نجاحاً كمياً ملحوظاً في تولي المناصب الادارية في هذه المؤسسة لاسيما في ادارتها للمدارس الابتدائية والمدارس الثانوية للبنات في المناطق الحضرية كما ورد سابقاً[*]، وهذا دليل على تحقيق المؤسسة التربوية في مجتمعنا لاهدافها في استثمار الطاقات البشرية. لكن ما مدى النجاح النوعي الذي حققتهُ المرأة من خلال اشغالها لمراكز اتخاذ القرار او مدى قدرتها على اتخاذ القرارات وانعكاس هذه القرارات على أرض الواقع.

---

[١] د.فادية الجولاني، علم الاجتماع التربوي، مصدر سابق، ص٣١٠.

[٢] فرانسيس ماهوني، ثلاثية أدارة الجودة الشاملة (القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع)، ٢٠٠٠، ص٢٠٣.

[٣] د.فادية الجولاني، علم الاجتماع التربوي، (مصدر سابق)، ص٢١٥.

[٤] فرانسيس ماهوني، ثلاثية ادارة الجودة الشاملة، (مصدر سابق)، ص ٢٠٤-٢٠٥.

[*] ينظر في ذلك الفصل الثالث، المبحث الثاني، ص ٥٣.

وتعتمد الاجابة على هذه التساؤل على المهارات(*) الادارية اللازمة لنجاح شاغل مركز اتخاذ القرار في المؤسسات التعليمية ويمكن تحديدها بما يأتي:-

- المهارات التصويرية:- والتي تتعلق بمدى كفاءة المرأة في ابتكار الافكار والاحساس بالمشكلات والتنفنن في الآراء والوصول الى الحلول، مما يساعد في انجاح العملية التربوية.
- المهارات الفنية:- والتي تتصل بالاساليب والطرائق التي تستخدمها الادارية في ممارستها لعملها ومعالجتها المواقف التي تصادفها.
- المهارات الانسانية:- والتي ترتبط بالطريقة التي تستطيع بها الادارية التربوية التعامل بنجاح مع الآخرين وجعلهم يتعاونون ويخلصون في عملهم.
- المهارات الاشرافية:- والتي تتضمن الاتصال وادارة الاجتماعات والتحفيز والتفويض وادارة الوقت وادارة التغيير واتخاذ القرار وكتابة التقارير والتحليل(١)

كل هذه المهارات تعتمد على امكانيات المرأة من خبرات وتدريب تمكنها من الاحتفاظ في ذهنها بالصورة الكلية لمجال عملها من أهداف وتخطيط وتنظيم وتطوير للمناهج ورفع مستوى اداء العاملين هذا من جانب، ومن جانبٍ آخر الحفاظ على الموازنة بين سلطوية العلاقات وديمقراطيتها في ضمن المؤسسة التعليمية لاسيما ان هذه العلاقات تتميز بتنوعها لانها تجمع بين الادارة والمدرسة والطالبة والموظف وولي الامر والمشرف التربوي(٢). وبذلك يعتمد نجاح المؤسسة التربوية على مدى نجاح عملية اختيار الاداريات من ذوات الكفاءة والخبرة والقدرة الفائقة والحزم من جهة، ومدى نجاح الادارية في اتخاذ قرارات صائبة تخدم السياسة التربوية للمجتمع من جهة اخرى.

(*) المقصود بالمهارة اداء العمل بسرعة ودقة، وهي بهذا المعنى تختلف عن القدرة التي تعني امكانية اداء العمل بصرف النظر عن السرعة والدقة في أدائه، فالمهارة قدرة فائقة متطورة. والفرق بينهما من حيث الدرجة لا من حيث النوع. وتتميز المهارة بأنها مكتسبة ونامية. ينظر في ذلك مطاوع ابراهيم وامينة حسن. الاصول الادارية للتربية، (المملكة العربية السعودية، دار الشروق)، ١٩٩٥، ص ٧٣-٧٤.

(١) د. مختار نور الدين، المهارات الادارية والقيادة التربوية، مجلة الثقافة التربوية، العدد (٢)، (دبي، منشورات وزارة التعليم العالي)، ٢٠٠٥، ص١٨-١٩.

(٢) ندوة ادارة الجودة الشاملة في التعليم، مركز تطوير التعليم الجامعي، (القاهرة، كلية تربية عين شمس)، ٢٠٠١، ص١٥.

واذا ما طبقنا هذهِ الصفات على النساء الاداريات في مدارسنا الثانوية وجامعاتنا، نجد أنهن حققن نجاحاً ادارياً نوعياً لابأس به مقارنة مع المجتمعات العربية المجاورة والمجتمعات الغربية[١] وعلى سبيل المثال كان لادارات المدارس الثانوية المتطورة للبنات ومدارس المتميزات[*] دورٌ رئيس في رسم سياسات في اتخاذ قرارات ترمي الى ادخال تحسينات نوعية تخدم مكونات المدرسة من الادارة والمدرسة والطالبة وترمي الى تنمية مهارات وقدرات الطالبات العلمية والحياتية لاسيما تنمية قدراتهن في المواقف التي تتطلب اتخاذاً للقرار وذلك بتوفير اجواء ديمقراطية مناسبة يجري فيها الحوار وطرح الآراء فيما يخص العملية التربوية بما يضمن مشاركة المدرسة في القرارات المتعلقة بالسياسات والمناهج التربوية من جهة، وتشكيل لجانٍ طلابية تعبر عن آراء الطالبات ومشاكلهن المدرسية او الجامعية تترؤسها طالبة تتسم بصفاتٍ قيادية وأخلاقية وعملية تؤهلها لتمثيل زميلاتها أمام الهيئة التدريسية والادارية في المؤسسة التربوية[٢].

وبذلك يكون لآداء المرأة في المؤسسة التربوية دورٌ مؤثر في تحديد نجاح العلمية التربوية التي تمثل الطالبة محورها الاساسي.

ولا يقل دور المرأة المدرسة أهميةً عن دور الادارية في التأثير على شخصية الطالبة القيادية لاسيما اذا ما عرفنا أن العلاقة السلطوية بينهما تحددها مجموعة عناصر وضوابط شخصها (اميل دور كايم) في كتابه (التربية والمجتمع) بالاتي:-

---

[١] ليلى قاسم لازم، تفعيل دور المرأة في المؤسسة التربوية (دراسة ميدانية في محافظة ميسان)، اطروحة دكتوراه غير منشورة، (جامعة بغداد، كلية الآداب، قسم الاجتماع)، ٢٠٠٦، ص٦١-٦٣.

[*] يقصد بالمدارس الثانوية المتطورة تلك المدارس التي خطط لها ان تكون متطورة فعلاً شكلاً ومضموناً وتكون الدراسة فيها اكثر عمقاً واثراءاً لتحقيق الاهداف المرسومة لها وقد جرى توفير المستلزمات المادية والمعنوية والبشرية المتمثلة بادخال التعديلات والاضافات وبناء القاعات والمكتبات والمختبرات العلمية والحاسوب وتزويدها بكل المتطلبات الخدمية، فضلاً عن اختيار العناصر ذات الكفاية من المدرسين والمدرسات للتدريس، ومنحهم مخصصات الخدمة الجامعية وقد حققت هذه المدارس الاهداف المرجوة في رفع المستوى العلمي والانساني من خلال نتائج الامتحانات للطلبة والطالبات مقارنة بالمدارس العادية المجاورة.

اما مدارس المتميزات:- فقد تم استحداثها في العام الدراسي (١٩٩٠-١٩٩١) وقد جاء التوجيه من وزارة التربية ليشمل الذكور والاناث باختيار احدى الثانويات في كل محافظة او بعض محافظات العراق ويجري استكمال مختبراتها وتهيئة مجموعة من المدرسات بالنسبة لمدارس البنات من ذوات الكفاية وتعيين ادارة جيدة ويقتصر هذا النوع من المدارس على الطالبات من ذوات المعدلات العالية تؤهلهم للتقدم في هذهِ المدارس. ينظر في ذلك المصدر نفسه ص٦٧-٦٨. وكذلك ص١٨٤.

[٢] د.فادية عمر الجولاني، التوافق الاجتماعي للفتاة المتعلمة في (دراسات في علم الاجتماع التربوي)، دراسة مونوجرافية لمظاهر التوافق والتقدم الاجتماعي والتقدم الدراسي لطالبات الجامعة، (الاسكندرية، مركز الاسكندرسية للكتاب ١٩٩٩، ص٩٠-٩١.

- ان المدرسين شركاء مسيطرين بحكم خبرتهم.
- ان المدرسين ممثلين للدولة.
- ان المدرسين ممثلين لنسق القيم العام[١]

اذ يشير العنصر الاول الى ان المدرسات لهن صورة خاصة في ذهن طالباتهن بسبب خبرتهن وثقافتهن الرفيعة مقارنة بالطالبات، وهذا ما يؤثر على الطالبات كونهن قدوةً لهن، أما العنصر الثاني فيشير اليه (دور كايم) بأن الفصل الدراسي ما هو الا مجتمع رسمي صغير وعليه فأن العلاقات الشخصية بين المدرسة والطالبة ينبغي ان تكون مصاغة رسمياً بصورة تحقق التجانس والتفاعل القائم على التعاون والاعتماد المتبادل، مما يدعم شخصية الطالبة وقدرتها على اتخاذ القرار. ويشير العنصر الثالث الى ان القوة تحكون محكومة من خلال الرجوع للنسق التربوي الذي يحدد دور كل من المدرس والطالب طبقاً لعقائد الثقافة الجمعية ومعتقداتها[٢].

كما يحدد عالم الاجتماع التربوي (برايون ولسون Bryon Wilson) وظيفة المدرس من خلال الدور الذي يؤديه في المدرسة الحديثة، ويؤكد ان المدرس يمارس مهنة متخصصة في المجتمع المعاصر، لذلك فالمدرسة تؤدي دوراً في عملية نقل المعرفة العلمية للطالبة كما انها تسهم في اختيار ادوار الطالبات المهنية والاجتماعية المستقبلية، وتسهم في تنمية شخصيتها ورعايتها اجتماعياً داخل المؤسسة التعليمية وأخيراً رعاية الصحة الذهنية لها[٣] وكل تلك الوظائف الموجهة من قبل المدرسة تنمي امكانات وقدرات الطالبة على التعامل مع الوسط الاجتماعي والثقافي لمجتمعها وتوفرلها فرصة اشغال ادوار اجتماعية في مؤسسات المجتمع المختلفة تحتاج الى اتخاذ القرار الاجتماعي.

وقد قدم عالم الاجتماع التربوي (بليث Blyth) وجهة نظر بشأن وظائف المدرس المرتبطة بدوره مقاربة لوجهة نظر (ولسون) التي تمثلت في تقديم المعرفة للطالبات اي (التعليم) والتنشئة بما

---

[١] دين كيث سايمنت، العبقرية والابداع والقيادة، ترجمة شاكر عبد الحميد، (الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب) ١٩٩٣، ص٧٠-٧١.

[٢] دين كيث سايمنت، العبقرية والابداع والحضارة، مصدر سبق ذكره،ص ٨٠-٨١.

[٣] د.عبد الله عبد الدائم، التخطيط التربوي (اصولهُ ،أساليبهُ الفنية وتطبيقاته في البلاد العربية، ط٩، (بيروت، دار العلم للملايين)، ١٩٩٧، ص٢١٤.

فيها من نظم وقيم والتصنيف الاجتماعي(*) والاكاديمي للطالبات وغرس القدرة على تجاوز المواقف (اتخاذ القرارات الآنية) وبذلك فأن تضافر وظائف المدرسة من تعليم علمي واخلاقي لاسيما في المرحلة الابتدائية وتنشئةٍ اجتماعية تنمي معرفة الطالبة كونها كائناً اجتماعياً في النظام الاجتماعي بما يدعم الزامها بهِ من خلال تحديد ادوارها المجتمعية فضلاً عن ان الخدمة الاجتماعية التي تقوم بها المدرسة تلتقي اليوم مع التدريس لتقديم الرعاية اللازمة للطالبات والوظيفة المتعلقة بتدريب الطالبات على كيفية التصرف واتخاذ القرارات الصائبة في المواقف المناسبة،. تخلق من الطالبة فرداً متعلماً واعياً ومثقفاً وملماً بالادوار الاجتماعية التي يؤمل ان تؤديها في المستقبل مما يهيئ لها الفرص لاشغال مراكز مهمة في المجتمع في ضوء أهداف وغايات المجتمع التربوية والتنموية(١)

وإذا ما أردنا التعرف على أهمية دور المناهج الدراسية(**) في تطوير وتنمية شخصية الطلبة عموماً وشخصية الطالبة خصوصاً ومن ثم قدرتها على اتخاذ القرار فأن المدخل البنيوي الوظيفي يفسر لنا هذه العلاقة من خلال تفسيره لعلاقة المدرسة بالمجتمع، اذ أن ارتباط المدرسة بنائياً ووظيفياً بالعقل الجمعي للمجتمع، يجعل محتوى المناهج الدراسية ومضمونها محققاً لوظائفها المتعلقة بنقل ثقافة المجتمع لأعضائهِ وتنشئتهم. وبذلك تكون المعرفة المتضمنة في المناهج في خدمة الوعي الجمعي للمجتمع فهي جزء من ثقافة الوعي الجمعي او يجب ان تكون كذلك، وهي تختلف من مجتمعٍ لاخر ومن عصرٍ لآخر وذلك لان المجتمع يحدد نمط الشخصية التي يرغبها، ويرسم معالمها لنا(٢).

ويرى عالم الاجتماع التربوي (جون ديوي J.Dewey) ان التربية ليست اعداداً للحياة فحسب بل يراها على أنها الحياة ذاتها وهذا ما جعلهُ يؤكد أهمية جعل رغبات الطفل واحتياجاتهِ محوراً لأهتمام المدرسة ولذلك ينبغي صياغة مناهجها الدراسية بما يجعلها مرتبطة بأهتمامات الطفل

(*) يشير مصطلح التصنيف الاجتماعي الى تصنيف الطالبات والتمييز بينهن في ضوء الخلفية الاجتماعية والثقافية والجماعات المرجعية التي ينتمين اليها. ينظر في ذلك المصدر نفسه، ص ٢١٥-٢١٦.

(١) د.فراج سيد محمد فراج، التعليم والمشاركة السياسية للمرأة مجلة الثقافة التربوية، العدد ٤، (دبي، منشورات وزارة التعليم العالي)، يوليو ٢٠٠٥، ص٥٦.

(**) يشير مصطلح المناهج الدراسية (Curriculums) لمجموعة المقررات المتسقة او الموضوعات المتتابعة والمطلوبة للتخرج، او لمنح شهادة في مجال رئيس للدراسة. أنظر:- د.فادية عمر الجولاني دراسات في علم الاجتماع التربوي.

(٢) د. فادية عمر الجولاني، علم الاجتماع التربوي، مصدر سبق ذكره، ص٢٠٤.

وخبراته[١] وهو يربط بين علاقة المناهج الدراسية بالاهداف التربوية او بوظائف التربية وفي ذلك يقول (ان الهدف من المناهج الدراسية ومضمونها ليس الفراغ من المنهج ولكن معرفة العمليات الاجتماعية المستخدمة في ضمان نتائج اجتماعية) وبذلك ربط بين المضمون المعرفي والوظيفي للمنهج وتنمية شخصية الطفل وقدراتهِ المختلفة لكتسابهِ من المهارات ما يجعله ملماً بحقائق الحياة في مجتمعهِ[٢].

وإذا ما رجعنا الى مجتمعنا العربي والذي يمثل مجتمعنا العراقي صورةً منهُ نجد أن المناهج الدراسية كما يقول الدكتور محمد عابد الجابري لا تخدم تنمية شخصية الطالب الثقافية لانها لا توفر في مضمونها القدر الكافي من الوحدة والانسجام مما يكرس ظاهرة انفصام الشخصية الثقافية وازدواجها فعلى صعيد المواد العلمية نجد ان هناك برامج حديثة نسبياً وخلفيات فلسفية حديثة، اما المواد الاجتماعية والادبية والدينية فهي في الغالب تحمل مضامين قديمة وجامدة وتدرس باساليب غير حديثة، فالمواد التي تدرس سواء منها ما ينتمي للتراث او ينقل من العلم الحديث، موادٌ غير مطبعة عربياً وغير معدة للغرس والاستنبات في المجتمع العربي[٣] وتنطبق هذهِ الاشكالية على تحديد شخصية الفتاة إذ أن أغلب المناهج الدراسية لم ترد فيها صورة المرأة صانعة القرار، فضلاً عن تحديد (الأدوار التبعية والمنزلية للفتاة والتشجيع عليها، مما يؤشر سلباً في شخصية الطالبة التي تطمح للحصول على تعليمٍ متقدمٍ من جهة وبين تنمية قدراتها القيادية في شغل مراكز اتخاذ القرار من جهةٍ اخرى مما يخلق لديها حالةٍ من عدم الموازنة بين ادوارها المتوقعة في المجتمع وتحقيقها لذاتها مما يجعل من هذه المناهج عقبةً أمام التغير المطلوب لرفع مكانة المرأة وتأثيره في قدرتها على اتخاذ القرار[٤].

---

[١] جون ديوي، المدرسة والمجتمع، ترجمة د.احمد حسن الرحيم، (بغداد، دار مكتبة الحياة للطباعة والنشر) ١٩٧٨، ص٣٩-٤١.

[٢] المصدر نفسه، ص١٥٠-١٥١.

[٣] د.محمد عابد الجابري، (اشكاليات الفكر العربي المعاصر)، ط٤ (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية)، ٢٠٠٠، ص٧٠.

[٤] د.محيا زيتون، التعليم في الوطن العربي في ظل العولمة وثقافة السوق، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية)، ٢٠٠٥، ص١٠١.

وإذا كانت مسؤوليات التحصيل والتقدم في المراحل الدراسية للطالبة تكشف عن طبيعة المناهج التي تدرس وكفاءة الطريقة التي تتبع في تدريسها، فأنها تكشف عن أن مسؤوليات المؤسسات التعليمية تنصب في توفير المناخ الأكاديمي الذي يساعد على تحقيق نمو شخصية الطالبة وتوفير الظروف التي توصلها لمرحلة النضج الاجتماعي لاسيما في المرحلة الجامعية، فضلاً عن أكتسابها الخبرات التي تنمي قدراتها ومهاراتها، وبذلك يتحدد تقدم الطالبة في المراحل الدراسية بمدى تحصيلها الدراسي من جهة، ومدى مهاراتها في حل المشكلات والقدرة على التفكير المنطقي ومدى تشربها للقيم والاتجاهات التي يؤكد عليها المجتمع من جهةٍ اخرى[١].

واستناداً الى ذلك فأن هناك هدفين رئيسين يحددان الوظائف الاساسية للتعليم هما:-

١. الهدف الادراكي:- Cognitive Goal وهو تحقيق ونقل المعرفة وتهذيب العقل وتنمية الفكر وتعليم الفرد لكي يستخدم قدراتهِ الذهنية وادائهِ الجيد، فالهدف الادراكي للتعليم ينطوي على كل ما يتعلق بالارادة الانسانية واهميتها وتدريبها وتأثيرها في سلوك الفرد.

٢. الهدف الفعال:- Affective Goal هو تهذيب وضبط مشاعر الفرد ورغباته لاسيما ضبط مشاعره الانسانية في مجال التعاطف والتقدير، ودوافعهُ وأمانيه[٢].

نستدل من هذين الهدفين ان وظيفة التعليم هي تهذيب عقلية المرأة بحيث تستطيع استخدامها في تنمية قدراتها الفكرية والعلمية والثقافية والاجتماعية لتنمية قدرتها ومشاركتها في اتخاذ القرار في مجالات الحياة بمواقفها المختلفة لاسيما في مجال الاسرة والعمل. وتلاقي هذه القرارات استجابات مختلفة من قبل الآخر قد تكون سلبية تتمثل بعدم تنفيذ وطاعة هذه القرارات حتى وان كانت صائبة وعملية، وقد تكون ايجابية تتمثل بتنفيذها وطاعتها وتتوقف هذه الاستجابات على عدة عوامل قد تكون اجتماعية مرتبطة بعمرها وخبرتها في الحياة او تكون اقتصادية مرتبطة بأشغالها لمهنةٍ توفر لها مكانة مرتفعة في مجتمعها او تؤمن لها المشاركة في نفقات الاسرة، أو تكون ذاتية مرتبطة

---

[١] د.فادية عمر الجولاني، التوافق الاجتماعي للفتاة المتعلقة في دراسات في علم الاجتماع التربوي، مصدر سابق، ص١٥٣-١٥٤.

[٢] عفاف محمد حسين زيدان، التعليم ومشاركة المرأة في التنمية (دراسة تقويمية)، (جدة، مركز النشر العلمي، جامعة الملك عبد العزيز)، ٢٠٠٠، ص٨٤-٨٥.

بشخصيتها المؤثرة القيادية وحكمتها[١] او قد ثقافية مرتبطة بمستوى تعليمها وفي هذا السياق يوضح لنا ميسجراف Musgrave مدى فاعلية التعليم في تحديد وضع الفرد بوصفه عضواً فعالاً في المجتمع، اذ أن ما يحققهُ الفرد من انجازٍ في دائرة التعليم يعد بمثابة مفتاح لنجاحهِ في دائرة المجتمع[٢].

فنجاح المرأة في المجتمع يتحقق من خلال مستويات تعليمية معينة، تتيح لها فرصة الحراك في البناء الاجتماعي للأعلى، مما يحقق لها مكاسب اجتماعية عديدة لعل أهمها ما يتعلق بوضعها ومكانتها بين افراد المجتمع ويكسبها قوةً وسلطة ونفوذاً فيكون لقراراتها تأثيرٌ واضح في سلوك الآخرين من حيث مدى طاعتهم وتنفيذهم لتلك القرارات في مؤسسات المجتمع المختلفة[٣] ونستدل مما تقدم ان التعليم يتميز عن غيرهِ من العوامل في كونه محفزاً للمرأة لتحقيق رغباتها وقدراتها في حراكٍ اجتماعي رأسيٍ ومركزٍ أعلى في ضمن البناء الاجتماعي للمجتمع وهو بذلك يحقق هدف او وظيفة التربية في دعم عملية التغيير الاجتماعي الهادف.

ونظراً لان ادوار الافراد ومراكزهم الاجتماعية تتأثر بدرجة حراكهم الاجتماعية وتأثرهِ بالمستوى التعليمي للفرد، فضلاً عن ارتباط الدور بشكل مباشر بالمستوى التعليمي الذي يحققه الفرد، مما يوضح غاية التربية ووظيفتها في خلق مساواةٍ في الفرص الاجتماعية لدى الافراد. ولهذا ذهب بعض علماء الاجتماع التربوي أمثال (هالسي Halsey) الى ان فاعلية التربية تكمن في مبدأ المساواة الفعلية في الفرص، وذلك لان التربية اصبحت بمثابة جزء من كل البناءات والتوزيع، كما انها اصبحت محددة لاسلوب الحياة، فضلاً عن ان التربية في المجتمعات المعاصرة تؤدي دوراً واضحاً في دعم مراكز الافراد وأدوارهم الجديدة على مستوى الاسرة والطبقة والمجال المهني[٤].

وفي ضوء ما ذكر يمكننا القول ان التعليم يتيح للمرأة فرصاً أكبر لدعم مكانتها الاجتماعية ووضعها وواقعها الاجتماعي من جانب، ويخلق فرصاً متساويةً بينها وبين الرجل لتأدية أدوار جديدة تتمكن من خلالها من اتخاذ القرار الاجتماعي من جانب آخر. وفي ضوء ما جرى طرحه عن البناء التربوي ووظائفهُ، نستدل على ان فهمنا للمؤسسة التربوية يتحدد من خلال فهم علاقتها بالمؤسسات

---

[١] المصدر السابق، ص٢٠٠-٢٠١.

[2] P.musgrave, The Sociology Of Education, Op. cit, P.70.

[3] Idid, P.80-81.

[4] A.Halsey, The Sociology Of Education, In Semelzer, (NewYork, John Wiley and Sous), 1967, P.415.

البنيوية الأخرى في المجتمع ومدى اداء هذه المؤسسة لوظيفتها بالنسبة للمجتمع ومؤسساته الاخرى، وبذلك تؤدي المؤسسة التربوية دوراً مهماً في تزويد المرأة بالمعرفة التي تسمح بفهم قيم المجتمع وتمثلها، ومن ثم شغل الادوار في مؤسساته المختلفة وتحقيق توقعاته هذه الادوار من قبل المجتمع لاسيما فيما يتعلق باتخاذ القرار في المؤسستين الاقتصادية والسياسية وهذا ما سيجري التطرق اليه في المبحثين القادمين ان شاء الله.

المبحث الثالث:- ماهية اتخاذ المرأة للقرار في ضمن البناء الاقتصادي

يرى عالم الاجتماع (كارل ماركس Karl marx) ان البناء الاقتصادي لأي مجتمع هو الاساس الواقعي Real Foundation الذي يستند اليه البناء الأعلى Super-Stracture لذلك المجتمع من انظمة السياسة والتشريع والفن والفلسفة والتربية والاخلاق والقيم[١] أما رأي الدراسة الحالية المستند الى النظرية البنيوية الوظيفية والمتعلق بالبناء الاقتصادي وعلاقتهِ بالبنى الأجتماعية والثقافية الأخرى في المجتمع، فأنه ينظر الى البناء الاقتصادي من ناحية تساندهِ وتفاعلهِ مع النظم والبنى المختلفة في المجتمع ابتداءاً من الأسرة ووصولاً الى البناء السياسي وما يحيطها من معايير وقيم واخلاق وما يطرأ عليها من تغييرات بنيوية ووظيفية نتيجة لانفتاح السوق والتقدم التكنولوجي وبما ان للمرأة مكانةً ودوراً في ضمن البناء الاقتصادي او المؤسسة الاقتصادية، كان لابد من التعرف على هذا البناء وتحليلهِ من حيث الخصائص البنائية والوظيفية لان له علاقة كبيرة بمدى اتخاذها المرأة للقرارات في ضمنه.

واستناداً الى ذلك ينظر الى المؤسسة الاقتصادية كما يقول عالم الاجتماع (ماكس فيبر Max Weber) بأنها حدث اقتصادي مستمر ومنظم، يتألف من حالةٍ اجتماعية تأخذ شكلها او مكانها في داخل هذا الحدث او ما يطلق عليه المؤسسة الاقتصادية التي يكون لها القدرة على اشباع رغبات الافراد من خلال تخصصها في توفير حاجة معينة أو مجموعة حاجات وتوزيعها واستهلاكها والحصول على قدر معين من المنفعة[*][٢] وهي تعني ايضاً مجموعة الاساليب المستخدمة لاشباع الافراد المادية، وعلى الرغم من تنوع تلك الاساليب فأنها تتفق في الشكل العام الذي يتمثل في نشاط يجمع بين ثلاثة عناصر رئيسة هي الموارد والادوات والعمل الانساني[٣] ويعد العنصر الاخير هو العنصر الرئيس في عملية النشاط كونهُ المنتج الاول The first producer الذي يعمل وينتج

---

[١] د.قباري محمد اسماعيل، علم الاجتماع الصناعي، (الاسكندرية، منشأة المعارف)، ١٩٨٠، ص٤٥.

[*] ويقصد ماكس فيبر بالمنفعة:- الواسطة لتحقيق غاية اقتصادية اذ قد تكون المنفعة متأتية من اشياء جامدة والتي تمثل السلع او قد تكون متأتية من افراد والتي تمثل الخدمات. ينظر: د.احسان محمد الحسن، علم الاجتماع الاقتصادي، (الموصل، دار الحكمة للطباعة والنشر)، ١٩٩٠، ص٥٤.

[٢] د.احسان محمد الحسن، علم الاجتماع الاقتصادي، المصدر السابق، ص٥٤.

[٣] د.فاروق محمد العادلي، الانثربولوجيا الثقافة والاجتماعية، (القاهرة، دار الكتب الجامعي)، ١٩٨٤، ص١٩٢.

الثروة المادية، اذ ان الجانب الانساني هو الجانب الجوهري الذي يحرك كل القوى والوسائل الانتاجية، فقوة العمل ما هي إلا مجموع القدرات الفيزيقية والذهنية والذكائية الكامنة في شخصية الفرد والتي عليه ان يستخدمها في انتاج الاشياء النافعة[١].

وفي ضوء ما ذكر نجد ان استثمار الموارد البشرية في ضمن المؤسسة الاقتصادية والتي تشكل نسبة الاناث فيها ما يقارب النصف[*]، له اهميتهُ الواضحة في تقدير إمكانات المجتمع العربي عامةً والمجتمع العراقي خاصةً لاسيما في الجانب الاقتصادي، إذ لا يمكن للمجتمع ان يتطور وينمو في مجالات الاقتصاد والصناعة والتكنولوجيا من دون تهيئة الموارد البشرية المدربة على صنوف الخبرات والمهارات والكفاءات لتقديم أفضل الخدمات لافراد المجتمع من خلال بنى ووظائف هذه المؤسسة[٢]. وقبل التعرف على ماهية هذه المؤسسة ومركز المرأة فيها، لابد من الاشارة الى التغييرات التي طرأت عليها في مجتمعنا ومدى تأثيرها في طبيعة أدوار المرأة المعتادة والجديدة لاسيما دورها في اتخاذ القرارات الاجتماعية، فمع عملية التنمية والتغييرات البنيوية للاقتصاد العراقي[**] اتجهت الخدمات الأسرية نحو التقلص وحلت محلها الخدمات الاجتماعية (التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية) كونها مصدراً مهماً للزيادة في الطلب على عمل الاناث، فضلاً عن توافر انواع جديدة من الوظائف ذات الاجر وشروط عمل افضل مثل الاعمال المكتبية والادارية، مما جذب قسماً كبيراً من النساء الى سوق العمل[٣].

ففتحت الابواب امام المرأة للمشاركة في الحياة الاجتماعية سواء أكانت مشاركة غير رسمية ترتكز على العمل في الجمعيات والمؤسسات الاجتماعية والتعاونية والاندية وغيرها من المنظمات مما ادى الى تنمية ادوارها في ميداني الرعاية والتنمية الاجتماعية، او مشاركة رسمية او تنظيمية

---

[١] د.قباري محمد اسماعيل، علم الاجتماع الصناعي، مصدر سابق، ص٤٤.

[*] للمزيد ينظر التقرير الاقتصادي العربي الموحد، منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول، (ابو ظبي، ابو ظبي للنشر)، ١٩٩٩، ص٢٣.

[٢] د. احسان محمد الحسن، علم الاجتماع الاقتصادي، مصدر سابق، ص١٥٢.

[**] ينظر الفصل الثالث، المبحث الثاني، ص ٥٢.

[٣] هنري عزام، مشاركة المرأة العربية في القوى العاملة ودورها في عملية التنمية، مجلة المستقبل العربي العدد ٣٤، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية)، ١٩٨١، ص٦٦.

ترتبط بالمؤسسات الحكومية وفق خطط التنمية المرسومة التي تضع اهمية كبيرة لمشاركة المرأة في العمل والانتاج[١].

ولتحقيق فاعلية هذه الانواع من المشاركة للمرأة كان لابد من وجود قدر من الوعي والادراك بأهمية انجاز العمل بكفاءة، والشعور بالمسؤولية وتقبل روح التعاون والعمل الجماعي، ومن المفترض ان كل ذلك يتأتى من المستوى التعليمي للمرأة الذي يشكل عنصراً مهماً في عملها، مما ساعد على ابراز دورها في المجتمع وجعلها أكثر انتماءاً لمجتمعها ومؤسساتهِ وأكثر قدرة على التعبير عن احتياجاتها الانسانية، وبدأت تدرك بأن العلاقة بين الفرد ومجتمعهِ قائمة على الاخذ والعطاء من خلال قيامها بواجباتها تجاه مجتمعها في سبيل حصولها على حقوقها[٢] فأخذت قدرتها وامكانيتها على اتخاذ القرارات الاجتماعية بالتطور والنمو نحو الافضل.

وبعد التعرف على التغييرات التي طرأت على البنية الاقتصادية في مجتمعنا والذي ادى الى توسع نشاط المرأة في مجال العمل الرسمي سواء من حيث الكم او النوع، نتطرق الآن الى دراسة المؤسسة الاقتصادية الرسمية من حيث بناءها ووظائفها للتعرف على مدى تأثير هذه المؤسسة على تنمية قدرة المرأة على اتخاذ القرارات الاقتصادية من جهة، ومدى تأثير قرارات المرأة في هذهِ المؤسسة في تنمية البناء الاقتصادي للمجتمع من جهة أخرى.

اذ يتكون البناء الاجتماعي للمؤسسة الاقتصادية من مجموعة من المكانات والادوار القيادية والوسطية والقاعدية، والتي تخضع بمجموعها الى ظاهرة البيروقراطية[*] التي عدها ماكس فيبر سر نجاح المؤسسة الاقتصادية بما تحويه من منظمات انتاجية وتجارية وخدمية في المجتمع المعاصر والتي تعتمد على مذهب تقسيم العمل والتخصص فيه[٣].

---

[١] وفاء عبد الله، حول المشاركة الشعبية وعلاقتها بالتخطيط والتنمية، المجلة الاجتماعية القومية مجلد (٢٠)، العدد (١)، (القاهرة، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية)، ١٩٨٣، ص٣٣-٦٠.

[٢] فوزي احمد، مشاركة المواطنين في التنمية المحلية، المجلة الاجتماعية القومية، المجلد (٢٢)، العدد (٢)، (المركز القومي للبحوث الأجتماعية والجنائية)، ١٩٨٥، ٦١-٦٧.

[*] يشير مصطلح البيروقراطية الى تنظيم يخضع فيهِ الاعضاء للقواعد والقوانين والانظمة المدونة، ويعتمد على التقسيم الواضح للواجبات والتسلسل الرئاسي للسلطة، فضلاً عن الاعتماد على مبادئ الموضوعية واللاشخصية في اتخاذ القرارات مع تنسيب الملاكات الادارية على أساس المؤهلات التي اكتسبوها عن طريق الدراسة او الخبرة العلمية. للمزيد يُنظر:- عبد الله محمد عبد الرحمن، سوسيولوجيا التنظيم، (الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية)، ١٩٨٧، ص١٤-١٥.

[3] Max Weber, Economy and Society, Translated by Efischoffs and others, (California, Berkeley University, 1978, P.63.

واذا ما نظرنا الى نسق المكانة الوظيفية في ضمن البناء الرسمي الاقتصادي نجد انها تمثل مقدار القوة والنفوذ والاحترام والتقدير الاجتماعي (المنزلة الاجتماعية) الذي يمنح لبعض المراكز أكثر من غيرها، ويمثل نظام السلطة كما يرى بارسونز الجانب الجمعي The Collective Aspect من نسق المكانة الذي بموجبهِ يمارس شاغل المركز الوظيفي بصورة شرعية دوراً مؤسسياً يتجسد باتخاذ القرارات الملزمة على الآخرين، كما تمنحهُ تلك المكانة القدرة على ممارسة الالزام في تنفيذ تلك القرارات على اعضاء المؤسسة الاقتصادية بشكل عام او على وحداتها الفرعية فقط[١].

واستناداً الى هذا التعريف نجد ان نظام السلطة يرتبط بنائياً بنسق المكانة الوظيفية، اذ يكون هذا النسق متدرجاً Stratified في البناء البيروقراطي، فيرتب شاغلي المراكز من الأعلى الى الادنى في علاقات رئاسية ومرؤوسية، ويزداد نطاق هذه المكانة كلما ازداد نطاق السلطة وتتضآءل كلما تضآءلت سلطة شاغليها[٢]، وهذا يعتمد على الدور الذي يؤديهِ شاغل المراكز والذي عرفهُ عالم الاجتماع أيفون كاستلون (Yvonne Castelion) بأنه نشاط غير عفوي، ثبت مسبقاً بواسطة تعيين اجتماعي ضمن مجموعة النشاطات الاجتماعية الاخرى، فهو نموذج للسلوك المرتبط بمركز اجتماعي للفرد في ضمن تركيبة تفاعلية[٣]. ويرى عالم الاجتماع بيتربلاو ان هناك تفاضلاً متسلسلاً لنظام الادوار الوظيفية في المؤسسات الرسمية ينطوي على التمايز في ادوار عمل الرؤساء والمرؤوسين، فالرؤساء يختلفون عن مرؤوسيهم ليس في السلطة والمكانة فحسب، بل يختلفون كذلك فيما يفعلونهُ او يمارسونه من ادوار، اذ يقوم الرؤساء بالادوار الاكثر تعقيداً تقنياً، أما المرؤوسون فيتعاملون مع القضايا الاكثر روتينية[٤] لذلك ينتظم الافراد في ضمن بناء المؤسسة الاقتصادية في وظائف متسلسلة و متدرجة صورها ماكس فيبر[*] بشكل مثلث او هرم متدرج تتوزع عليه سلسلة من الادوار المحددة بدقة، ففي قمة هذا الهرم توجد الادوار القيادية التي تكون قليلة العدد لكنها تتحمل مسؤولية اتخاذ القرارات ووضع السياسات الداخلية واصدار التعليمات بسبب امتلاك شاغليها في

---

[١] د. محمد سعيد عبد الفتاح، الادارة العامة، ط٥، (القاهرة، المكتب العربي الحديث)، ١٩٨٦، ص١٢٣.

[٢] د.محمد فؤاد حجازي، البناء الاجتماعي، مصدر سابق، ص١٢٨.

[٣] د.صادق الاسود، علم الاجتماع السياسي، (بغداد، مطبعة دار الحكمة)، ١٩٩٠، ص١٣٢.

[٤] د.محمد علي محمد، الاسس الاجتماعية للتنظيم والادارة، (الاسكندرية، دار الجامعات المصرية)، ١٩٧٨، ص٣٩٥.

[*] ينظر:- د.احسان محمد الحسن، علم الاجتماع الصناعي، (بغداد، مطبعة جامعة بغداد)، ١٩٨٦، ص١٠٥-١٠٦.

الغالب لمهارات تخصصية وكفاءات علمية عالية، فضلاً عن خبراتهم الشخصية في ادارة وتوجيه التنظيمات الرسمية وتتمثل هذه الادوار في مكانة المدير العام ومعاونهُ واعضاء مجلس الادارة، وغالباً ما يكون عدد النساء في مجتمعنا الشاغلات لهذه الادوار محدوداً، اذ تشير الأحصائيات الى أن (٢٢) امرأة فقط شغلت هذهِ المناصب حتى عام ٢٠٠٣ أما في عام ٢٠٠٤ فقد شغلت (٤٦) امرأة منصب مدير عام في الوزارات كافة و(١٢٣) امرأة في منصب خبير ومعاون مدير عام في الوزارات كافة، وفي عام ٢٠٠٥ وصل عدد النساء الى (٨٦) امرأة في منصب المدير العام، و(٢١٥) امرأة في منصب خبيرو معاون مدير عام في الوزارات كافة[**] أما الادوار الوسيطة فتقع في منتصف الهرم او سفوحهِ وتتمثل بالادوار الادارية- الانتاجية (العلمية- الفنية) التي تعمل على ايصال التعليمات والتوجيهات من شاغلي الادوار القيادية الى شاغلي الادوار القاعدية او العكس هو الصحيح، وتتمثل بمركز رؤساء الاقسام والشعب والفروع ومدراء المراكز والمهندسين والاجهزة الفنية، وقد شغلت المرأة العراقية هذه الادوار بنسبة لابأس بها مقارنةً مع المجتمعات العربية الاخرى. اذ شغلت (٣٥) امرأة منصب المستشار ومفتش عام في سنة ٢٠٠٤، كما شغلت (٣٣) امرأة المنصب نفسه في سنة ٢٠٠٥[***] واخيراً يضم هذا الهرم في قاعدته شاغلي الادوار المتواضعة التي تشكل غالبية الهرم الوظيفي، وتقوم هذهِ الادوار بتنفيذ القرارات الصادرة اليها والمتعلقة بالوظائف الانتاجية والكتابية، وتتمثل بمراكز صغار الموظفين من الكتبة والمدققين والمحاسبين والملاحظين والمشرفين... الخ. وقد شغلت المرأة العراقية هذه الادوار باعداد كبيرة لاسيما في ظل ازدهار حركة التنمية الصناعية في مجتمعنا مما اثر بشكل ايجابي على الصورة الكمية لانتماء المرأة الى سوق العمل الرسمي والذي اعتمدته المنظمات الدولية والعالمية بشكل رسمي من خلال احصائاتها ومقارنتها ببقية المجتمعات النامية[١].

[**] ينظر:- د.هيفاء أبو غزالة، الحركة النسوية في العراق مسيرتها وتطورها، مصدر سابق، ص١٦.

[***] المصدر نفسه، نفس الصفحة.

[١] تقرير التنمية الانسانية العربية للعام ٢٠٠٥، نحو نهوض من المرأة في الوطن العربي، مصدر سابق، ص٢٨٨-٢٩١.
وايضاً:- يراجع الفصل الثالث، المبحث الثاني، ص ٦٣.

لكن التساؤل الذي يطرح نفسه هنا هو: ما العوامل التي اثرت في رسم مشاركة المرأة الاقتصادية بهذه الصورة؟ أهي عوامل ذاتية ترتبط بشخصية المرأة أم هي عوامل قانونية واجتماعية ترتبط بالسياسة الاقتصادية المرتبطة بالتدرج الوظيفي المتعلق بالبناء الاقتصادي لمجتمعنا؟

ولعل الاجابة تكمن في طبيعة او نمط التفكير السائد لدى البعض من النساء في مجتمعنا بشأن الصورة التقليدية لعملهن القائم على اساس ان الهدف الرئيس من عمل المرأة هو زيادة دخل الاسرة وليس تنمية قدراتها ومهاراتها او تكافؤها مع الرجل. والذي يعزز هذا النمط من التفكير هو نظرة المرأة المتواضعة لذاتها وقريناتها[١] فضلاً عن ان شخصية المرأة تتميز بسمة الخضوع وليس التسلط في اغلب الاحيان، وبما ان الخضوع كما يراه. علماء النفس نمط سلوكي يستند الى الأذعان لرغبات الآخرين[٢] وعدم انتقاد للسلطة الاخلاقية للجماعة التي ينتمي اليها الفرد[٣] وهو ايضاً الامتثال الحرفي لرموز السلطة والقواعد والانظمة الاجتماعية[٤]، لذلك فأن القيم والمعايير التي تكتسبها المرأة في شخصيتها خلال مراحل حياتها هي المسؤولة بشكل كبير عن سمة الخضوع او التسلط لديها نتيجة تأثير البناء الاسري والتربوي في شخصيتها والذي يشجعها على تعلم الادوار التي تنطوي على الخضوع والثانوية مما يؤدي الى تكوين صورة مسبقة عن الادوار التي سوف تؤديها اذا ما دخلت ميدان العمل سواء أكانت صورة عن ذاتها او عما يجب ان تكون عليه قريناتها من النساء. لذلك فأن بعض النساء لا تعطي اهمية كبيرة لمؤهلاتها العلمية لتستطيع استثمارها لاحقاً لانها لا تطمح لشغل مراكز السلطة والنفوذ مما يؤدي الى شغلها لادوارٍ وسيطة وقاعدية في ضمن البناء الهرمي.

ولا يغيب عن هذا التصور الذاتي للمرأة عن عملها وقريناتها ما تفضله هي في مشاركة الرجل او عدم مشاركته في شغل مراكز اتخاذ القرار في المؤسسة الاقتصادية وفي هذا الصدد يرى بيتربلاو أن الشخص يتصرف بشكل تسلطي طبقاً للمعايير السائدة في وسطه الاجتماعي لانها

---

[١] اسماء جميل رشيد، الصورة الاجتماعية وصورة الذات للمرأة في المجتمع العراقي (دراسة ميدانية في مدينة بغداد)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، (جامعة بغداد، كلية الآداب، قسم الاجتماع)، ٢٠٠٦، ص١٩٣- ص٢١٧.

[٢] د.فاخر عاقل، معجم العلوم النفسية، (بيروت، دار الرائد العربي)، ١٩٨٨، ص٣٧٧.

[٣] د.عبد الهادي الجوهري، قاموس علم الاجتماع، ط٢، (القاهرة، مكتبة نهضة الشرق)، ١٩٨٣، ص٦٠.

[٤] د.عبد الرحمن محمد عويسي، دراسات في علم النفس الاجتماعي، (بيروت، دار النهضة العربية)، ١٩٧٤، ص٢٥٦.

تصبح بمرور الوقت مستقرة ومستدخلة Internalized في شخصيتة من جهة، كما انها تصبح ذات مساندة اجتماعية Socially Enforeed من جهة اخرى[١]. لذلك نرى ان سمة التسلط واضحة لدى الرجل وفقاً لمعايير مجتمعنا المتغلغلة في مؤسساته وهي مسندة اجتماعياً من قبل افراد مجتمعنا وبضمنهم المرأة التي ترى في صورة المدير او الاداري الصورة المتسلطة للاب والأخ الاكبر والزوج لكن هذا لا يمنع من ان التغييرات الثقافية والاجتماعية التي حدثت في مجتمعنا لاسيما في مجال التعليم اثرت بشكل ايجابي على وعي كل من الرجل والمرأة مما ادى الى تغيير هذهِ الصورة النمطية التي كانت ثابتة نسبياً لديهما مما فسح المجال للمرأة العاملة في اشغال ادوار قيادية كانت حكراً على الرجل نتيجة التحفيز او التشجيع الاجتماعي الذي تتلقاه من الرجل والمرأة على السواء.

لكن تبقى طبيعة تقبل المؤسسة الاقتصادية ذاتها لادوار المرأة العاملة في ضمن الهرم البيروقراطي لها، وهذا ما عبر عنه ماكس فيبر في قولهِ ان اساليب الانضمام للمؤسسة الاقتصادية تقوم على أسس المؤهلات والاختبارات العديدة التي تؤدي الى ظهور نوع من التمييز والتفرقة الاجتماعية التي تحكم مبدأ تكافؤ الفرص وتسهم في ظهور نظام تسلطي[٢]، فعلى الرغم من ان القوانين والتشريعات المتعلقة بالعمل لا تميز بين الرجل والمرأة في مجتمعنا[*]، الا انها تظل مجرد خطاب رسمي نظري لايتطابق تماماً مع توزيع السلطة بحسب النوع على صعيد الواقع[٣] فبمراجعةٍ لبيانات التطور البنيوي في المهن نجد انخفاضاً لنسب الاناث في بعض المهن، اذ ان نسبة الاناث في فئة اصحاب مهنة التشريع والرؤساء الاداريين والمديرين تساوي (٠,٤%) من مجموع قوة العمل من الاناث سنة (١٩٩٧) وهو ما يساوي (١٢,٣%) من مجموع العاملين في هذه الفئة المهنية العليا في المجتمع، وانعدمت مشاركة المرأة في الوظائف العليا في الكهرباء وبلغت نسبة المرأة في مهنة المشرفين الماهرين (٣,٢%) من قوة العمل في هذه المهنة[٤] ولعل النظر مرة ثانية الى نسق

---

[١] د.علي عبد الامير علي، البيروقراطية والاعداد الاجتماعي، (بغداد، دار الحرية للطباعة والنشر)، ١٩٧٧، ص١١٢.

[2] Maxweber, Economy and Society, Op,Cit, PP.959-960.

[*] ينظر في ذلك، الفصل الثالث، المبحث الثالث، ص٥٥.

[٣] د.كريم محمد حمزة، تقييم وضع المرأة العراقية في ضوء منهاج عمل بجين، مصدر سابق، ص٨٧.

[٤] المصدر نفسه، ص٨٨.

المكانة الوظيفية وما تمنحهُ من سلطةٍ لشاغليها يساعدنا على التعرف على أهم العوامل المؤثرة في مدى تحقيق فرص متكآفئة بين المرأة والرجل في ضمن البناء البيروقراطي للمؤسسة الاقتصادية، اذ أن السلطة هي قوة السيطرة الناشئة عن مكانة محددة ومعترف بها، وتتميز بأن صاحبها لديه الحق الشرعي في ممارستها، وأن مَنّ يخضع لهُ يرى أن من واجبهِ اطاعتها والامتثال لها[١]. كما وبما أن السلطة التي تفرضها المؤسسة الاقتصادية من خلال شاغلي مراكز اتخاذ القرار تعتمد الى حد كبير على الوسط الاجتماعي وما ينطوي عليهِ من قوى ومؤثرات تحدد طبيعة السلوك الاقتصادي والتشريعات والقوانين الاقتصادية[٢] لذلك حاول فاكس فيبر تحديد انماطٍ للسلطة في ضوء التوجه القيمي العام الذي يسندها الى الثلاثة انماط هي السلطة الملهمة Charismatic Authority والسلطة التقليدية Traditional Authority، والسلطة القانونية Legal Authority[٣].

ويسند فيبر النمط الاول من السلطة الى وجود قائد ملهم يتمتع بشخصية قيادية، فضلاً عما يمتلكهُ من قدراتٍ فائقة مثل الذكاء العالي والثقافة والحدس والروح المعنوية العالية...الخ. أما النمط الثاني فيستند الى قدسية التقاليد والقيم والايمان بأمجاد الماضي، (التي غالباً ما يصنعها الرجال)، لذلك يرتبط الاتباع بالقادة ارتباطاً وثيقاً من خلال الاحساس بأهمية الولاء والاحترام والطاعة لهم وما يرتبط بذلك من معتقداتٍ ثقافية واجتماعية تدعم بصفة عامة وضع هولاء القادة. أما النمط الثالث فيستند الى الايمان بسيادة القانون وتفترض هذه السلطة وجود مجموعة من القواعد والمعايير والضوابط التي تتولى تنظيم السلوك بسيادة القانون، ويستند هذا النمط من السلطة الى الخبرة والمركز الذي يشغلهُ الفرد في المؤسسات الرسمية[٤] .

---

[١] فريدة جاسم داره المندلاوي، البناء البيروقراطي والشخصية، اطروحة دكتوراه غير منشورة، (جامعة بغداد، كلية الآداب، قسم الاجتماع)، ٢٠٠٣، ص٦٦.

[٢] د.احسان محمد الحسن، علم الاجتماع الاقتصادي، مصدر سابق، ص١٥٨.

[٣] د.قيس النوري وعبد المنعم الحسني، النظريات الاجتماعية، (الموصل، مطابع جامعة الموصل)، ١٩٨٥، ص٢٧٠-٢٧١.

[٤] د.علي عبد الرزاق جلبي، نماذج من السلطة والبيروقراطية عند ماكس فيبر، المجلة الاجتماعية القومية، المجلد السابع، العدد٢، (القاهرة، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية)، ١٩٧٠، ص١١٣-١١٦.

وتشير بعض الدراسات الى أن المرأة غالباً ما يستند إليها نمط السلطة القانونية[*] من دون اعتبارٍ للسلطتين الاخرتين لان سمات هاتين السلطتين غالباً ما يسندها الوسط الاجتماعي الى الرجل، مما يعطي للرجل الافضلية على المرأة عند تنافسهما لأشغال مكانة وظيفية مرموقة، فمثلاً نجد ان هناك مدراء وموظفين يتمتعون بمكانات اجتماعية ووظيفية محترمة وبقراراتٍ مطاعة بفعل بعض القيم والتقاليد المتوارثة التي تفضلهم وتميزهم عن قريناتهم اللواتي يمتلكن نفس مؤهلاتهم في العمل، او امتلاك بعض المدراء لقدراتٍ فائقة وسماتٍ قيادية تضاف الى سلطتهم القانونية مما يساعدهم في امتلاك سلطةٍ قوية لاتخاذ القرارات وتطبيقها في المؤسسة الاقتصادية أكثر من النساء وسنحاول التعرف فيما بعد ميدانياً على اي الأنماط التي تشغلها المرأة في السلطة. ولماذا؟

واستناداً الى ذلك فأن تقويم الموظفة وتقديرها يعتمد على نسقي المكانة الرسمية المتمثلة بسلطة القانون وغير الرسمية المعتمدة على السلطتين الملهمة والتقليدية واللتين يجب أن تنالان اعتراف اعضاء المؤسسة الاقتصادية، ويتضح هذا الاعتراف من خلال مدى التميز عن الآخرين بالالقاب والترفيعات والامتيازات والحوافز المادية فضلاً عن التقدير الاجتماعي الذي تتمتع به اذا ما شغلت مركزاً لاتخاذ القرار[1].

لكن غالباً ما ينظر للمرأة على انها اقل كفاءةً من الرجل لاشغال مراكز وظيفية مرموقة وقد يعود السبب في ذلك الى حاجتها المستمرة لطلب الاجازات للموازنة بين وظيفتها في المؤسسة الاقتصادية ومتطلبات اسرتها من تربية الاطفال والاعمال المنزلية. فضلاًعن فترات الانقطاع الطويلة عن الوظيفة بسبب الحمل والولادة، مما يؤثر سلباً في زيادة خبراتها الوظيفية وتطويرها من خلال دخولها الدوراتٍ تدريبية وتأهيلية تسندها في مجال اختصاصها وترقيتها من ناحية، والاعتقاد بعدم تقديرها تقريرها لعامل الوقت وأهميتهُ في انجاز العمل مما يضر بمصالح واهداف المؤسسة الاقتصادية من ناحيةٍ اخرى. لذلك فهي في نظر رؤسائها اقل كفاءةً وقدرةً على تحمل المسؤولية واصدار قراراتٍ عقلانية من الرجل، وانها اذا ما ارتقت الى مكانةٍ وظيفية رفيعة فقد تضر المؤسسة

---

[*] يراجع في ذلك:- وفاء عبد الله، حول المشاركة الشعبية وعلاقتها بالتخطيط والتنمية، مصدر سابق، ص٧٠.

[1] فيريل هيدي، الادارة العامة، ترجمة محمد قاسم القديوتي، (عمان، مطبعة الجامعة الاردنية)، ١٩٨٣، ص٩١.

الاقتصادية بقراراتها غير المتوازنة[١] الامر الذي لا يؤثر فقط في عدم اتاحة الفرصة للكفاءات الجيدة من النساء في الترقي في الهرم الوظيفي وانما يؤثر بشكلٍ مباشر على نظرة المرأة لذاتها وعلاقة ذلك بدرجة انتمائها وولائها الى المؤسسة الاقتصادية التي لم تمكنها من الوصول الى مكانةٍ وظيفية مرموقة واغفلت حقها شأنها شأن الرجل في نظام الحوافز مما يضعف ثقتها بنفسها ويقلل من عطائها الوظيفي لانها كما يقول عالم النفس الاجتماعي جان ستوتزل Jean Stotzel في أن منح الفرد احساساً بالامن والطمأنينة ومجموعةٍ من الاعتبارات الوظيفية التي تحدد سلوكه بصورة تتقبلها الجماعة باستحسان ورضى يؤثر بشكل كبير في عطائهِ الوظيفي وحياتهِ المهنية والشخصية وبثقتهِ بذاتهِ[٢] ولعل تأهيل المرأة العلمي يؤدي دوراً مهماً في شغلها لوظيفة تمكنها من الوصول لمكانة وظيفية في التسلسل الرئاسي للسلطة او ما تسميه البيروقراطية الانساق العمودية[*] باعتبار ان الشهادة العلمية هي التي تحدد ما اذا كان الفرد لهُ حق الترقية في الانساق العمودية او البقاء والتطور في وظيفتهِ في قاعدة الهرم المتمثلة بالمهن الفنية او الكتابية...الخ في ضمن البناء البيروقراطي للمؤسسة الاقتصادية. ومن مراجعتنا للمعلومات الآنفة الذكر[**] نجد أن انتماء المرأة الى الوظائف التي تمثل قاعدة الهرم كانت باعدادٍ كبيرة وقد يعود ذلك الى انخفاض مستواها التعليمي او خروجها للعمل لزيادة دخل الاسرة مما يتيح المجال لها في اشغال مراكز وظيفية واجتماعية مرموقة داخل البناء الاقتصادي، باستثناء مسألة أقدميتها في العمل وكبر سنها الذي يمنحها احتراماً وتقديراً ومكآفاتٍ نقدية ومعنوية تميزها عن غيرها من الموظفين والعاملين من قبل

---

[١] حيدر ابراهيم، حق المرأة في العمل: الانجاز والقصور والمعوقات، مجلة المرأة العربية (القاهرة، الاتحاد النسائي العربي العام)، العدد (٥)، ١٩٨٧، ص٤٧-٤٨.

[٢] د.صادق الاسود، علم الاجتماع السياسي، مصدر سابق، ١٢٢،١٢٣.

[*] تعرف الانساق العمودية بأنها سلسلة من المواقع والمراكز الوظيفية المتباينة التي لكلٍ منها وظائف معروفة ونطاق محدد للسلطة، وهي مترابطة ومتساندة وتمثل العلاقات الرئاسية والمرؤوسة لاداء وظيفة معينة للتنظيم البيروقراطي. للمزيد ينظر:- فريدة جاسم داره، البناء البيروقراطي والشخصية، مصدر سابق، ص٥٧-٦٤.

[**] ينظر الفصل الثالث:- المبحث الثاني، ص ٥٥.

رؤسائها[١] مما يؤثر ايجاباً في سير العملية الاقتصادية من (انتاج وتوزيع وتمشيةٍ لأمور المراجعين)[٢]

وعلى الرغم من أن المرأة العاملة مازالت في بداية مسيرتها في التطور في الهرم البيروقراطي للمؤسسة الاقتصادية ومازال تأثيرها محدوداً الى حد ما في القرار الاقتصادي الا ان عملها بحد ذاتهِ كان لهُ دورٌ فاعلٌ في تغيير نظرة افراد المجتمع لها من كونها فرداً إتكالياً هامشياً الى فردٍ فاعلٍ لهُ كيانهُ وشخصيتهُ المؤثرة في الآخرين، فضلاً عن أن عمل المرأة لا يتيح لها فرصة التدرج الوظيفي فقط وانما التدرج الاجتماعي مما قد ينقلها واسرتها الى مستوى اجتماعي اعلى، لذلك فأن عمل المرأة لابد من أن يؤمن لها سلسلة من النتائج المؤدية الى تحقيق قدر معين من الاستقلال الاجتماعي والاقتصادي ذي العلاقة المباشرة بتعزيز مكانتها في الاسرة والمجتمع[٣] وخلق علاقة متكافئة بينها وبين الرجل من خلال تمكنها من المشاركة في اتخاذ القرار الاجتماعي.

ومن الواضح ان عدد النساء الشاغلات للمناصب الادارية العليا في البناء البيروقراطي للمؤسسة الاقتصادية لايتناسب مع حجم العمالة النسائية في الوظائف الوسطى والقاعدية إلا أنهن قد يحققن تقدماً نوعياً في المؤسسات التي يعملن فيها وهذا يعتمد بالدرجة الرئيسة على كيفية أدائهن للدور السلطوي في المنصب المناط لهن. والقائم على عدة عوامل منها ما هو ذاتي مرتبط بشخصية المرأة وثقافتها ووعيها ومنها ما هو وظيفي مرتبط بمؤهلاتها الوظيفية. فأذا ما نظرنا لشخصية الاداري الناجح نلاحظ انها يجب ان تتميز بعنصر القيادة والتسلط والعقلانية والمهارة في ممارسة الادوار المناطة بهِ فضلاً عن تشربهِ بالموجهات الثقافية التي تمثل المعايير والضوابط الاخلاقية لتنمية ادراكاته وافكارهِ لتكون منسجمة مع الانماط السلوكية المألوفة والمقبولة اجتماعياً وثقافياً، مما يؤثر بشكل مباشر على تقبل المرؤوسين لقراراتهِ وطاعتهم لها ودقة تنفيذهم لاوامره[٤] واذا ما إتسمت شخصية المرأة الادارية بهذه السمات فأن ذلك سيؤدي وظيفة مهمة للمؤسسة

---

[١] نضال محمد سعيد، المشكلات الادارية للمرأة العربية في الوطن العربي، (القاهرة، مجلة المرأة العربية، الاتحاد النسائي العربي العام)، العدد ٦، ١٩٨٧، ص٦٣.

[٢] حيدر ابراهيم، حق المرأة في العمل الأنجاز والقصور، مصدر سابق، ص٥٢-٥٣.

[٣] نزيهة ابو نضال، المرأة بين الواقع والطموح، المجلة الثقافية، العدد (٣٦)، (عمان، الجامعة الاردنية)، ١٩٩٥، ص١٧٤-١٧٥.

[٤] د.ابراهيم درويش، التنمية الادارية، ط٢، (القاهرة، دار النهضة)، ١٩٧٩، ص١٣٦-١٣٨.

الاقتصادية تتمثل بتنظيم الاجراءات الرسمية للمؤسسة الاقتصادية من خلال اصدار القرارات والتعليمات من المراكز المرؤوسة ومتابعتها لضمان اطاعة وامتثال المرؤوسين لتلك التعليمات وتنفيذها بغية تحقيق اهداف المؤسسة[١].

كما تؤدي ثقافة المرأة المهنية ووعيها وخبرتها في مجال عملها دوراً لا يمكن إغفالهُ في قدرتها ونجاحها على اتخاذ قرارات ترفع من شأن المؤسسة الاقتصادية، فالمرأة التي تشغل ادواراً وسيطة في الهرم الوظيفي مثل رئيسة مشروع او مهندسة او رئيسة شعبة لابد انها وصلت الى مراكزها هذا نتيجة درجتها العلمية المتقدمة وتراكم خبراتها الوظيفية وتجاوزها لاختبارات التعيين والترقية بنجاح[٢] فاذا ما ارتقت في التدرج الوظيفي الى مراكز ادارية أعلى فأنها ستكون متمكنة من اتخاذ قرارات واعية وصائبة وهي بذلك تؤدي وظيفة مهمة وأساسية للمؤسسة الاقتصادية تتمثل بتلبية حاجات المؤسسة الاقتصادية للمعرفة العلمية والمهارة العالية من خلال الخبرة التخصصية التي تكتسبها الملاكات الوظيفية، وبذلك تضم المؤسسة اعضاءاً يلمون بمعلومات وبيانات ذات مستوى عالٍ من العلمية والدقة[٣].

فضلاً عن ان المراكز والأدوار الوسيطة ذات الوظائف الإدارية– الاشرافية والمؤهلة للترقية إلى المراكز والأدوار العليا ذات المسؤولية القيادية الكبيرة، تكون على مستوى عالٍ من الخبرة والتدريب الطويلين والمستوى الجيد من الكفاءة والذكاء[٤]، ويدعم هذا الرأي عالما الاجتماع هانز كيرث وسي رايت ميلز Gerth and Mills بأن البيروقراطيات الحديثة تقوم على أساس التفوق في الكفاءة الفنية والإدارية بسبب كثرة استخدام القواعد والقوانين العقلانية واتباع الإجراءات المقننة والأساليب الإدارية المتطورة والتكنولوجية الحديثة التي تحكم نظام العمل في هذه التنظيمات[٥] واذا ما اتسمت المرأة الشاغلة لهذه المراكز والمؤدية لهذه الأدوار بهذه الصفات فأنها ستتخذ قرارات إدارية

---

[١] د.قباري محمد اسماعيل، علم الاجتماع الصناعي ومشكلات الادارة والتنمية، (الاسكندرية منشأة المعارف)،١٩٨٠، ص١٩٢-١٩٣.

[٢] د.عبد الباسط محمد حسن، علم الاجتماع الصناعي، (القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية)، ١٩٧٢، ص٢٠٨.

[٣] د.ابراهيم درويش، التنمية الادارية، مصدر سابق، ص٧٧.

[٤] الآن تورني، تنظيم المؤسسة المهني، في جورج فريدمان وبيار تافيل، رسالة في سوسيولوجيا العمل، ترجمة يولاند عمانئيل، (بيروت، منشورات عويدات)، ١٩٨٥، ص٥١٤.

[5] Hans H.Gerth and C.right Mills (eds): From Max weber Essays in Sociology fifth Calaxy, Oxford University Press N.Y, 1962, P.P 261-262.

تهدف إلى تنمية وتطوير المؤسسة الاقتصادية إدارياً وفنياً مما يساعد على تطوير نوعية الانتاج سواء أكان خدمياً أم سلعياً مما يعود بالمنفعة على المؤسسة وجمهور المراجعين او المستهلكين[١].

وقد يعتمد نجاح قرارات المرأة الادارية على نمط علاقاتها غير الرسمية التي تعتمد على حسن ولطف المعاملة والمودة بينها وبين اعضاء المؤسسة الاقتصادية مما يسهم في تشكيل السمات التعاونية بينها وبين رؤسائها ومرؤوسيها، مما يؤدي الى تطور انماط سلوكية تعاونية وقيم اجتماعية قائمة على أسس الانسجام والالفة والمساعدة. وبذلك تعد هذهِ السمة كما يقول بيتر بلاو المحرك الاساس لتحقيق الانجازات بصورة فعالة[٢]. وبذلك تظهر هذه العلاقة غير الرسمية ذات الاصول التعاونية لتحقيق وظيفتين الاولى هي تحقيق الكفاية الانتاجية والفاعلية الادارية عن طريق الاعتماد على وسائل رسمية لتحقيق الغايات والقرارات العقلانية أما الثانية فهي الوظيفية الاجتماعية التي ترمي الى اشباع الحاجات الاجتماعية وتحقيق المصالح المشتركة[٣]

وقد يكون لسمة الطاعة التي تتميز بها طبيعة المرأة عن الرجل والتي اكتسبتها من خلال قنوات التنشئة الاجتماعية في مجتمعها تأثير واضح في احترام رؤسائها لقرارات وآرائها الوظيفية لكن هذا الشكل من الطاعة قد لايكون وحدهُ كافياً لتقبل ونجاح قراراتها الوظيفية ويعالج عالم الاجتماع اميتاي اتزوني A.Etzioni هذا الموضوع بطرحهِ ثلاثة اسباب تجعل من الموظف البيروقراطي يمتثل ويطيع قرارات وتوجيهات رؤسائهِ وهي:-

١. الامتثال المعياري الذي يعتمد على معايير اجرائية تحث العاملين على اداء ادوارهم بصورة جيدة وناجحة، وتعتمد على تقويم الرؤساء لهم، لذلك تعتمد فرص التقدم الوظيفي وحتى فرص المحافظة تعتمد على هذهِ التقويمات.
٢. الامتثال الأكراهي الذي يستخدم العقوبات أو الجزاءات السلبية في حالة عدم الأنصياع للقرارات.

---

[١] د.عبد الله عبد الغني غانم، النظرية في علم الانسان الاقتصادي، (الاسكندرية، المكتب الجامعي الحديث)، ١٩٨٥، ص٩٢.

[٢] د.محمد علي محمد، الأسس الاجتماعية للتنظيم والادارة، مصدر سابق، ص٢٨١.

[٣] د.محمد علي حسين، مجتمع المصنع، (الاسكندرية، الهيئة العامة للكتاب)، ١٩٧٢، ص٢٩٠.

٣. الامتثال الأنتفاعي الذي يشير الى قوة المؤسسة على تزويد العاملين بالمحفزات الايجابية (الترقية، كتب الشكر، الحوافز المالية) التي بالامكان الحصول عليها من خلال امتثالهم لها[١].

ومن خلال قرائتنا لكل سبب من الاسباب السابقة نلاحظ أنهُ لا يمكن الاعتماد على سببٍ واحدٍ فقط للوصول الى رفع مستويات الكفاءة الادارية للمرأة بل انه يجب عليها ان تجمع اشكال الامتثال والطاعة. السابقة لتستطيع الوصول الى كفاءة ادارية تمكنها من اتخاذ قرارات ناجحة كي تتمكن من تأدية وظيفة التساند والاعتماد المتبادل بين المراكز والادوار الوظيفية من خلال قيادة علمية عقلانية تجمع بين أسس السلطة (التسلط والامتثال المعتدلين)[٢].

وفي ضوء كل ما سبق نجد ان المؤسسة الاقتصادية ما هي الا قوة مؤثرة في تحديد الملامح العامة لمكانة المرأة في مجتمعنا، وذلك من خلال خصائصها البنائية المتمثلة بنسقي المكانة الوظيفية والدور الذي تسنده هذه المكانة للمرأة كونها عضواً في هذهِ المؤسسة والذي بموجبهِ تُحدد الواجبات التي ينبغي ان تقوم بها لتنال فيما بعد حقوقها المالية والاعتبارية التي تعبر عنها المؤسسة الاقتصادية بوظائفها تجاه اعضاءها والمتمثلة بنظام الرواتب والحوافز والمكافئات والترقيات، فكلما أجادت أو أتقنت المرأة في تأدية أدوارها الوظيفية ارتفعت مكانتها الوظيفية وزاد نطاق سلطتها الوظيفية، ومن ثم ارتفعت مكانتها الاجتماعية في اسرتها ومؤسسات المجتمع الاخرى لما لمهنة الفرد ودخلهِ من تأثيرٍ مباشر في ارتفاع مكانتهِ الاجتماعية وهذا بدورهِ يؤثر في مشاركة المرأة بأدوارٍ جديدة في مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسة السياسية لما تحتاجه هذهِ المؤسسة من شروط لتقبل المرأة عضواً فيها وهذا ما سنأتي على توضيحهِ في المبحث القادم ان شاء الله.

---

(1) Julia Evets, The Socioloy of Education Ideas, (London, Richard Clay Press), 1973, P.137.

(٢) فريدة جاسم داره، البناء البيروقراطي والشخصية، مصدر سابق، ص١٤٥.

المبحث الرابع:- ماهية اتخاذ المرأة للقرار في ضمن البناء السياسي

أن إختلاط الظواهر الاجتماعية بالظواهر السياسية وتعقد أسباب حدوثها والآثار التي تتركها هذهِ الظواهر على الفردو المجتمع[١]. مثل ظاهرة مشاركة المرأة في الحياة السياسية ومحفزات هذهِ المشاركة أو معوقاتها والآثار التي تتركها على المرأة ذاتها بصورة خاصة والمجتمع من حيث تنميتهُ أو تخلفهُ بصورةٍ عامة. تعتمد على خلفية البناء الاجتماعي طالما أن المؤسسات السياسية هي جزء من المؤسسات الاجتماعية البنيوية وأن النشاطات السياسية تترك آثارها الفاعلة والعميقة على جميع مؤسسات المجتمع بحيث يصيبها التغيير من نمطٍ الى نمطٍ آخر، فضلاً عن أن الظروف والمتغييرات الأجتماعية تؤثر بصورةٍ مباشرة أو غير مباشرة في الحوادث والظواهر السياسية التي تأخذ مكانها في المجتمع[٢].

وعليهِ فأن التجاوب المنطقي بين مؤسسات المجتمع والمؤسسة السياسية التي تضم مؤسسات الدولة التنفيذية (المتمثلة بسلطة الحكومة) والتشريعية (المتمثلة بسلطة البرلمان إن وجد) والقضائية (المتمثلة بسلطة القضاء) والأحزاب والمنظمات السياسية والجماعات الضاغطة والنقابات مثل مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الصحفية الرسمية...إلخ. يكون على شكل شبكة علاقات[٣] تتجسد بالوظائف التي تقوم بها المؤسسة للمجتمع من حيث إدارتهِ وحكمهِ والسيطرة عليهِ وتوجيه فعالياتهِ ونموهِ وتطورهِ. مقابل ما يقوم بهِ المجتمع من وظائف تتجسد في طاعة القوانين وتنفيذها وتزويد الدولة بالطاقات البشرية المؤهلة لنجاح وتقدم المؤسسة السياسية وتحقيق أهدافها القريبة والبعيدة الأمد[٤] لذلك فأن وجود المجتمع هو شرط أساس لقيام الدولة وفي نفس الوقت فأن وجود المؤسسة السياسية ليس شرطاً لقيام المجتمع لكنه ضروري لاستقرار المجتمع وديمومتهِ[٥] من خلال

---

[١] د.اسماعيل علي سعد، المجتمع والسياسية (دراسات نظرية وتطبيقية)، الأسكندرية، دار المعرفة الجامعة)، ١٩٨٣، ص٤١.

[٢] المصدر نفسه، ص٤٥.

[٣] د.حليم بركات، المجتمع العربي المعاصر، مصدر سابق، ص٩٥.

[٤] د.خلدون حسن النقيب، الدولة التسلطية في المشرق العربي المعاصر (دراسة بنائية مقارنة)، ط٢، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية)، ١٩٩٦، ص٢٢.

[٥] د.سعد الدين ابراهيم وآخرون، المجتمع والدولة في الوطن العربي، ط٢، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية)، ١٩٩٦، ص٤٥.

ما تقدمهِ المؤسسة من خدمات تساعد على استمرار عجلة التطور فيه، فهي جزء من البناء الأجتماعي وأن اي تغيير يطرأ على البناء لابَّد أن يمس هذهِ المؤسسات ويغيرها في اتجاه معين.

ونجد أن أهمية المجتمع في تطوير المؤسسة السياسية ينعكس من خلال ثلاث مرتكزات يقوم على أساسها البناء السياسي حددها عالم الاجتماع السياسي إيستون (Easten) في كتاب "مدخل الى تحليل الأنظمة السياسية" تمثلت في مشاركة كل فرد من أفراد المجتمع في البناء السياسي بحيث يكون هذا البناء متكاملاً وقادراً على الأيفاء بألتزاماته تجاه المجتمع، كما أن تكوين البنية السياسية للنظام الحاكم تعتمد على عدد من المؤسسات الرسمية التي تتولى صنع القرارات السياسية ومتابعة تنفيذها فضلاً عن تشخيص مراكز السلطة وتعيين الأفراد لأشغالها وأداء واجباتها علماً بأن قرارات وأوامر شاغلي هذهِ المراكز يجب الألتزام بها وطاعتها من قِبل أفراد المجتمع[١].

وإذا ما أمعنا النظر في هذا الرأي نجد أن أهم ما يميز علاقة المجتمع بالمؤسسة السياسية هو مشاركة الأفراد فيها، أي ان نجاح وتطور المؤسسة السياسية يعتمد على مدى فاعلية مشاركة الأفراد فيها من حيث اشغال المكانات في ضمنها وأداء الأدوار المتعلقة بتلك المكانات. لكن ما الذي يقصدهُ علماء الأجتماع السياسي بالمشاركة؟ وما مضامينها؟

اذ يطلق علماء الاجتماع السياسي تسمية المشاركة السياسية على مشاركة الأفراد في المؤسسة السياسية ويعرفونها على أنها عملية إجتماعية سياسية، يؤدي من خلالها الفرد دوراً في الحياة السياسية لمجتمعهِ وتكون لديهِ الفرصة لأن يشارك في وضع الأهداف العامة لذلك المجتمع وأفضل الوسائل لتحقيقها وإنجازها[٢].

وتتضمن المشاركة السياسية النشاطات السياسية المباشرة والنشاطات غير المباشرة. ومن أمثلة المشاركة في النشاطات السياسية المباشرة إشغال منصب سياسي، عضوية الحزب، الترشيح في الأنتخابات، التصويت، مناقشة الأمور العامة، الأشتراك في التظاهرات العامة...الخ. أما أمثلة النشاطات غير المباشرة فهي المعرفة والوعي السياسي والوقوف على المسائل العامة، العضوية في

---

[١] د.اسماعيل علي سعد، المجتمع والسياسية (دراسات نظرية وتطبيقية)، مصدر سابق، ص١٢.

[٢] د.عبد الهادي الجوهري، دراسات في علم الأجتماع السياسي، (القاهرة، المطبعة التجارية الحديثة)، ١٩٨٥، ص٢٣.

هيئات التطوع أو ما يصطلح عليهِ حالياً بمنظمات المجتمع المدني وبعض اشكال العمل في الجماعات الأولية[١].

ويضع عالما الأجتماع ميخائيل روش وفليب ألتوف (Michael Rush and Philip Althoff) في كتابهما (مقدمة في علم الاجتماع السياسي) كل أنشطة المشاركة السياسية آنفة الذكر في هرمٍ يمثل بحسب رأيهما درجات هذهِ المشاركة. وقد وضعا درجة اشغال منصب سياسي أو اداري في رأس الهرم بمعنى أنهُ يمثل أقصى درجات المشاركة. ومن ثم يأخذ مستوى المشاركة في الهبوط والتناقص الى أن يصل الى أسفل القاعدة وهو مستوى التصويت بعدهِ أدنى مستوى من مستويات وأشكال التعبير عن المشاركة السياسية[٢] بحسب وجهة نظرهما.

وفي ضوء ما تقدم نجد أن قيمة المشاركة السياسية تكمن في إنها تتضمن مختلف شرائح المجتمع للوصول الى بناء سليم للمؤسسة السياسية والمجتمع، إذ يجري من خلالها التوظيف الفعال لكل المواهب والقدرات. ومن هذا المنطلق تبرز أهمية مشاركة المرأة السياسية لما تمثلهُ من ثُقلٍ بشري واجتماعي لا يمكن إغفالهُ أو الاستغناء عنه، فأذا ما شاركت المرأة في الحياة السياسية بصورة متكافئة مع الرجل ستحقق ديمقراطية التكافؤ القائمة على توازن في النوع في صناعة القرار السياسي، فضلاً عن تحقيق تمثيل المرأة لمصالح المجتمع بصورةٍ عامة ومصالح المرأة بصورةٍ خاصة. وبذلك تمثل مشاركة المرأة وجهاً متطوراً من أوجه التنمية البشرية. لاسيما أن المشاركة من وجهة نظر تنموية ليست غاية بل وسيلة لتنفيذ برامج التنمية وأساسها هو فهم الواقع والرغبة في تغييره نحو الأفضل.

وإذا ما نظرنا الى متطلبات واقع مشاركة المرأة السياسية في مجتمعنا في الوقت الحاضر نجدها تمثل غايةً ووسيلة إذ إنها غاية لأن الحياة الديمقراطية السليمة ترتكز على إشتراك الرجل والمرأة في مسؤوليات التفكير والعمل من أجل مجتمعها، وهي وسيلة لأنه عن طريق مجالات المشاركة يتذوق الأفراد أهميتها ويمارسون طرقها وأساليبها وتتأصل فيهم عاداتها وطرائقها وتصبح جزءاً من ثقافتهم الأنسانية وسلوكهم الديمقراطي[٣]. وفي هذا السياق نجد أن مفهوم المشاركة

---

[١] د.عبد الهادي الجوهري، دراسات في علم الأجتماع السياسي، مصدر سابق، ص٧٢-٧٣.

[٢] د.اسماعيل علي سعد، المجتمع والسياسية (دراسات نظرية وتطبيقية)، مصدر سابق، ص٣٥٢

[٣] د.عبد الهادي الجوهري، دراسات في علم الأجتماع السياسي، مصدر سابق، ص٤٧.

السياسية للمرأة أو تبوئها لمراكز إتخاذ القرار ينصب في المسؤولية التي تشارك فيها المرأة في نشر مضامين مفهوم الديمقراطية وممارساتٍ انسانية غايتها التعرف بحقوق الأنسان وتطبيقها في أوساط المجتمع وما يحققهُ من فائدةٍ لأفرادهِ وليس مجرد إشغالها لمنصبٍ سياسيٍ معين[١].

أما عن واقع مشاركة المرأة السياسية في المجتمع العراقي فنجد أن تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠١ أوضح أن مساهمة المرأة في الحياة السياسية تتناسب طردياً مع مدى تمتع المرأة بحقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية والثقافية إذ يرتبط مؤشر التنمية المبنية على نوع الجنس GDI مع مؤشر التنمية البشرية عامةً HDI. وأن تحديات تمتع المرأة بحقها في المشاركة السياسية تعود أصلاً الى عدم تمتعها بحقها في التنمية البشرية، وأن المرأة العراقية تواجه ذات التحديات الناجمة عن عدم تمتعها بالتنمية البشرية[٢].

واذا ما أردنا أن نتعمق أكثر في معرفة مستوى مشاركة المرأة السياسية وفاعليتها في مجتمعنا توجب علينا التعرف على أبعاد هذهِ المشاركة، إذ يمكن تمييز ثلاثة أبعاد أساسية لنطاق المشاركة السياسية هي البعد الافقي والبعد الرأسي والبعد الزمني.

فالبعد الأفقي يقيس مدى توفر فرصة المشاركة لفئات المجتمع كافة وفي كل مجالات العمل السياسي، وهذهِ الفرصة توفرها القوانين والتشريعات. أما البعد الرأسي يقيس مدى المسموح لأمكان تدرج المشاركة من الصور الدنيا مثل المتابعة والمراقبة والاهتمام الشخصي مروراً بالصورة الوسطى مثل العمل التنظيمي والحزبي والأعلامي وتسيير الحضارات، ووصولاً الى الصور العليا مثل المشاركة في إتخاذ القرار السياسي. أما البعد الزمني فيقيس مدى استمرارية المشاركة وتواصلها. وكلما إستمرت دائرة المشاركة أفقياً وإرتفع سقفها رأسياً وتواصل زخمها زمنياً إقتربت المشاركة السياسية من صورتها المثلى والعكس صحيح[٣].

---

[١] د.بثينة شعبان، المرأة العربية والمشاركة السياسية، وقائع ندوة المرأة وتحولات عصر جديد، (دمشق، دار الفكر)، ٢٠٠٢، ص٩٨.

[٢] منتدى المرأة والسياسة، واقع المشاركة السياسية للمرأة في العراق بين الآمال والتحديات، تونس، ٢٠٠١، ص٢٧.

[٣] د.عبد الملك منصور، المرأة العربية والمشاركة السياسية، وقائع ندوة المرأة وتحولات عصر جديد، (دمشق، دار الفكر)، ٢٠٠٢، ص١٦٠.

ان تطبيق هذهِ الأبعاد على مشاركة المرأة في مجتمعنا في ظل الظروف الراهنة التي تتصارع فيها المفاهيم التي تفجرت في وقتٍ واحد بتأثير الوضع الأمني والسياسي غير المستقر ليس بالأمر السهل، لكن يمكن رصدها من خلال الاحصاءات المتوفرة وبعض البحوث والدراسات المهتمة بهذهِ الظاهرة، فعلى صعيد البعد الافقي نجد ان العملية الانتخابية في المجتمع العراقي سواء تلك التي جرت في عام ٢٠٠٤ أو في عام ٢٠٠٥ تكشف عن مشاركة واسعة للنساء. وبحضورٍ فاعلٍ وملحوظٍ، وهذا دليل على وجود علاقة طردية بين قضية المرأة والعملية الديمقراطية شكلياً لكن إذا ما تعمقنا الى مضمون هذهِ المشاركة نجد ان غالبية النساء صوتنَّ لما أيدهُ الزوج أو الأب أو الأخ، وبذلك فقد أغفلت الحركة النسائية قضية مهمة في تفعيل دور المرأة السياسي ألا وهي نخبوية الكثير من المنظمات النسوية والتي أقتصر عملها بشكلٍ أساسي على شريحة (نخبة) معينة من النساء ولم يصل تأثيرها المتمثل بالتوعية بأهمية المشاركة السياسية للمرأة وابعادها الأيجابية الى القاعدة النسوية العريضة في المجتمع[١] وعليه فقد غلبت صفة التبعية على المشاركة الأفقية للمرأة في الحياة السياسية، اي التصرف في المجال السياسي ليس إنطلاقاً من قرار ذاتي أو إرادة مستقلة وإنما إستجابة لأرادة الآخر ليس بالضرورة خوفاً وإضطراراً وإنما أيضاً تطلعاً للحظوة عند الأقوى وتوخياً لرضاه وهذا يعكس علاقات القوة بين المرأة والرجل[٢] ونلاحظ أن هذهِ الصورة لمشاركة المرأة السياسية في بعدها الأفقي تنعكس بالضرورة على مشاركتها ضمن البعد الرأسي، إذ ينتهي التفاعل السياسي عند الكثير من النساء في مجتمعنا عند مستوى التفرج العارض أو المتابعة النظرية والتي قد تكون مشفوعة بتحليلات أو أمنيات شخصية لمسارات الأحداث ويرتفع قدر التفاعل عند بعضهن الى المشاركة في منظمات المجتمع المدني سواء أكانت نسوية أو إنسانية، وتكون المشاركة في أقل صورها في مراكز إتخاذ القرار، اذ بلغ عدد النساء المشاركات في مراكز إتخاذ القرار في كافة الوزارات لغاية آب ٢٠٠٤ في منصب وكيل وزير (٦)، وارتفع عددهن في نفس المنصب لغاية آب ٢٠٠٥ الى (٨) نساء، أما على صعيد مراكز إتخاذ القرار في كافة الوزارات في منصب وزيرة فقد شغلت النساء هذا المنصب لست وزارات في عام ٢٠٠٥ وأربعة وزارات لعام ٢٠٠٦، أما على مستوى البرلمان فقد بلغت نسبة النساء (٣١%) من مجموع أعضاء البرلمان في فترة الحكم

[١] د.هيفاء أبو غزالة، الحركة النسوية في العراق مسيرتها وتطورها، مصدر سابق، ص٢٣.

[٢] أحميدة النيفر، المسألة النسوية في بعدها الثقافي، (تونس، مطبعة الدار البيضاء)، ٢٠٠٢، ص٢٢٤.

الأنتقالي، أما في عام ٢٠٠٦ فقد شغلت النساء (١٦) مقعداً من مجموع ٢٧٥ مقعد في البرلمان[١]. أما مشاركة المرأة السياسية في بعدها الزمني فأنها تتسم بالأفتقار للأستمرارية والأرتهان بالموسمية الأنتخابية، وإذا ما أخذنا في الاعتبار أن البعد الزمني بين مواسم الانتخابات العامة لايقل عادةً عن أربعة الى خمس سنوات يتبين ان مشاركة المرأة لاتكاد تصل فعلياً الى مرتين كل عقد من الزمان وهذا مرهون بالظروف والتغيرات السياسية والاجتماعية للمجتمع سواء أكانت سلبية أم ايجابية[٢] لذلك فأن مشاركة المرأة في الحياة السياسية وفقاً للأبعاد الثلاثة سابقة الذكر هي مساهمة متواضعة على الرغم من التغييرات الكمية في أعداد شاغلات مراكز اتخاذ القرار مقارنة بالدول العربية والغربية لأن حداثة التجربة السياسية للمرأة في هذا المجال هي النقطة الجوهرية المثيرة للجدل[٣] لذلك نترك للميدان الحكم على مدى فاعلية مساهمة المرأة في اتخاذ القرار من خلال التعرف على آراء وحدات العينة في هذا الشأن ومن الأمور المثيرة للأهتمام ضمن تغيرات الواقع السياسي الذي يشهدهُ مجتمعنا هو انتشار المنظمات الانسانية والنسوية التي تنطوي ضمن حقيقة التعددية السياسية التي تشهدها الساحة السياسية لمجتمعنا والتي جذبت أعداداً من النساء للأنتماء إليها، ويكتسب انتماء المرأة لهذه المنظمات أهميتهُ من الأهمية التي تشكلها هذهِ المنظمات في تفعيل العملية السياسية لكونها شكل من اشكال الجماعات الضاغطة على القرار السياسي، لذلك تشكل هذهِ المنظمات حلقة وصل بين المجتمع والدولة[٤] ويمثل القرار في هذهِ المنظمات صورةً قائمة على الموازنة بين تطلعات افراد المجتمع وصانعي القرار السياسي، ومن هنا تنبع أهمية اشغال المرأة لمراكز اتخاذ القرار في ضمن هذهِ المنظمات التي تفسح المجال للمرأة في ابداء رأيها وتفعيل قرارها ومن ثم تمكينها من اتخاذ القرار في صورةً تجمع بين قضايا المجتمع والسياسة.لكن هناك سؤال يفرض نفسهُ في هذا السياق هو هل ان المرأة في مجتمعنا لديها الرغبة والاندفاع والقدرة على ترؤس منظمة نسائية أو انسانية أم أنها تكتفي بأداء التنفيذية في ضمنتها؟

---

[١] د.هيفاء أبو غزالة، المصدر السابق، ص١٥-١٦.

[٢] المصدر نفسه، ص٢٥.

[٣] السيدة العراقية، حقوق المرأة العراقية، ٢٠٠٤، ص٤.

http://www.geocites. Com.

[٤] حميد الهاشمي، مسؤولية، مسؤولية منظمات المجتمع المدني تجاه المرأة العراقية، مصدر سابق، ص٩.

والاجابة عن هذا التساؤل تكمن في دوافع المرأة نحو اشغال مراكز السلطة واتخاذ القرار، والمقصود بالدوافع هنا لكل المحفزات على المشاركة السياسية سواء كانت على المستوى النفسي او الاقتصادي او الاجتماعي. فمما لاشك فيهِ ان لكلِ فعلٍ يقوم بهِ الفرد هدف يريد عن طريقهِ اتخاذ فعل يتناسب مع الهدف الذي يبغي الوصول اليه، ويبرز هذا الدوافع عادةً من واقع الوسط الاجتماعي الذي يعيش فيهِ متخذ الفعل[١] وبما أن الوسط الاجتماعي الذي تعيش فيه المرأة لا يحفزها في اغلب الأحيان لأشغال مراكز قيادية لذلك فأن واقعيتها تنخفض لقيادة أي منظمة في المجتمع المدني.

وهناك عوامل كثيرة تحيط بالمرأة في المجتمع العربي عموماً والعراقي خصوصاً تحد من رغبتها وميلها نحو تبؤ مراكز قيادية في المجتمع، ولعل من أهم هذهِ العوامل هو قلة الوعي السياسي الذي يعُد ظاهرة فتشرة بين اوساط النساء العربيات والعراقيات، فأذا ما نظرنا الى ثقافة المرأة السياسية نجد ان ينطبق عليها رأى كل من العالمان (ألموند وفيربا) (Almond and Verba) فيما أسمياهُ بالثقافة السياسية الضيقة أو المحلية إذ يتسم الفرد في هذا النوع من الثقافة بقلة المعلومات وضيق المدرك الفكرية الخاصة بمجتمعهِ وعدم وضع الوعي بالامور السياسية[٢] وهذه الصورة تنطبق على المرأة في مجتمعنا كونها لاتتخطى خبرات جماعتها الصغيرة لتتفاعل مع خبرات ومشكلات المجتمع السياسي الكلي، لانشغالها بمشاكل الحياة اليومية التي أثقلت من كاهلها وجعلتها ضمن شرية الذين لا إهتمام لديهم بتطوير قدراتهم ومهاراتهم في العمل السياسي[٣] مما خلق لديها نوعاً من التردد والخوف من الخوض في الأمور السياسية التي غالباً ما تنظر إليها على انها أمور توكل الى الرجل لأن سمات شخصيتهِ التي رسختها عمليات التنشئة الاجتماعية في ذهن كل من المرأة والرجل من حزم وقوة وقدرةٍ على مواجهة الصعاب لاشغال المناصب القيادية ولأن طبيعة التنشئة الاجتماعية للمرأة تحمل في طياتها مجموعة من القيم والمعتقدات والعادات والمورثات الثقافية التي تحدد مركز أهتمامها المتمثل بالاسرة والبيت مما يؤدي الى تطور اتجاهات

---

[١] د.اسماعيل علي سعد، مقدمة في علم الاجتماع السياسي، مصر سابق، ص٣٧٢.

[2] Michel Tom Pson and other, Cultural Theory, (Son Francisco, West View Press), 19990, P85.

[٣] د.بثسنة شعبان، المرأة العربية والمشاركة السياسية، مصدر سابق، ص٩٦.

سلبية لديها نحو مفهوم المتعلق بذاتها مما ينعكس على انخفاض دوافع المرأة وطموحاتها في الدفاع عن حقوقها وقريناتها من خلال اشغال مراكز اتخاذ القرار[١].

ولا يقتصر تحديد دوافع المرأة لأشغال مراكز اتخاذ القرار في ضمن البناء السياسي على قلة وعيها ومخاوفها من العمل في المجال السياسي بل يتحدد ايضاً ببعض القوانين التي تعزز أدوار المرأة التقليدية في مؤسسات المجتمع من خلال سياسات وشروط التعيين في مراكز اتخاذ القرار السياسي[٢] كما ان سيطرة الشخصيات السياسية من الذكور على مصادر القوة ومن ثم سيطرتهم على المراكز الاجتماعية المرموقة في المجتمع وتعزيزهم المستمرة لقوتهم يزيد من صعوبة إختراق المرأة لهذهِ المختلفة من القوة ويحد من قدرتها بأن تستخدم أمكانيات لتحسين مراكزها، وتصبح هذهِ المصادر في غاية الصعوبة بالنسبة لوضع المرأة إذا ما نظرنا الى التكلفة العالية لتشكيل منظمة إنسانية أو نسوية والحملات الدعائية لها وغيرها من الجوانب التي تتطلب توفر مصادر كافية لأدارتها بنجاح[٣]

وتؤدي نظرة المجتمع لعمل المرأة في المجال السياسي لاسيما في إشغالها لمناصب السلطة والنفوذ دوراً فاعلاً في تحديد وتحجيم دوافعها السياسية، وتتجسد دلالات نظرة المجتمع للمرأة بعدة صور لعل أهمها:-

- الذكورة تعني القوة والسطوة والسيطرة والسيادة، أما الأنوثة فتعني الضعف والاتكال وتقبل سيطرة الرجل.
- ادوار المرأة تدور دائماً في فلك رجولي متمثل بالسلطة الأبوية.
- على الرغم من أن أدوار المرأة متعددة وفاعلة في المجتمع مقارنةً بالرجل إلا أنها أقل مكانةً منه.
- علاقات القوة من يسيطر ومن يخضع ومن يتخذ القرار ومنْ ينتفذهُ ومنْ لهُ الكلمة الأخيرة ومنْ لهُ القيادة. غالباً ما تكون لصالح الرجل.

---

[١] ليلى ازدواجية الفكر وتأثيرهُ في الوعي عند المرأة العربية ٢٠٠٤، ص٢.
http://www.Balagh.com.

[٢] د.بثينة شعبان، المصدر السابق، ص١١٢.

[٣] د.محمد سيد فهمي، المشاركة الاجتماعية والسياسية للمرأة في العالم الثالث، مصدر سابق، ص١١٥.

- النظرة الى المرأة من خلال الجنس وإنجاب الأطفال.

وبذلك تكون نظرة المجتمع الى المرأة نظرةً أقل أهمية من الرجل وانها شخص يجب إلا يوثق بهِ أو يعتمد عليهِ[١].

وفي ضوء ما تقدم نجد أن أغلب مصادر القوة الأجتماعية والسياسية لازالت بيد الرجل وان الفجوة بين الجنسين ما زالت واسعة ويتح ذلك من خلال انخفاض دافعية مشاركتها في العمل السياسي نتيجة قلة تمكينها وانخفاض مكانتها مقارنةً بالرجل.

وهذا بدورهِ ينعكس على تكوين الوعي الاجتماعي بحياة المجتمع واسهام أعضائهِ فيها من خلال مساهمتهم في اتخاذ القرارات المصيرية التي تخص مجتمعهم سواء أكانوا رجالاً أم نساءاً، وهذا الأمر يحدث انعكاسات عن مدى الفعل الاجتماعي في تكوين الشخصية ووعيها نحو ذاتها ومجتمعها، وعليهِ يمكن قياس نجاح المرأة متخذخ القرار وفقاً لمنظومة الوعي الجمعي بأهمية القرارات التي تصدرها[٢] لاسيما نظرة قريناتها وتأييدهن لها، فأذا ما أحست المرأة أن متخذة القرار تمثل صورة الأنثى الطموحة الناجحة في عملها في قراراتها فأنها ستؤيدها وتدعم قراراتها لاسيما إذا وجدت فيها وسيلةً للحفاظ على حقوقها ومعالجة مشاكلها وايصال صوتها الى صانعي القرار، كما أن صورة المرأة في مراكز السلطة تنقل تصوراً عن انها تتمتع بأمكانياتٍ ذاتيةٍ وعلمية واجتماعية أهلتها لأشغال هذهِ المراكز مما ينقل انطباعاً للآخر لاسيما المرأة عن أن القرارات التي تصدر عنها تتسم بالعقلانية والدقة والواقعية[٣].

وفي المقابل نجد أن هناك عدد كبير من النساء ما زالت نظرتهن للمرأة متخذة القرار تقع ضمن الثقافة التقليدية للمجتمع إذا انها ترى ان دور المرأة يقتصر على الوظائف الخاصة بالأسرة، وأن الفروق البيولوجية بين الرجال والنساء كبيرة مما يجعل من المرأة غير قادرة على التأثير في العملية السياسية من خلال اتخاذها للقرارات، لان اتخاذ القرار هي الوظيفية المنوطة للرجل من قبل

---

[١] د.سامية حسن الساعاتي، علم اجتماع المرأة، (القاهرة، مكتبة الاسرة)، ٢٠٠٣، ص٧٨-٨٠،

[٢] ليلى عبد الوهاب، إزدواجية الفكر وتأثيره في الوعي عند المرأة، مصدر سابق، ص٣-٤.

[٣] د.محمد سيد فهمي، المشاركة الاجتماعية والسياسية للمرأة في العالم الثالث، مصدر سابق، ص١٢٠-١٢١.

مجتمعهِ لأن خبراتهُ الحياتية ومجالات عملهِ المتعددة تجعل من قراراتهِ أكثر رشداً وعقلانية من قرارات المرأة[١].

أما القوى النسوية اليوم التي لاحظنا ازدياد أعدادها فأنها تشجع مشاركة المرأة للرجل في اتخاذ القرار السياسي، لانها تعتقد أن الشراكة الحقيقة بين الرجل والمرأة وتقاسم المسؤولية، يُعد ازالةً لأي خلل في الحياة العامة والخاصة، اذ يمكن فيه تحقيق للمساواة بين الجنسين مما يؤدي الى تطور وتنمية البنية الاجتماعية والثقافية للمجتمع من خلال تكامل أدوار كل من الرجل والمرأة من خلال تعزيز علاقات التكافؤ بينهما مما يحدث تغييراً في الاتجاهات نحو المساواة بين الجنسين في كون النساء والرجال أحرار في تنمية قدراتهم الشخصية وآرائهم والتعبير عن اختياراتهم في اطار احترام القيم الأساسية للمجتمع والمعايير الحاكمة للسلوك، مما يمنح المكانة المرتفعة والتمكين لكلا الجنسين[٢].

ولا يتوقف مدى نجاح المرأة في اتخاذ القرار السياسي على نظرة وموقف الآخر منها وانما يعتمد ايضاً على كفاءتها وقدرتها وخبرتها السياسية والاجتماعية، ومدى تخصصها في مجال عملها، اي قابليتها على تحقيق أقصى درجات الانجاز الوظيفي، فضلاً عن الكيفية الصحيحة التي تدير بها شؤون المؤسسة السياسية الخاضعة لقيادتها، ويمكن أن يُقاس بمدى التقدم الاجتماعي والسياسي الناتج عن دقة قراراتها في مجال معين[٣] وفي ضوء ذلك يتحقق التقدم النوعي الذي تنشدهُ عملية التنمية السياسية.

وتتأثر المرأة كونها عضواً في المجتمع بالشخصيات التي تقود المجتمع سواء أكانت اجتماعية أم سياسية، فالقيادة كما يراها منظرو البنيوية الوظيفية انها القيام بعمل من شأنهِ تكوين بناء تفاعلي يساهم في حل المشكلة المشتركة للجماعة، وان كل وظائف الجماعة هي إجراءات قيادية[٤] وطبقاً

---

[١] ريان قوت، النسوية والمواطنة، ترجمة أيمن بكر، تقديم فريدة النقاش (القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة)، ٢٠٠٤، ص١٧١-١٧٢.

[٢] انصاف الخوالدة، مشاركة المرأة في التنمية السياسية، ٠٠٥، ص٣٢.

http://www.aman Jordan, org

[٣] د.اسماعيل علي سعد، المجتمع والسياسة (دراسات نظرية وتطبيقية)، مصدر سابق، ص٣٥٣.

[٤] د.عبد الحليم عباس قشطة، الجماعات والقيادة، (جامعة الموصل، دار الكتب للطباعة والنشر)، ١٩٨١، ص٧٤.

لذلك فأن الشخصيات القيادية في المجتمع يمكن أن تؤدي دوراص في تحفيز المرأة على اتخاذ القرار السياسي من خلال اتخاذهم لقرارات تعزز المشاركة السياسية لها العكس صحيح.

كما ان هناك عاملاً مهماً وفاعلاً في تعزيز أدوار المرأة السياسية إلا وهي وسائل الإعلام والتي تعُد قوة مؤثرة في تغيير المواقف والاتجاهات والميول التي يحملها أفراد المجتمع أزاء القضايا والامور السياية والاقتصادي و والاجتماعية والأيديولوجية كما أنها تسهم في تغيير الانتباه والمعلومات والمهارات والصور الذهنية والتصوفات والحوافز وفي ضوء الاتجاه، فأذا ما سُخرت هذهِ الوسائل لتدعيم أوضاع المرأة الاجتماعية والسياسية[1] فأنها ستؤدي على الأمد البعيد الى تغيير نظرة أفراد المجتمع المتعلقة بمشاركة المرأة السياسية واتخاذها للقرار السياسي نحو الأفضل.

ومما يزيد من تمكين المرأة وفتح الابواب امامها لمشاركة اوسع في الحياة العامة ولاسيما السياسية هو ثورة المعلومات الهائلة التي تتخذ من المعرفة سلاح لها، إذ اصبحت المعرفة اساس القوة في العالم الجديد، وعالم المعرفة يفتح ابواباً جديدة للمرأة ويفتح لها مجالات كثيرة لتأدية ادوارٌ سياسية واجتماعية بشكل لم يكن مطروحاً من قبل[2] لاسيما ان بوادر حضور المرأة السياسي في مجتمعنا بدأت تفرض نفسها من خلال التغيير الذي طرأ على طبيعة واسلوب المشاركة الساسية لها، والتي اذا ما جرى تعزيزها وتوفير الشروط الازمة لتنميتها فأن ادوار المرأة السياسية في مجتمعنا ستتوسع مستقبلاً ويكون لها الآثر البين في صنع القرار السياسي.

وفي ضوء كل ما تقدم نجد أن تفعيل دور المرأة السياسي لايكن ان يجري دون تنمية ادوار المؤسسات والبنى الاجتماعية الاخرى التي تتفاعل بمجموعها لتشكل عناصر تنمية مكانة المرأة الاجتماعية ومن ثم ارتفاع قدرتها على اتخاذ القرار السياسي.

---

[1] عايدة النجار، (وسائل الإعلام والدور السياسي للمرأة)، ٢٠٠٥، ص٣ وص٤.
http://www.aman Jordan, org

[2] فريدة غلام، التمكين السياسي للمرأة، ٢٠٠٥، ص٧-٨.
http://www.rezgar.com.

خلاصة الفصل:

بأختصار يمكن القول ان الدراسة ناقشت في هذا الفصل كيف ان البناء الاجتماعي لكل مؤسسة من المؤسسات آنفة الذكر قد حدد طبيعة مكانة المرأة في ضمنهِ ومن ثم حدد قدرتها ومستوى مشاركتها في اتخاذ القرارات، فضلاً عن تأثير المرأة ذاتها في رسم وتحقيق اهداف كل مؤسسة من المؤسسات السابقة. إذن نحن بصدد تفاعلٍ متبادل بين الفرد والبناء الاجتماعي من خلال حقوق وواجبات كل منها تجاه الآخر وتكون نتيجة هذهِ الحقوق هو منح مكانة للفرد في ضمن البناء الاجتماعي وتحقيق هدف يصبو اليهِ البناء الاجتماعي من خلال مشاركةِ أفضل للفرد في عملية اتخاذ القرار.

فأذا ما أعيد توازن القوى في العلاقة المبنية على السلطة والنفوذ بين الرجل والمرأة على اساسٍ كفاءة كل منهما تمكنت المرأة من المشاركة في إتخاذ القرار الأجتماعي.

كما شخصت الدراسة ظاهرة التساند الوظيفي والاعتماد المتبادل بين البنى الاجتماعية فأي تغيير يطرأ على احدها سواء كان ايجابياً أو سلبياً فأنهُ يؤثر في الآخر.

واستناداً الى ذلك فأن هناك عوامل بنائية متعددة تسهم في صياغة مكانة المرأة في ضمن بناء مجتمعها، كما أنها تؤثر في مدى مشاركتها وقدرتها على إتخاذ القرار الاجتماعي. وهذا ما سيجري تجسيدهُ في الجانب الميداني من هذهِ الدراسة للتأكد من صحتهِ على أرض الواقع.

الفصل الخامس

الاطار النظري والمنهجي للدراسة والفرضيات المطلوب اختبارها

تمهيد

المبحث الاول:- الاطار النظري للدراسة.

المبحث الثاني:- الاطار المنهجي للدراسة.

المبحث الثالث:- الفرضيات المطلوب اختبارها

تمهيد:

يمكن القول أن الدراسة استعانت بالاطارين النظري والمنهجي لكي يتسنى لها وضع الأهداف المتوخاة بشأن موضوع المرأة واتخاذ القرار الاجتماعي، إذ يُعد الإطار النظري بمثابة المرشد الذي يقود الدراسة للسير بشكل علمي خلال مراحلها النظرية والميدانية، من خلال تفسير وتحليل المعلومات والوقائع في ضوء المعطيات المتوافرة، فضلاً عن تفسير العلاقة بين المتغيرات المختلفة التي توخت الدراسة الوصول الى نتائج بشأنها. أما الاطار المنهجي فهو مجموعة الوسائل والطرائق التي تضم عدداً من القواعد والمعايير المنطقية العامة التي أستخدمت للوصول الى المعلومات والبيانات والدلالات العلمية، ضمن دونها لايمكن الوصول الى المعرفة الصادقة والموضوعية [1].

وفي ضوء ما تقدم ضم هذا الفصل ثلاثة مباحث أساسية الأول تناول الاطار النظري للدراسة والثاني تناول الاطار المنهجي للدراسة والمبحث الثالث والأخير تناول فرضيات الدراسة المطلوب اختبارها.

[1] د.ناهدة عبد الكريم حافظ، مقدمة في تصميم البحوث الاجتماعية، (بغداد، مطبعة المعارف)، ١٩٨١، ص١٨-١٩.

المبحث الاول:- الأطار النظري للدراسة

يتكون العلم الاجتماعي من عنصرين متداخلين هما النظرية والبحث العلمي فكلاهما ضروري لتفسير الواقع الاجتماعي، فالنظرية بدون بحث لا تعد سوى تأمل عقلي غير مرتبط بالعلم الخارجي، كما ان البحث بدون نظرية غالباً ما يؤدي الى جمع مجموعة من الحقائق غير ذات معنى ولذلك لا يمكن الفصل بين النظرية والبحث[١].

لذلك فقد حددت الدراسة إطاراً نظرياً لموضوع (المراة واتخاذ القرار الاجتماعي) قيد البحث وتطبيقهُ في المجتمع العراقي، لتفسير المضامين والابعاد الاساسية لهذا البحث، وهذا الاطار يتجسد في النظرية البنيوية الوظيفية التي أرسى أسسها عدد من العلماء أمثال هربرت سينسر وتالكوت بارسونز وروبرت ميرتوت واراد كلف براون وسي رايت ميلز وهانزكيرت[٢]. وتستند هذهِ النظرية الى عدة مبادئ هي:-

- تحليل بناء المجتمع لعناصرهِ الجزئية، وكشف العلاقات الموضوعية التي تربط هذهِ العناصر ببعضها.
- التأكيد على الصفة النسانية التي تعد ضمن النظرية أساساً لدراسة اي بناء اجتماعي.
- النظرية الكلية للمجتمع بعدهِ نسقاً يحتوي على مجموعة من الاجزاء المتكاملة بناءياً والمتساندة وظيفياً.
- استناد عمليات التفاعل الاجتماعي لمجموعة العوامل المتعددة.
- ان التغيير يأتي للعوامل الاجتماعية والثقافية والشخصية.
- ان العامل الاساس والمهم في خلق التكامل الاجتماعي يتمثل بالاتفاق والاجماع على القيم[٣].

وبذلك تتكامل النظرية البنيوية الوظيفية من خلال تكامل المنظور البنائي مع المنظور الوظيفي وتأكيدهما على النزعة الانسانية والموضوعية في تناول قضايا المجتمع وتفسير ظواهرهِ[٤] فأذا ما أردنا فهم اي بناء فرعي للمجتمع فأنه من فهم العلاقة مع البنى الأخرى التي يتكون منها المجتمع.

---

[١] د.محمد سيد فهمي، المشاركة الاجتماعية والسياسية للمرأة في العالم الثالث، مصدر سابق، ص٧٦.

[2] Lewis Coser, Masters of Sociological Thought, (London, Harcourt Barce), 1984, P.261.

[٣] بيث هس، اليزابيت ماركسون، بيتر ستين، علم الاجتماع، تعريب محمد مصطفى الشعبي، (الرياض، دار المريخ)، ١٩٨٩، ص١٤٦.

[٤] د.السيد علي شتا، المنهج العلمي وطرق البحث في علم الاجتماع، (الرياض، مؤسسة الانواع للطباعة والنشر)، ١٩٧٨، ص١٥٧-١٥٨.

وفي ضوء ما تقدم نجد أن موضوع المرأة واتخاذ القرار الاجتماعي يتأثر بالعوامل البنيوية التي تؤثر في تحديد مكانتها الاجتماعية، اذ كان لهذه العوامل تأثيرٌ ذو جذور تاريخية في قدرة المرأة على اتخاذ القرار واشغالها لمراكز القرار من خلال العوامل التربوية والتعليمية والمهنية والسياسية والقانونية، والاقتصادية، اذ ان هذه العوامل ومدى تطورها الزمني والنوعي أثرت وما زالت تؤثر في واقع اتخاذ المرأة للقرار، فأذا كانت ايجابية لمكانة المرأة الاجتماعية فأن المرأة تستطيع ان تشارك في اتخاذ القرار الاجتماعي، بينما اذا كانت سلبية لمكانتها او للاوضاع الواقعية التي تعيشها فأن هذا يحول دون قدرة المرأة على اتخاذ القرار المستقل في المجتمع.

فضلاً عن إن هذه العوامل أو ما يمكن تسميته بالوحدات البنيوية للظاهرة أو المؤسسة الاجتماعية مترابطة بعضها مع بعض ومتساندة ومتأثره ببعضها فأذا ما تأثر أحدها بعاملٍ معين فأنه ينعكس على بقية العوامل والوحدات البنيوية[١] فاذا كان عامل التنشئة الاجتماعية في المؤسسة الاسرية مثلاً غير مشجع للمرأة على اتخاذ القرار المستقل فأن تأثير ذلك ينعكس على اتخاذها للقرار في بقية المؤسسات التربوية والاقتصادية والسياسية، والعكس صحيح اذا كانت هذه العوامل تشجيع المرأة على اتخاذ القرار الاجتماعي.

لذلك فأن اي تغيير يطرأ على احد العوامل أو البنى المؤسسية لابد له ان يؤثر في بقية العوامل او البنى الاجتماعية، وبناءاً على ذلك يغيرها من طورٍ الى آخر، ويتم هذا التغيير كما يقول بارسونز عن طريق تكيف الاخر او معه، من خلال النظام القيمي في المجتمع[٢] أو ما يطلق عليهِ بارسونز بالمتطلبات الوظيفية التي حددها ببلوغ النمط مثل المعايير والقيم الاجتماعية والحقوق والواجبات، فضلاً عن التكامل الداخلي اي ارتباط بين جوانب الحياة، وبلوغ الهدف اي ان تكون الاهداف الفردية والجمعية والاحتياجات محققة واخيراً التلاؤم اذ يكون لدى الافراد القدرة على ضبط ردود الفعل للتغييرات البيئية والثقافية والتكنولوجية والطبيعية وذلك لتحقيق اقصى منافع ممكنة من تلك التغييرات والحد من اي تهديد لتكامل المجتمع لأدنى درجة ممكنة[٣].

---

[١] صبحي محمد قنوص، علم دراسة المجتمع (دراسة تحليلية في البناء والتغير الاجتماعي)، ط٢، (ليبيا، مصراته، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع)، ١٩٩٣، ص١٤٠-١٤٣.

[٢] المصدر نفسه، ص١٥١-١٥٢.

[3] Talckot Parsons, Social Structure and Personality, (New York, Free Press), 1964, P.50.

وعليه فأن هذه البنى المجتمعيه المترابطة تحتاج الى نظام قيمي يحدد حقوق وواجبات كل جزء من أجزاء المؤسسة او المجتمع او الظاهرة الاجتماعية قيد الدراسة والتحليل، وهذا النظام القيمي يوازن بين الحقوق والواجبات وبين المكانة الاجتماعية وادوارها المتعددة[١].

فالبناء الاجتماعي لأي مؤسسة وليكن الاسرة مثلاً يحُلل الى عناصره الاولية، اذ ان بناء الاسرة يتحلل الى الادوار التي يؤديهاالافراد في اسرتهم مثل دور الاب والام والابناء والبنات والاقارب..الخ، والادوار الوظيفية هذه يحددها النظام القيمي للمؤسسة الاجتماعية اي ان هذا النظام يحدد لكل فرد واجباته ومسؤولياتهُ وفي الوقت نفسه يحدد حقوقه وامتيازاتهُ [٢].

وفي هذه المؤسسة هناك نظاما السلطة والمنزلة، فنظام السلطة الذي يقوم على اساس تقسيم العمل بحسب الجنس والعمر غالباً هو الذي يرسم المعالم الاساسية للواجبات (الادوار) الملقاة على عاتق الافراد، بينما نظام المنزلة هو الذي يوزع الحقوق المادية والمعنوية (المكانة) على الافراد المنتمين لهذه المؤسسة [٣]. واذا ما طبقنا معادلة الحقوق والواجبات على وضع المرأة فرداً في المؤسسة الاجتماعية نجدها مرتبطة بعلاقتها بالرجل فحقوقها تتمثل باعتراف الرجل بمكانتها الاجتماعية والارتقاء بهذه المكانة من خلال ما يقدمه لها من دعم مادي ومعنوي من خلال سلطته النافذة في المجتمع بما يتناسب مع واجباتها المتمثلة بأدائها للادوار المتعددة والمهمة في مؤسسات المجتمع ابتداءاً من ادوراها الاسرية ووصولاً الى ادوراها في المؤسسة السياسية.

وقد كان لاضافات روبرت ميرتون للنظرية البنيوية الوظيفية تأثير كبير في تفعيلها اذ عرف مفهوم الوظائف في كتابه (النظرية الاجتماعية والبناء الاجتماعي) بأنها النتائج التي تتمخض عن طبيعة الظروف البنيوية للمؤسسة أو المجتمع[٤]. وقد تكون هذه الوظائف ظاهرة أي يعترف بها الاشخاص الذين ينفذونا أو الذين يتوقعون حدوثها، أو وظائف كامنة اي غير معترف بها من الاشخاص الذين ينفذونها او الذين يتوقعون حدوثها[٥].

---

[١] انتوني جيدنز، دراسات في النظرية الاجتماعية والسياسية، ترجمة د.أدهم عظيمة (دمشق، منشورات وزارة الثقافة)، ١٩٨٥، ص٢٩٠.

[٢] د.احمد بيري الوحشيمي، علم الاجتماع العائلي، (طرابلس، منشورات الجامعة المفتوحة)، ١٩٩٠، ص٥٨-٥٩.

[٣] انتوني جيدنز، مصدر سابق، ص٢٩٥-٢٩٦.

[4] Robert, Merton, Social Theory and Social Structure, Op. Cit, P.86.

[5] I bid, P.90.

وعليه فإن هذه الوظائف أو النتائج المتمخضة عن الظروف التي تعيشها المؤسسة قد تكون ايجابية اي (ظاهرة) أو قد تكون سلبية اي (كامنة)، فعندما تكون العوامل البنيوية المحيطة بالمرأة ايجابية ترفع من مكانتها الاجتماعية فأنها تشجعها وتزيد من قدرتها على اتخاذ القرار الاجتماعي، اما اذا كانت الظروف البنيوية المحيطة بالمرأة سلبية تؤدي الى تواضع مكانتها فأنها تؤدي الى انخفاض قدرة المرأة على اتخاذ القرار الاجتماعي، وقلة المشاركة في اتخاذ القرار تحول دون قدرة المرأة على تحسين ظروفها الواقعية والشخصية وتعرضها لمشكلات السلطوية والتبعية.

وبناءاً عليه فأن المرأة ان لم تستطع المشاركة في اتخاذ القرارات المجتمعية فأنها لا تستطيع المشاركة في عملية التنمية الهادفه الى اعادة بناء المجتمع وتقدمه بما يناسب التغيرات الحاصلة فيه، الامر الذي يجمد طاقاتها ويمنعها من الانتاج والابداع وتطوير شخصيتها وبلورة ادوارها المجتمعية.

ونتوصل مما جرى طرحه انه لا يمكن فصل البناء عن الوظيفة، فالربط بين العوامل البنوية والعوامل الوظيفية أوصلنا الى نتيجة أن العوامل البنيوية (المتمثلة بمكانة المرأة) قد تكون مشجعة لها على اتخاذ القرار الاجتماعي أو تكون مثبطة لها في اتخاذها للقرار وعليه فأنها تؤثر حتماً في دورها الوظيفي المتمثل في مدى قدرتها ومشاركتها في اتخاذ القرار، مما يؤثر في مدى تمكينها الاجتماعي وفاعليتها في المجتمع

المبحث الثاني:- الاطار المنهجي للدراسة

نعني بمنهجية الدراسة منظومة المناهج التي نستخدمها في الدراسة من أجل جمع البيانات وتصنيفها وتحليلها وتنظيرها[١]، فكل دراسة منهجية يجري من خلالها وضع الخطوط العريضة لسير تلك الدراسة فهذه المنهجية تعد أشبه بالطريق أو السبيل المؤدي للكشف عن الحقيقه في العلوم، بواسطة مجموعة معايير منطقية وقواعد تهيمن على سير العقل وتحدد عملياته، حتيصل الى نتيجة معلومة[٢] وعليه فان مفوم المنهج (Method) ينطوي على الكيفية أو الطريقة التي يتبعها الباحث في دراسة المشكلة او الظاهرة موضوع الدراسة[٣].

ومن الجدير بالذكر ان العلوم الاجتماعية عامة تواجه مشكلات كثيرة في دراستها للظواهر والتفاعلات الانسانية التي تحاول وصفها واستيعاب مضمونها، ولعل السبب يكمن في عنايتها بدراسة نشاطات معينة يقوم بها الانسان، والتي تتأثر بقوى متعددة ومعقدة، لا يمكن فهمها وتحليلها دون معرفة الفعل الظاهري والباطني للانسان ومعرفة طبيعة المجتمع والمرحلة التي يمر بها، ودرجة تقدمه الحضاري والمادي[٤] وغيرها من العوامل، ومثل هذه القوى والعوامل التي دفعتنا الى اتباع اكثر من طريقة منهجية علمية للوصول الى الحقائق الخاصة بموضوع الدراسة (المرأة واتخاذ القرار الاجتماعي) وتطبيقهُ على المجتمع العراقي. ومن هنا اعتمدت الدراسة على ثلاثة مناهج اساسية هي:-

١. **<u>المنهج التاريخي:-</u>** تاتي أهمية استخدام المنهج في دراستنا من أن أي بحث ذي اهمية شاخصة لابد من ان يتعرف على ماضي الظاهرة المدروسة كما يقول ابن خلدون بأن الماضي يوصلنا الى الحاضر وان معرفة الماضي والحاضر انما تمكننا من فهم ودراسة المستقبل وذلك لوجود الربط العلمي المنطقي الموزون بين الماضي والحاضر والمستقبل[٥].

---

[1] M. Madge, Tools of Social Science, (London, Longman), 1974, P.13.

[٢] د.ناهدة عبد الكريم حافظ، مقدمة في تصميم البحوث الاجتماعية (بغداد، مطبعة المعارف)، ١٩٨١، ص٧.

[٣] د.عبد الباسط محمد حسن، اصول البحث الاجتماعي، (القاهرة، مطبعة دار التضامن)، ١٩٨٥، ص١٣٤.

[٤] مصطفى عمر التير، مقدمة في مبادئ وأسس البحث الاجتماعي، (مصراته، دار الجماهيرية للنشر والتوزيع)، ١٩٨٦، ص٥٤.

[٥] عبد الرحمن ابن خلدون، المقدمة ابن خلدون، (بيروت، دار القلم)، ١٩٨١.

وكما يقول هيكل Hegel في كتابه (فلسفة التاريخ) بأننا لا نفهم واقع الظاهرة دون فهمنا لماضيها وحاضرها، وبعد دراسة ماضي وحاضر ومستقبل الظاهرة نستطيع ان نشتق قوانين عامة تفسر الظاهرة الاجتماعية ذات البعد التاريخي[١].

وعليه فأن الظواهر الاجتماعية ترتبط ارتباطاً كبيراً بواقع المجتمع في الماضي[٢]، ويؤكد اميل دور كايم Durkham ان علم الاجتماع لايدرس معطيات التاريخ لذاتها انما يتناولها من حيث هي امثلة لما هو عام[٣] لذلك كان لابد لنا من الرجوع للماضي لتعقب ظاهرة مشاركة المرأة في الحياة الاجتماعية وعوامل التغيير التي طرأت عليها، من خلال نبذةٍ تاريخيةٍ توضح ما كانت عليه مكانتها ودورها في المجتمع الانساني وما هي أهم العوامل التي أثرت على هذهِ مكانة في تاريخ العراق الحديث وصولاً للأحداث التي يمر بها مجتمعنا في الوقت الحاضر وكيف يمكن أن نعزز مكانة المرأة فيه من خلال نظرةٍ تنموية لواقعها وهذا ما أوردنا ذكرهُ في لفصل الثالث من الدراسة النظرية.

٢. **المنهج المقارن:- Comparative Method** يركز هذا المنهج على دراسة جوانب التشابة والاختلاف بين الظواهر لغرض الكشف عن القوى والظروف التي تصاحب ظاهرة اجتماعية أو ممارسة معينة، كما يحاول هذا المنهج أن ينظر بعمق للظاهرة المدروسة، لاجل التحقق من ان القوى والظروف التي تصاحبها ذات علاقة بها، وتكمن وراء الحالة السطحية للظاهرة، فهذا المنهج ينطوي على مقارنة الظاهرة الاجتماعية في اكثر من مجتمع واحد خلال مدة زمنية محددة، أو مقارنة الظاهرة في مجتمع واحد عبر مدد زمنية معينة[٤].

وقد جرى استخدام هذا المنهج في عرض الباحثة للدراسات السابقة من خلال تناول موضوع الدراسة (المرأة واتخاذ القرار الاجتماعي) في مجتمعاتٍ عدة عراقية وعربية واجنبية

---

(1) W. Hegel, Lectures On The History of Philosophy, Vol 3, The Haden Press, 1977, P93.

(٢) د.قباري محمد اسماعيل، علم الاجتماع الثقافي ومشكلات الشخصية في البناء الاجتماعي، (الاسكندرية، منشأة المعاراف)، ١٩٨٢، ص١٥.

(٣) جبر مجيد حميد العتابي، طرق البحث الاجتماعي، (الموصل، دار الكتب للطباعة والنشر)، ١٩٩١، ص٥٦.

(٤) د.محمد علي محمد، علم الاجتماع والمنهج العلمي، دراسة في طرائق البحث واساليبه، ط٣، (الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية)، ١٩٨٨، ص٣٧٦.

ومقارنته بالدراسة الحالية، فضلاً عن استخدام هذا المنهج للمقارنة بين بين المرأة واتخاذ القرار بحسب مكانة المرأة الاجتماعية (العليا والوسطى و المتواضعة) التي تشغلها، وتأثير ذلك في قراراتها الحالية والمستقبلية، وأخيراً استخدم هذا المنهج في المقارنة بين النتائج التي توصلت اليها الدراسة الحالية والنتائج التي توصلت اليها الدراسات السابقة في المبحث الخاص بمناقشة فرضيات الدراسة واستنتاجاتها.

٣. **منهج المسح الاجتماعي Social Survey Method:-** ويمكننا تعريف هذا المنهج بأنه طريقة او اسلوب من أساليب البحث الاجتماعي يجري فيه تطبيق خطوات المنهج العلمي تطبيقاً علمياً على دراسة ظاهرة أو مشكلة اجتماعية أو اوضاع اجتماعية معينة سائدة في منطقة جغرافية معينة، بحيث نحصل على المعلومات التي تصور مختلف جوانب الظاهرة المدروسة وبعد تصنيف هذه البيانات وتحليلها يمكن الافادة منها في الاغراض العلمية[١].

ويعرف ويتني (Whitney) هذا المنهج بأنه محاولة منظمة لتقرير وتفسير الوضع الراهن لنظام اجتماعي أو جماعة أو بيئة معينة، بهدف الوصول الى بيانات يمكن تصنيفها وتفسيرها وتعميقها وذلك للاستفادة منها في المستقبل لاغراض علمية[٢].

تصنف المسوح الاجتماعية من ناحية المجال البشري الى مسوح شاملة اي دراسة للمجتمع بجميع افراده، ومسوح العينة اي اختيار عدد من افراد المجتمع يمثلون المجتمع بخصائصهم الاساسية وتجري عليهم الدراسة، مما يحقق اهداف الباحث في الحصول على وصف واضح ودقيق لنمط المجتمع المدروس ويوفر لهُ الوقت والجهود البشرية والزمنية للباحث ولما تتمتع به هذه الطريقة من تمثيل صادق ودقيق للمجتمع المبحوث[٣].

وبذلك اعتمدت دراستنا على منهج المسح الميداني بالعينة للوصول الى الحقائق المتعلقة بظاهرة مشاركة المرأة في اتخاذ القرار الاجتماعي والتعرف على ابعاد ومتغيرات هذا الموضوع، وانعكاس

---

[١] عبد الباسط محمد حسن، اصول البحث الاجتماعي، مصدر سابق، ص٢١٣.

[٢] د. محمد صبحي ابو صالح، مصدر سابق، ص١٨٣.

[٣] مصطفى عمر التير، مصدر سابق، ص٨٤.

المناهج السابقة في دراستنا الميدانية من خلال هذا المنهج. وقد مر منهج المسح الاجتماعي بالمراحل الآتية:-

١. تحديد موضوع الدراسة:-

يحدد موضوع الدراسة بوصفه (دراسة ميدانية) تهدف الى جمع البيانات من المجتمع المدروس ووصفها وتفسيرها وتحليلها للتوصل الى النتائج الصحية الخاصة بموضوع البحث.

وعليه تُعد دراستنا لموضوع المرأة العراقية وإتخاذها للقرار الاجتماعي دراسة ميدانية تهدف الى التعرف على مدى تطبيق هذا الموضوع في مجتمعنا العراقي من خلال تحليل العلاقة الوظيفية بين مكانة المرأة الاجتماعية التي تحددها عوامل عدة في ضمن البناء الاجتماعي للمجتمع العراقي وقدرتها على اتخاذ القرار في مؤسسات الاسرة والتربية والاقتصاد والسياسة.

٢. تحديد نوع الدراسة:-

ان من ضرورات الدراسة الوصفية تحديد هدف الدراسة ومفاهيمها ومنهجها، وأدواتها ومجالاتها ثم جمع البيانات وتفريغها وتبويبها وتحليلها وصولاً الى النتائج والتوصيات[١]، ووفقاً لما تتضمنهُ دراستنا الحالية تعد دراسةً (وصفية).

٣. تحديد مجالات الدراسة:-

من الخطوات المنهجية الاخرى تحديد مجالات الدراسة المختلفة وقد اتفق الكثير من المشتغلين في مناهج البحث الاجتماعي على ان لكل بحث أو دراسة علمية ثلاثة مجالات اساسية تتمثل بالمجال البشري والمكاني والزماني، ويمكن توضيحها بالآتي:-

أ. **<u>المجال البشري:-</u>** ويقصد به تحديد مجتمع البحث (Population) أو البشر الذين تجري عليهم الدراسة، وقد يتكون هذا المجتمع من جملة أفراد أو عدة جماعات، ويتوقف ذلك على المشكلة او الظاهرة، وموضوع الدراسة وبناءاً عليه جرى تحديد المجال البشري الخاص بدراستنا بالنساء في أسرهنَّ.

[١] د.عبد الباسط محمد حسن، اصول البحث الاجتماعي، مصدر سابق، ص١٣٤.

ب. **المجال المكاني:-** يقصد به المنطقة الجغرافية التي تجري فيها الدراسة والمنطقة الجغرافية لدراستنا في مدينة بغداد، وقد حددت المناطق في جانب الرصافة (الجادرية، الوزيرية، مدينة الصدر)، اذ لم يتسنَّ للباحثة ان تأخذ عينة من مناطق الكرخ نظراً للظروف الامنية الصعبة وعليه وزعت الاستبانة بنسب متباينة حسب طبيعة الانتماءات الطبقية للمناطق السكنية فوزعت الاستبانة على (٣٠) مبحوثة بنسبة (١٥%) في منطقة الجادرية بعدها منطقة سكنية مرفهة، كما وزعت الاستبانة على (٨٠) مبحوثة بنسبة (٣٥%) في منطقة الوزيرية بعدها منطقة سكنية وسطى، أما بقية اعداد الاستبانة فقد وزعت على المبحوثات في منطقة مدينة الصدر البالغ عددهن (١٠٠) مبحوثة بنسبة (٥٠%) كونهن ينتمين الى منطقة سكنية متواضعة.

ج. **المجال الزماني:-** يقصد به السقف الزمني او الوقت الذي استغرقتهُ الدراسة في جانبها الميداني، والذي بدأ بتنفيذ وقد امتد من ٢٠٠٦/١١/١ الى غاية ٢٠٠٧/١/٣٠.

٤. تصميم العينة الاحصائية:-

يتطلب تصميم العينة الاحصائية Designing of The Statistical الاهتمام بخطوات مهمة، تتعلق بتحديد حجم العينة واختبار مصداقيتها وتحديد المنطقة الجغرافية التي تنتقى منها، فضلاً عن تحديد نوع العينة المسحوبة من مجتمع البحث، وسنشرح هذه الخطوات بصورة مفصلة وهي الآتي:-

أ. **تحديد حجم العينة:-** يعتمد حجم العينة على عوامل عدة منها موضوع البحث قيد الدراسة ودرجة دقة البيانات المطلوب التعرف عليها من خلال البحث وطبيعة المجتمع المبحوث اي كونهُ (متجانساً أو شبه متجانس أو غير متجانس) من حيث الصفات الاجتماعية والمادية والثقافية والجغرافية، ويعتمد تحديد حجم العينة ايضاً على الامكانيات المادية والزمنية والبشرية للباحث[١].

ومن خلال استطلاعنا للمجتمع المبحوث في مدينة بغداد وجدناهُ مجتمعاً شبه متجانس من حيث الصفات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، ولان الباحثة كانت محددة بمدة زمنية لانجاز

[١] د.محمد صبحي أبو صالح وآخرون، مقدمة في الطرق الاحصائية، (عمان، دار البازوري للنشر والتوزيع)، ٢٠٠٠، ص١٨٣.

البحث ونظراً للظروف الأمنية التي تحد من حركتها وقلة عدد الخبراء المعينين لها في التعرف على المجتمع المبحوث استعانت بمعادلة احصائية لتحديد حجم العينة التي اشار اليها العالم (موزر Moser) في كتابهِ (المسح الاجتماعي)[1]، والتي يمكن توضيحها على النحو الآتي:-

$$\text{ن د} = \frac{\text{ع}^2\text{م}}{\text{سع}^{-2}\text{د}}$$

علماً بأن ن د= حجم العينة الاحصائية المطلوب قياسها

ع^{2}م= الانحراف المعياري لمجتمع البحث تربيع

ع س^{2}د= الانحراف المعياري للوسط الحسابي للعينة تربيع

وإذا إن

حدد الثقة الاحصائية

ع س$^{-2}$ د = ـــــــ

درجة الدلالة الاحصائية لمستوى ثقة (٩٥%)، (٩٩%)

علماً أن حد الثقة الاحصائية تقررها الباحثة في انحراف الخطأ المعياري وهي تقدر بدرجات من (٠,٥-٤). وقد جرى اختيار الثقة الأحصائية (٩٥%) اي وجود خطأ معياري يُقدر بخمس درجات. وهذا الخطأ ناجم عن عملية الأختيار العشوائي وبدرجة دلالة احصائية لمستوى الثقة المذكور هي (١,٩٦). أما حد الثقة فنفترض أنه (٢)، ثم نعوض رموز المعادلة الأحصائية بالارقام للحصول على الانحراف المعياري للوسط الحسابي للعينة.

$$\text{ع س}^{-2}\text{د} = \frac{2}{1.96} = {}^{2}(1)$$

وبما أن مجتمع البحث (مدينة) ذو خصائص وصفات متقاربة، فيمكن القول بأنهُ مجتمع شبه متجانس من ناحية الظروف والاوضاع الاجتماعية العامة لوحداتهِ يفترض الانحراف المعياري لمثل هذا المجتمع وكما أوضحهُ موزر في كتابهِ المسح الاجتماعي يساوي (١٤) درجة، وبتعويض رموز المعادلة الاحصائية بالارقام للحصول على حجم العينة.

$$\text{ن د} = \frac{{}^{2}(14)}{{}^{2}(1)} = 196$$

[1] Claus. Moser, Survey Methods in Social Investigation, (London, Heiemann), 1986, P.39.

وللضرورة الاحصائية جرى تقريب الرقم الى (٢٠٠) وحدة وهو حجم العينة المطلوب دراستها.

ب. **نوع العينة:-** ان العينة التي مثلت المجتمع المدروس كانت وحداتها (٢٠٠) أمرأة في اسرتها وهي عينة عشوائية طبقية فهي عشوائية لان اختيارها كان بالطريقة العشوائية وليست العمدية، وهي عينة طبقية لانها لم تنتق من منطقة واحدة في مدينة بغداد، وانما انتقيت من مناطق متعددة كل منطقة تتميز بسمات اجتماعية محددة فهناك مناطق مرفهة ومناطق وسطى ومناطق متواضعة في جانب الرصافة انحصر فيها البحث، لذلك فالعينة المختارة من حيث طبيعتها عينة عشوائية طبقية.

ج. **اختبار مصداقية العينة:-** ان الغرض من اجراء هذه العملية الاحصائية هو التأكد من مصداقية العينة في تمثيلها لمجتمع الدراسة فأذا كانت نتيجة الاختبار تقل عن درجة دلالة احصائية (١,٩٦) على مستوى ثقة (٩٥%)، ودرجة دلالة احصائية (٢,٥٨) على مستوى ثقة (٩٩%)، فأن العينة المختارة تكون صادقة في تمثيلها لمجتمع البحث، اما اذا كانت نتيجة الاختبار اكبر من درجتي الدلالة الاحصائية المذكورتين اعلاه فأن العينة تكون مرفوضة لانها لاتمثل مجتمع البحث في صفاته وخصائصهِ.

ولاجل اختبار مصداقية العينة حاولنا أولاً ايجاد الوسط الحسابي لعدد افراد اسر مجتمع البحث من خلال الوسط الحسابي لحجم اسر عينة الدراسة من خلال القانون الآتي:-

$$\text{ي} = \text{سَ} \pm \frac{\text{ع}}{\sqrt{\text{ن}}}$$

علماً ان

ي= الوسط الحسابي لمجتمع البحث المطلوب قياسهُ

سَ= الوسط الحسابي للعينة

١,٩٦= درجة الدلالة الاحصائية لمستوى ثقة (٩٥%)

$\frac{\text{ع}}{\sqrt{\text{ن}}}$ = درجة الخطأ المعياري الداخل في العينة

ع = الانحراف المعياري لحجم أسر مبحوثات العينة.

$\sqrt{\text{ن}}$= حجم العينة تحت الجذر التربيعي

وبعد تعويض رموز المعادلة بالارقام حصلنا على ما يأتي:-

ي= ٤,٤ ± ١,٩٦ $\frac{1.7}{\sqrt{200}}$

ي= ٤,٤ ± $\frac{3.33}{14.14}$

ي= ٤,٤ ± ٠,٢

أما ي = ٤,٤ + ٠,٢= ٤,٦

او ي = ٤,٤ – ٠,٢ = ٤,٢

وقد اعتمدت القيمة الموجبة وهي (٤,٦)

والاختبار مصداقية العينة طبق القانون الآتي:-

$$ص = \frac{سَ - ي}{ع\ ن}$$

علماً ان

ص = نتيجة الفرق المعنوي بين مجتمع البحث ومجتمع العينة.

سَ = الوسط الحسابي لحجم أسر مبحوثات العينة.

ي = الوسط الحسابي لحجم أسر مجتمع البحث.

ع ن = قيمة الخطأ المعياري في العينة

ع = الانحراف المعياري لحجم أسر العينة

ن = حجم العينة

ع ن= $\frac{ع}{\sqrt{ن}}$

ع ن = $\frac{1.7}{\sqrt{200}}$

ع ن = $\frac{1.7}{14.14}$

ع ن = ٠,١٢ قيمة الخطأ المعياري الداخل في العينة

$$ص = \frac{|٤,٦ - ٤,٤|}{٠,١٢}$$

٠,٢

ص = ـ ص = (١,٦٦) ونفس خطوات المعادلة تم تطبيقها على درجة
٠,١٢ دلالة احصائية (٢,٥٨) ومستوى ثقة (٩٩%) فكانت النتيجة
(٢,٥).

بعد اجراء اختبار أهمية الفرق المعنوي بين الوسط الحسابي لحجم أسر وحدات العينة وحجم أسر مجتمع البحث لم نجد فرقاً معنوياً بينهما على مستوى ثقة (٩٥%) و(٩٩%) وبدرجة دلالة احصائية (١,٩٦) و(٢,٥٨) وعليه فأن العينة المختاره صادقة في تمثيلها للمجتمع المدروس.

٥. **وسائل جمع البيانات:**- بعد الانتهاء من تصميم العينة الاحصائية، قمنا بتحديد اهم الادوات والوسائل اللازمة لجمع البيانات والمعلومات التي تتعلق بالمشكلة المدروسة. ومن أهم تلك الوسائل المستخدمة في هذا البحث:-

أ. **<u>الاستبانة Questionnaire</u>:-** تعرف بأنها أداة لمجمع البيانات والمعلومات بموضوع البحث محدد عن طريق استمارة يملؤها المستجيب[١] وعليه قامت الباحثة بمقابلة وحدات العينة وطرح اسئلة الاستبانة عليهم للتقليل من عدد اللواتي يرفضن الاجابة عليها وامكانية توجيه اسئلة ذات طابع شخصي للمبحوثات، وتوضيح بعض الاسئلة وشرحها التي قد تبدو غير مفهومه لهن. وبناءاً عليه فقد صممت الباحثة استبانة تتكون من (٥٢) سؤال معظمها من الاسئلة المغلقة التي من شأنها تحقيق حرية الاجابة وصدقها، وجاءت شاملة لجميع المعلومات عن افراد مجتمع الدراسة بما في ذلك البيانات الاساسية والبيانات الاختصاصية، اذ تدرجت من المعلومات والحقائق العامة الى المعلومات والحقائق الخاصة ذات العلاقة بفرضيات الدراسة وأهدافها من خلال تقسيمها الى أربعة محاور رئيسية هي المحور الاسري والمحور التربوي والمحور الاقتصادي والمحور السياسي التي تتعامل مع موضوع المرأة واتخاذها للقرار الاجتماعي وبعد ان وضعت الاستبانة بصيغتها النهائية قدمت الى الجهات الرسمية للحصول على الموافقات الاصولية عليها، واختبار الصدق الظاهري لها. هذا وقد تضمن تصميم الاستبانة الخطوات الآتية:-

[١] سامي محمد ملحم، القياس والتقويم في التربية وعلم النفس، ط١، (عمان، دار المسيرة للطباعة والنشر والتوزيع)، ٢٠٠٠، ص١٦٠.

ب. **المقابلة الميدانية:-** تعرف المقابلة بأنها محادثة جادة موجهة نحو هدف معين، ووضوح هذا الهدف شرط اساسي لقيام العلاقة بين القائم بالمقابلة والمبحوثين[١]. وقد أجرت الباحثة مقابلات ميدانية مع عدد من المبحوثات بوصفهن يمثلن فئات مختلفة من مجتمع البحث المدروس، وقد أطلعت الباحثة من خلال هذه المقابلات على آرائهن بشأن موضوع المرأة ومدى قدرتها على اتخاذ القرار الاجتماعي، وهل هنَّ في مراكز إتخاذ قرار أم لا سواء على صعيد الاسرة او العمل، ونظرتهن للمرأة صاحبة القرار وغيرها من الاسئلة المتعلقة بموضوع البحث، فضلاً عن شرح الباحثة لبعض فقرات الاستبانة للمبحوثات اللواتي كان لديهن استفسار عنها وبذلك حققت الباحثة تفاعلاً بينها وبين مجتمع البحث إستطاعت من خلالهِ التعرف على مدى مصداقية وواقعية اجابات بشأن موضوع الدراسة.

ج. **استطلاع آراء الخبراء بشأن الاستبانة (الصدق الظاهري):-** يعني الصدق (Validity) القيام بقياس ما يجب قياسهُ[٢] أي مدى تحقيق المقياس لهدفهِ الذي وضع أجلهِ[٣].

ولغرض التأكد من صدق المقياس قامت الباحثة بعرض استمارة الاستبانة بصورتها الاولية والمكونة من (٥٢) سؤال على (١٠) خبراء[*] في العلوم الاجتماعية والنفسية والاحصائية من المتخصصين في موضوع البحث، لأخذ آرائهم بالموافقة او عدمها على أسئلة المقياس وفقراتهِ.

وبعد جمع استمارات البحث، أخضعت إجابات الخبراء للمعالجة الاحصائية باستخدام قانون النسبة المئوية، وقد اظهرت نتائج الجدول اللاحق موافقة الخبراء على (٤٣) سؤالاً من دون إجراء أي تعديل، وقد أجيزت الاسئلة بعد ان بلغت نسبة الموافقة عليها من (٨١-١٠٠%) في حين عُدلت الاسئلة التي حصلت على نسبة موافقة (٨٠%)، وعُدت هذه الخطوة دليلاً على الصدق الظاهري لاستمارة البحث، ويمكن الاعتماد عليها في اجراء الدراسة الميدانية، والجدول التالي يوضح آراء الخبراء بشأن فقرات الاستبانة.

جدول يوضح مدى اتفاق الخبراء على أسئلة وفقرات إستمارة الأستبانة

---

[١] د.عبد الباسط محمد حسن، اصول البحث الاجتماعي، المصدر السابق، ص٣٢٠.

[٢] حسين محسن العلي، البحث العلمي منهج وتطبيق، دار شاهين للطباعة، بغداد، ١٩٩٩، ص٦٧.

[٣] المصدر نفسه، ص٦٩.

[*] ينظر الملحق (١) بشأن الخبراء الذين أستفيد من آرائهم في هذا الجانب.

ارقام الاسئلة	عدد الاسئلة	عدد الخبراء المتفقين	النسبة المئوية	التقويم النهائي
١، ٢، ٣، ٤، ٥، ٦، ٧، ٨، ٩، ١٠، ١١، ١٢، ١٣، ١٤، ١٥، ١٦، ١٧، ١٨، ١٩، ٢٠، ٢٢، ٢٣، ٢٤، ٢٥، ٢٦، ٢٧، ٢٨، ٣٢، ٣٣، ٣٤، ٣٦، ٣٩، ٤٠، ٤١، ٤٢، ٤٣، ٤٤، ٤٦، ٤٧، ٤٨، ٤٩، ٥١، ٥٢.	٤٣	١٠	%١٠٠	الموافقة دون اجراء تعديل
٢٩، ٣٧، ٣٨، ٤٥، ٥٠.	٥	٩	%٩٠	
٢١، ٣٠، ٣١، ٣٥.	٤	٨	%٨٠	الموافقة مع اجراء التعديل
المجموع	**٥٢**			

يتضح لنا من الجدول أعلاه ان (٤٣) سؤالاً من مجموع (٥٢) جرى الموافقة عليها بنسبة (١٠٠%)، كما ان (٥) أسئلة من المجموع نفسهِ وبنسبة (٩٠%) وافق عليها الخبراء من دون اجراء تعديل، في حين (٤) اسئلة من المجموع نفسهِ وبنسبة (٨٠%) جرت الموافقة عليها من إجراء التعديل. وبهذهِ الأجراءات عدتَّ استمارة الاستبانة تتمتع بالصدق الظاهري[*].

د. **ثبات استمارة الاستبانة:-** يشير مفهوم الثبات Reliability الى الاتساق والحصول على النتائج نفسها[١] في المرات المتعددة التي يطبق فيها على الافراد انفسهم. فأذا دل التطبيق الثاني للمقياس على النتائج نفسها التي دل عليها التطبيق الاول لمجموعة معينة من الافراد أصبح المقياس ثابتاً ثباتاً تاماً.

وبعد ان اجيز المقياس في صورته النهائية أمكننا التأكد من ثبات المقياس بطريقة اعادة الاختبار التي تشير الى تطبيق الاختبار مرتين على مجموعة من الاشخاص لقياس السمه نفسها ومن ثم استخراج معامل الارتباط بينهما فقد طبق على عينة مؤلفة من (٢٠) مبحوثة،

---

[*] ينظر الملحق (٢) بشأن تصميم استمارة الاستبانة بصيغتها النهائية.

[١] د.علي عبد الرزاق جلبي وآخرون، تصميم البحث الاجتماعي بين الاستراتيجية والتنفيذ، تقديم محمد عاطف غيث، (الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية)، ١٩٨٣، ص٤٤١.

وقد فرغت الاجابات في جداول وأعطيت مدة بين الاختبار الاول والاختبار الثاني (١٥) يوماً لتطبيقهِ مرة ثانية وأعُطي الرقم (١-٢٠) أما الاختبار الثاني فقد أعطي ((١-أ) الى (٢٠-أ)) وقد استخرج معامل الثبات بأستخدام قانون بيرسون، وقد كان معامل الثبات الكلي للمقياس (٠,٩١) وهو ارتباط ايجابي عالي مما يدل على ثبات المقياس.

هـ. **تصميم استمارة الاستبانة بصيغتها النهائية:-** بعد ان جرى انجاز الخطوات السابقة اعدت الاستبانة بصيغتها النهائية لاستخدامها اداة رئيسة في جمع البيانات اللازمة عن الدراسة ويقصد باستمارة الاستبانة الدليل او المرشد الذي يوجه المقابلة التي تقع بين الباحث (The Researcher) والمبحوث (The Client) بعد ان يرسم مساراتها ويحدد موضوعاتها ويشخص طبيعة المعلومات التي يطلبها الباحث والمبحوث[١].

أما الاستبانة في دراستنا الحالية فقد تضمنت مجموعة من الاسئلة العامة والخاصة، فالاسئلة العامة تضمنت العشرة اسئلة الاولى من الاستبانة كان الغرض منها التعرف على الخصائص الاساسية للمبحوثات للافادة منها في التحليل الاحصائي والعلمي لموضوع الدراسة، فضلاً عن اعتبار بعضها متغيراتٍ مستقلة تشكل مقياس مكانة المرأة الاجتماعية الذي سيجري توضيحه في فقرة كيفية بناء مقاييس المكانة واتخاذ القرار، أما الاسئلة ألـ (٤٢) الباقية فقد تضمنتها اربعة محاور اساسية كما ورد ذكرها تتعلق سابقاً بمجالات قدرة المرأة على اتخاذ القرار وهي المجال الاسري والتربوي والاقتصادي والسياسي واعتبار بعضها متغيرات معتمدة لمقياس اتخاذ القرار، لتمثل هذه المحاور مع المتغيرات المستقلة فرضيات الدراسة وتطبيق العمليات الاحصائية عليها للتوصل الى صحتها فضلاً عن النتائج والاستنتاجات التي ستتوصل اليها الباحثة عن طريق هذه الاستبانة.

وبناءاً عليه تم تطبيق استمارة الاستبانة بصورتها النهائية على العينة الاساسية للدراسة البالغة (٢٠٠) مبحوثة في مدينة بغداد، واعتمدت الباحثة على الاستبانة ايضاً كونها أداة اولية لجمع البيانات، فضلاً عن اعتمادها اسلوب المقابلة مع المبحوثات لغرض الحصول على حقائق ومعلومات صادقة، واعتمادها ايضاً على مجموعة من المخبرات[٢] اللواتي ساعدوها في توزيع الاستبانة واجراء المقابلة، وقد توخت الباحثة في صفات المخبرات المصداقية والامانة في نقل المعلومات وتوضيح

---

[١] د.صبحي أبو صالح، مصدر سابق ص٤٤.

[٢] ينظر في ذلك د.محمد حسن الغامري، المنهاج الانثروبولوجية، (القاهرة، المركز العربي للنشر والتوزيع)، ١٩٨٢.

مفردات الاستبانة للمبحوثات وشرح موضوع البحث لهن بصورة مبسطة، وقد جرى ذلك بالاعتماد على مخبرات من مناطق انتقاء العينة وكَنَّ ذوات سمعة طيبة ومألوفات في المجتمع المدروس ويتمتعن بمستوى أكاديمي في التعليم.

فضلاً عن استخدام الباحثة اسلوب الملاحظة البسيطة Simple Observation وسيلةً لجمع البيانات[١]، وهي وسيلة علمية لاتقل أهميتها عن الوسائل الاخرى لجمع البيانات اذ من خلالها تجري ملاحظة الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية والديمغرافية والثقافية للمبحوثات والوسط الاجتماعي الذي يعشنَّ فيهِ، لأعطاء فكرة وتصور عام عن الاحوال الاجتماعية والمعيشية للمبحوثات.

٦. **تبويب البيانات الاحصائية وتحليلها:**- بعد الانتهاء من اجراء المقابلات وتوزيع استمارات البحث بين وحدات العينة جرى تبويب المعلومات الاحصائية اي تفريغ الاجابات الموجودة في الاستمارة الى ارقام يمكن تحويلها الى معلومات احصائية اي تفريغ الاجابات الموجودة في الاستمارة الى ارقام يمكن ان تدخل في جداول احصائية وتحلل تحليلاً علمياً.

وتفرعت عملية تبويب البيانات الى ثلاثة عمليات فرعية هي:-

أ. **التدقيق:**- هو عملية التأكد من صحة المعلومات في استمارة الاستبانة من خلال مراجعة المعلومات والبيانات المدونة فيها، بحيث تكون الاجابات كاملة وخالية من الاخطاء والتناقض او عدم الصدق.

ب. **الترميز:**- هو عملية تحويل الاجابات الى ارقام أو رموز في بطاقة الترميز لكي يُصار بعد ذلك الى وضعها في جداول احصائية خاصة.

ج. تكوين الجداول الاحصائية:-

بعد الانتهاء من احصاء الاجابات التي حصلنا عليها من وحدات العينة، وضعت النتائج في جداول احصائية بسيطة جرى من خلالها عرض كل مجموعة من الاسئلة ذات الاجابات المتشابهة في جدولٍ واحد[*] الغاية منه معرفة مدى ترابط فقرات كل محور من محاور الاستمارة من خلال اجابات المبحوثات عليهِ فضلاً عن ان هذا الاسلوب يسهل على القارئ التعرف على نتائج البحث

---

[١] ينظر المصدر نفسه.

[*] ينظر الفصل السابع الجدول، (١١)، الجدول (١٤)، الجدول (١٨)، الجدول (٢٠)، الجدول (٢٥).

بشكل مبسط ومترابط. كما جرى ترتيب الاجابات أيضاً في جداول احصائية مركبة لكي تكون اشكال هذه الجداول مهيئة لمرحلة التحليل والتفسير فيما بعد.

وبعد مرحلة تبويب البيانات وتصنيفها قامت الباحثة بتفسير الجداول الاحصائية البسيطة والمركبة واستعانت بمقاييس التحليل الاحصائي في هذا الجانب(**)، ومن ثم قامت بتحليل النتائج النهائية للدراسة وتجدر الاشارة الى ان هذهِ المرحلة تُعد من المراحل المهمة جداً لانها تحتاج الى معرفة ودراية واهتمام كبير بتفسير وتحليل كل ما يمكن تحليلهُ علمياً خدمةً لاهداف البحث وتوجهاتهِ.

٧. **كيفية بناء مقاييس (المكانة الاجتماعية واتخاذ القرار)**(***) بعد ان جرى تصميم استمارة الاستبانة واقرارها من قبل الخبراء (الصدق الظاهري)، وتصميمها بالصيغة النهائية، التي تضمنت مجموعتين من الاسئلة (كما ذكرنا سابقاً، وتوزيعها على المبحوثات وتفريغها جرى بناء مقياسي المكانة الاجتماعية واتخاذ القرار الاجتماعي وفق الخطوات الآتية:-

١. بناء مقياس المكانة الاجتماعية للمرأة:-

لقد جرى اختيار خمسة اسئلة من مجموع عشرة اسئلة مثلت البيانات الاساسية لوحدات العينة، وقد مثلت هذهِ الاسئلة متغيرات ذات تأثير مباشر في تكوين مكانة المرأة الاجتماعية، وهي كلٌ متغير (العمر، المستوى التعليمي، المهنة، الدخل، المستوى الاجتماعي) والتي جرى التطرق إليها في الدراسة النظرية وتشخيص آثارها على طبيعة إتخاذ المرأة للقرار الاجتماعي.

وتدرجت اوزان هذه المتغيرات بالشكل الآتي:-

١. العمر (١-٦) درجات بحسب فئة عمر المبحوثات.
٢. التعليم (١-٨) درجات بحسب المستوى التعليمي للمبحوثات.
٣. المهنة (١-١١) درجة بحسب مهنة المبحوثات.
٤. الدخل (١-٦) درجات بحسب فئة الدخل الشهري لاسر المبحوثات.
٥. المستوى الاجتماعي (٢-٦) درجات بحسب المستوى الاجتماعي للمبحوثات.

(**) تم الاعتماد على نظام الحقيبة الاحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) في عملية التحليل الاحصائي والذي جرت معالجتهُ بالتعاون مع وحدة البحوث الاجتماعية في قسم الاجتماع.

(***) جرى بناء مقاييس المكانة الاجتماعية واتخاذ القرار بالتعاون مع مركز البحوث الاجتماعية في قسم الاجتماع، وجرت مراجعتهُ وتدقيقهُ من قبلِ خبيرة الاحصاء التطبيقي الاستاذة المساعدة الدكتورة أحلام احمد جمعة.

وبعد جمع درجات (تدرجات) المتغير المستقل (المكانة) فأنه من المفترض نظرياً ان اقل درجة ستكون (٦) وهي مجموع الدرجات الدنيا للمتغيرات الخمس السابقة (١+١+١+١+٢)، في حين تكون اعلى درجة (٣٧) وهي مجموع الدرجات العليا للمتغيرات الخمس السابقة (٦+٨+١١+٦+٦)، وعليه فقد اصبح مقياس المكانة يتدرج بين (٦-٣٧) وعليه جرى تقسيم المبحوثات الى ثلاث فئات بحسب تدرج مكانتهن الاجتماعية.

١. فئة متواضعة تتدرج فيها المكانة بين (٦-١٥).
٢. فئة وسطى تتدرج فيها المكانة بين (١٦-٢٥).
٣. فئة مرتفعة تتدرج فيها المكانة بين (٢٦-٣٧)

٢. مقياس القدرة على اتخاذ القرار

جرى تقسيم المتغير المعتمد المتعلق بقدرة المرأة على اتخاذ القرار الى اربعة محاور هي:-

أ. **المحور الاسري:-** الذي تضمن على (١٠) اسئلة من سؤال (١١-٢٠) تدرجت اجاباتها وفق مقياسٍ ثلاثي (١، ٢، ٣) فكلما كانت الاجابة لصالح المرأة متخذة القرار كان التدرج للأعلى وفق القياس فمثلاً إذا كان القرار بيد الزوجة تأخذ الوزن (٣) واذا كان القرار بيد الزوج يأخذ الوزن (١)، واذا كان القرار مشتركاً يأخذ الوزن (٢). وعليه تدرجت الدرجة الكلية لهذا المحور بالشكل الآتي:-

١×١٠ أسئلة = ١ الحد الادنى

٣×١٠ أسئلة = ٣٠ الحد الاعلى

ثم قمنا بتقسيم اجابات وحدات العينة عليه بشكلٍ نظري وكما يأتي:-

(١-١٦) قدرة ضعيفة على اتخاذ القرار في المحور الاسري.

(١٧-٢٣) قدرة متوسطة على اتخاذ القرار في المحور الاسري.

(٢٤-٣٠) قدرة عالية على اتخاذ القرار في المحور الاسري.

ب. **المحور التربوي:-** الذي تضمن على (٨) أسئلة وكانت (٢١، ٢٢، ٢٣، ٢٤، ٢٥، ٢٦، ٢٨، ٣٠) تدرجت اجاباتها وفق مقياسٍ ثلاثي (١، ٢، ٣) فأذا كانت الاجابة (نعم) تأخذ الوزن (٣) واذا كانت (لا) تأخذ الوزن (١) واذا كانت (احياناً) تأخذ الوزن (٢). وبنفس الطريقة توزعت اجابات وحدات العينة على ثلاث فئات

(٨-١٣) قدرة ضعيفة على اتخاذ القرار في المحور التربوي.

(١٤-١٨) قدرة متوسطة على اتخاذ القرار في المحور التربوي.

(١٩-٢٤) قدرة مرتفعة على اتخاذ القرار في المحور التربوي

ج. **المحور الاقتصادي:-** الذي تضمن على (٧) أسئلة وكانت (٣١، ٣٣، ٣٤، ٣٥، ٣٦، ٣٨، ٣٩) وجرى التعامل معها بنفس طريقة المقياس الثلاثي السابقة فمثلاً إجابة سؤال (٣٣) إتخاذ القرار تأخذ الوزن (٣)، واذا كانت تنفيذ القرار تأخذ الوزن (١) واذا كانت الاجابة اتخاذ القرار وتنفيذهُ تأخذ الوزن (٢). وبذلك تدرجت اجابات العينة فيه على ثلاث فئات

(٧-١١) قدرة ضعيفة على اتخاذ القرار في المجال الاقتصادي.

(١٢-١٦) قدرة متوسطة على اتخاذ القرار في المجال الاقتصادي.

(١٧-٢١) قدرة عالية على اتخاذ القرار في المجال الاقتصادي.

د. **المحور السياسي:-** الذي تضمن على (٧) أسئلة وهي (٤١، ٤٢، ٤٣، ٤٥، ٤٩، ٥٠، ٥١، ٥٢) تدرجت الاجابة عليها بالطريقة نفسها التي جرت في المحاور السابقة وعليه تدرجت اجابات العينة فيه على ثلاث فئات

(٧-١١) قدرة ضعيفة على اتخاذ القرار في المحور السياسي.

(١٢-١٦) قدرة متوسطة على اتخاذ القرار في المحور السياسي.

(١٧-٢٠) قدرة عالية على اتخاذ القرار في المحور السياسي.

ثم قامت الباحثة بقياس قدرة المرأة على اتخاذ القرار الاجتماعي وذلك بجمع المقاييس الاربعة في مقياس واحد جرت تسميته **القدرة على اتخاذ القرار الاجتماعي** اذ شمل المقياس على (٣٢) فقرة فكان حديه:-

٣٢ الحد الادنى

٩٥ الحد الاعلى

وتوزعت اجابات وحدات العينة فيه على ثلاث فئات وكما يأتي:-

(٣٢-٥٥) قدرة ضعيفة على اتخاذ القرار الاجتماعي.

(٥٦-٧٥) قدرة متوسطة على اتخاذ القرار الاجتماعي.

(٧٦-٩٥) قدرة عالية على اتخاذ القرار الاجتماعي

٨. **الوسائل الاحصائية**[*]:- استلزمت عملية تفسير وتحليل البيانات تحليلاً علمياً، استخدام وسائل احصائية عدة The Statistical Means بهدف الوصول الى نتائج البحث واستخلاص الدلالات العلمية منها وأهم تلك الوسائل هي:-

أ. النسبة المئوية لمعرفة الصدق الظاهري لاستمارة الاستبانة، والقيمة النسبية لاجابات المبحوثات والفروق المعنوية بين اجاباتهن.

ب. قانون الوسط الحسابي لمعرفة المعدل العام للبيانات الاحصائية للمبحوثات والمتعلقة بالعمر والدخل الشهري لاسر المبحوثات، وحجم أسر المبحوثات.

ج. قانون الانحراف المعياري لمعرفة الفرق المنتظم الصاعد أو النازل عن نقطة الوسط التكراري للبيانات السابقة.

د. معامل ارتباط بيرسون للتحقق من ثبات استمارة الاستبانة من خلال معرفة العلاقة المتفاعلة بين الاختبار الاول والثاني الذي جرى على المبحوثات.

هـ. قانون اختبار مصداقية العينة في تمثيلها لمجتمع البحث.

و. قانون موزر لتحديد حجم العينة احصائياً.

ز. اختبار مربع كاي (كا^{٢}) لعينة واحدة لمعرفة الفرق المعنوي بين القيم المشاهدة والقيم المتوقعة او لعينتين للتعرف على معنوية العلاقة بين المتغيرات المستقلة (المستوى الاجتماعي لوحدات العينة) والمتغيرات المعتمدة (الحالات التي تفضلها المرأة في مجال العمل الوظيفي في المحور الاقتصادي وآراء المبحوثات بشأن طبيعة مساهمة المرأة السياسية في المحور السياسي).

ح. قانون تحليل التباين ANOVA لمعرفة الفرق المعنوي بين المتغيرات المستقلة (مقياس المكانة) والمتغيرات المعتمدة (مقياس اتخاذ القرار في محاور البحث الاربعة ومقياس اتخاذ القرار الاجتماعي).

ط. قانون معامل التوافق (يول وكندال) لاحتساب شدة العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات المعتمدة.

---

[*] ينظر د.عبد الله فلاح المنيزل، عايش موسى غرايبة، الاحصاء التربوي (تطبيقات باستخدام الرزم الاحصائية للعلوم الاجتماعية)، (عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع)، ٢٠٠٦ وايضاً ينظر:- غريب محمد سيد أحمد، الاحصاء والقياس في البحث الاجتماعي، (الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية)، ١٩٨٨.

المبحث الثالث:- الفرضيات المطلوب اختبارها

يعرف الفرض The Hypothesis بأنه تخمين عن أوجه العلاقة بين متغير ومتغير آخر، او بين مجموعة من المتغيرات التي يصوغها ويتبناها الباحث لشرح ما يلاحظه من الظواهر والوقائع ليكون هذا الفرض مرشداً لهُ في البحث[1]. ويعد وضع الفرضيات العلمية وصياغتها، من أهم مراحل البحث الاجتماعي لانها يعطي صورة واضحة ودقيقة عن الظاهرة المدروسة، كما تعطي تفسيراً موضوعياً وصادقاً لها، بعد أن تكون الفرضيات جاهزة للفحص والتحليل للتأكد من مصداقيتها أو عدم مصداقيتها.

ومن الجدير بالذكر ان الباحثة صاغت فرضياتها في ضوء طروحات النظرية البنيوية الوظيفية، فضلاً عن طروحات عدد من الباحثين والعلماء الذين وردت أفكارهم في الدراسات السابقة التي عرضتها الباحثة في الاطار النظري لهذا البحث، ونظراً لاهمية الفرضيات بوصفها احدى المقومات الاساسية لاي دراسة أو بحث علمي، وانسجاماً مع محاوره حددت الباحثة خمسة فرضيات فرعية تؤطرها فرضية شمولية مفادها:-

"ان مكانة المرأة الاجتماعية تحدد مدى قدرتها على اتخاذ القرار الاجتماعي"

أما الفرضيات الفرعية فهي:

١. توجد علاقة بين ارتفاع مكانة المرأة الاجتماعية وازدياد قدرتها على اتخاذ القرار في ضمن البناء الاسري.
٢. توجد علاقة بين ارتفاع مكانة المرأة الاجتماعية وازدياد قدرتها على اتخاذ القرار في ضمن البناء التربوي.
٣. توجد علاقة بين ارتفاع مكانة المرأة الاجتماعية وازدياد قدرتها على اتخاذ القرار في ضمن البناء الاقتصادي.
٤. توجد علاقة بين ارتفاع مكانة المرأة الاجتماعية وازدياد قدرتها على اتخاذ القرار في ضمن البناء السياسي.
٥. توجد معوقات ذات صلة بمكانة المرأة الاجتماعية تحد من ازدياد قدرتها على اتخاذ القرار الاجتماعي.

---

[1] د.محمد عبد الحميد، البحث العلمي في الدراسات الاجتماعية، (القاهرة، علا للكتب)، ٢٠٠٠، ص١٢٠.

الفصل السابع

المرأة وإتخاذ القرار في المجتمع العراقي كما أشرتهُ نتائج الدراسة الميدانية

تمهيد

المبحث الاول:- المرأة وإتخاذ القرار في ضمن البناء الاسري.

المبحث الثاني:- المرأة وإتخاذ القرار في ضمن البناء التربوي.

المبحث الثالث:- المرأة وإتخاذ القرار في ضمن البناء الاقتصادي.

المبحث الرابع:- المرأة وإتخاذ القرار في ضمن البناء السياسي.

خلاصة الفصل

تمهيد:-

يجري في هذا الفصل استعراض النتائج التي توصلت اليها الدراسة الميدانية المتعلقة بموضوع المرأة العراقية وإتخاذها للقرار الاجتماعي وتحديد المتغيرات المستقلة التي تشكل مكانتها وتأثير هذه المكانة في قدرتها على إتخاذ القرار في البُنى الأسرية والتربوية والاقتصادية والسياسية مع تحديد المعوقات التي تحد من قدرة المرأة ومشاركتها في إتخاذ القرارات في كل مجال من المجالات سابقة الذكر لوضع المعالجات المناسبة لها، ويجري كل ذلك من خلال تحليل إجابات المبحوثات على اسئلة الاستبانة لنقل الصورة الواقعية عن تصور المرأة لذاتها ولأهمية مكانتها ودورها المتمثل في اتخاذها للقرار في مجتمعنا العراقي ومعرفة طموحاتها ونظرتها المستقبلية لوضعها المجتمعي، من اجل تنمية مجتمعية تسهم فيها المرأة بشكل فعال وواضح من خلال اشغالها لمراكز إتخاذ القرار في البِّنى سابقة الذكر.

وبناءاً عليه فقد تألف هذا الفصل من أربعة مباحث، تناول المبحث الأول المرأة وإتخاذ القرار في ضمن البناء الأسرى، وتناول المبحث الثاني المرأة وإتخاذ القرار ضمن البناء التربوي، أما المبحث الثالث فقد تناول المرأة وإتخاذ القرار في ضمن البناء الاقتصادي، وأخيراً تضمن المبحث الرابع المرأة وإتخاذ القرار في ضمن البناء السياسي وانتهى الفصل بخلاصةٍ تجسد واقع المرأة واتخاذها للقرار في ضمن البناء الاجتماعي.

المبحث الاول:- المرأة وإتخاذ القرار في ضمن البناء الاسري

تأتي أهمية هذا الموضوع من أهمية الاسرة كونها اهم الجماعات الانسانية واعظمها تأثيراً في حياة الافراد والجماعات فهي الوحدة البنيوية الاساسية التي تنشأ عن طريقها التجمعات الاجتماعية المختلفة وهي التي تقوم بالدور الرئيس في بناء صرح المجتمع، وتدعيم وحدته، وتنظيم سلوك افرادهِ بما يتلاءم مع أدوارهم الاجتماعية المحددة وفقاً للنمط الحضاري العام، فضلاً عن انها مدرسة الطفل الاولى التي يتلقى فيها مبادئ التربية الاجتماعية والسلوك وآداب المحافظة على الحقوق والقيام بالواجبات، وهي تعكس صفاتها على المجتمع[1] فهي التي تنشأ الطفل وتعمل على تكامل شخصيتهِ اولاً ثم انها ذات عادات وتقاليد خاصة تربط أفراد الأسرة بعضهم ببعض ومن ثم تربطهم بالمجتمع ثانياً.

كما أنها تؤدي وظيفة مهمة في المساعدة على تنسيق وتنظيم البناء الاجتماعي للمجتمع الا وهي إعطاء المراكز التي ترسم سمات الفرد الأساسية من اسم وعنصر وجنسية وديانة ومهنة وطبقة ومحل إقامة[2]، هذه السمات مسؤولة عن تثبيت الشخص عضواً فعالاً في المجتمع، اذ من خلالها يقوم بالأدوار التي يمنحها لهُ مركزهُ الاجتماعي داخل أسرته وخارجها، وهذا حال المرأة عضواً مؤثراً ومتأثراً في مجتمعها تؤدي مشاركتها في إتخاذ القرارات الأسرية الى تفعيل وظائف الأسرة المذكورة آنفاً في مجتمعها من خلال المكانة الممنوحة لها في أسرتها من جانب، ومتأثرة بأساليب التنشئة الأسرية وما تمنحهُ لها من مكانةٍ اجتماعية في مجتمعها من جانبٍ آخر.

لذلك وجب علينا توضيح هذه المكانة وتأثيرها في تحديد قدرة المرأة على إتخاذ القرار ميدانياً من خلال ما توصلنا اليهِ من نتائج في دراستنا الميدانية.

---

[1] جورج شهلا وآخرون، الوعي التربوي ومستقبل البلاد العربية، (بيروت، دار النهضة العربية)، ١٩٧٢، ص٣١٢-٣١٨.

[2] د.عبد الله الرشدان، علم اجتماع التربية، مصدر سابق، ص١٢٣.

جدول (١١)

يعرض إجابات وحدات العينة عن مدى مشاركة المرأة في إتخاذ القرارات في ضمن البناء الاسرية

متخذي القرار / القرارات	الأب		الأم		كلاهما		أخرى تذكر		المجموع	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
محل سكن الاسرة	٦٢	٣١	١٣	٦,٥	١٢١	٦٠,٥	٤	٢	٢٠٠	%١٠٠
المستوى التعليمي للابناء	٣١	١٥,٥	٢٠	١٠	١٤٤	٧٢	٥	٢,٥	٢٠٠	%١٠٠
مستقبل الابناء	٣٤	١٧	٢٣	١١,٥	١٣٨	٦٩	٥	٢,٥	٢٠٠	%١٠٠
خروج المرأة للعمل	٦٣	٣١,٥	١٨	٩	١١٤	٥٧	٥	٢,٥	٢٠٠	%١٠٠
انتماء احد افراد الاسرة الى منظمات المجتمع المدني	٦٦	٣٣	١٨	٩	١١١	٥٥,٥	٥	٢,٥	٢٠٠	%١٠٠
انضمام احد افراد الاسرة الى مجال العمل السياسي	٦٦	٣٣	١٨	٩	١١١	٥٥,٥	٥	٢,٥	٢٠٠	%١٠٠
سفر احد افراد الاسرة او الاسرة كلها	٥١	٢٥,٥	٢٠	١٠	١٢٥	٦٢,٥	٤	٢	٢٠٠	%١٠٠
تنظيم الميزانية الاقتصادية للاسرة	٣٧	١٨,٥	٣٩	١٩,٥	١٢٠	٦٠	٤	٢	٢٠٠	%١٠٠
مواجهة الاوضاع الاقتصادية المتغيرة المتعلقة بالاسرة	٤٣	٢١,٥	٢٥	١٢,٥	١٢٩	٦٤,٦	٣	١,٦	٢٠٠	%١٠٠

تشير نتائج الدراسة الميدانية المتعلقة بمستوى مشاركة المرأة في إتخاذ القرارات الاسرية الى ان (٦٢) مبحوثة من المجموع الكلي لافراد العينة وبنسبة (٣١%) أكدت ان الزوج يتخذ القرار بشأن محل سكن الاسرة، تقابلها (١٣) مبحوثة وبنسبة (٦,٥%) أكدت ان الزوجة تتخذ القرار بشأن محل سكن الأسرة. في حين اجابت (١٢١) مبحوثة وبنسبة (٦٠,٥%) ان هذا القرار يتخذهُ كلا الزوجين، وقد سجلت اربع حالات وبنسبة (٢%) تكون فيها المرأة هي صاحبة القرار لعدم وجود من يعينها أما المستوى التعليمي للابناء فأن الزوج يحدد مستواهم بحسب إجابات (٣١) مبحوثة من المجموع الكلي لوحدات العينة وبنسبة (١٥,٥%)، تقابلها انفراد الزوجة في هذا القرار كما اكدتهُ (٢٠) مبحوثة وبنسبة (١٠%)، كما اجابت (١٤٤) مبحوثة وبنسبة (٧٢%) ان الزوجين يشاركان في إتخاذ القرار

الخاص بمستوى تعليم ابناؤهما، كما سجلت خمس حالات أخرى وبنسبة (٢,٥%)، أكدت فيها ثلاث مبحوثات ان الابناء والبنات يشاركون آبائهم وأمهاتهم في إتخاذ القرارات الخاصة بتحديد مستواهم التعليمي، واشارت مبحوثتان الى أن الأخ الأكبر هو من يحدد المستوى التعليمي لاخوتهِ وأخواته.

أما القرار الخاص بمستقبل الأبناء اجتماعياً واقتصادياً وتعليمياً ودينياً فقد أجابت (٣٤) مبحوثة من المجموع الكلي لوحدات العينة وبنسبة (١٧%) ان الزوج هو الذي يتخذ هذا القرار، في حين أجابت (٢٣) مبحوثة وبنسبة (١١,٥%) ان الزوجة هي التي تتخذ هذا القرار، كما أجابت (١٣٨) مبحوثة وبنسبة (٦٩%) ان الزوجين يشاركان في إتخاذ هذا القرار، وقد أجابت خمسة مبحوثات وبنسبة (٢,٥%) ان الأبناء والبنات يحددون مستقبلهم ويختارون شريكة او شريك حياتهم.

وقد سجلت إجابات المبحوثات عن السؤالين السابقين أعلى نسب لها في التأكيد على مشاركة الزوجة لزوجها في القرارات الأسرية المتعلقة بأبنائها مما يؤكد دورها المؤثر والواسع في تحديد مستقبل ابنائها العلمي والاجتماعي، وهذا يؤكد ما جاء في دراستنا النظرية عن الدور المؤثر للمرأة في اسرتها فهي تمثل محور الأسرة من خلال مشاركتها في إتخاذ القرارات المصيرية التي تحدد مستقبل اسرتها(*).

أما النتائج الخاصة بقرار خروج المرأة للعمل فقد أجابت (٦٣) مبحوثة من المجموع الكلي لوحدات العينة وبنسبة (٣١,٥%) ان هذا القرار تابع للرجل داخل اسرتهِ، تقابلها (١٨) مبحوثة وبنسبة (٩%) ذكرت ان هذه القرار تابع للمرأة داخل الأسرة، في حين أجابت (١١٤) مبحوثة وبنسبه (٥٧%) ان المرأة والرجل يتشاركان في إتخاذ القرار الخاص بعمل المرأة، كما أوضحت خمسة مبحوثات وبنسبه (٢,٥%) أنهن غير متزوجات وأنهن معيلات لإسرهن وعلى أساس ذلك هُنَّ مَنْ يتخذنَّ القرار بشأن خروجهن للعمل. ان مشاركة المرأة بهذهِ النسبة المرتفعة في إتخاذ قرار أسريٍ مهم وما يترتب عليه من تغيير نظرة الزوج للزوجة من جهة وتعدد أدوار المرأة وما يتبعهُ من تغيير في مكانتها داخل وخارج الأسرة من جهة أخرى، ما هو إلا مؤشر على تغير وضع ومركز المرأة داخل أسرتها وانها بدأت تكسر حاجز السلطة الأبوية لتصبح سلطة ثنائية مشتركة بين الزوجين تؤثر في بنية الأسرة ووظائفها.

(*) ينظر في ذلك الفصل الرابع، المبحث الاول، ص ٨٥.

أما بشأن قرار انتماء أحد أفراد الأسرة الى منظمات المجتمع المدني فقد أجابت (٦٦) مبحوثة من المجموع الكلي لوحدات العينة وبنسبة (٣٣%) ان الزوج هو من يتخذ هذا القرار، تقابلها (١٨) مبحوثة وبنسبة (٩%) ذكرت ان الزوجة هي من تتخذ هذا القرار، كما أجابت (١١١) مبحوثة وبنسبة (٥٥,٥%) انه قرار مشترك بين الزوج والزوجة، بينما أجابت خمسة مبحوثات وبنسبة (٢,٥%) ان أسرهن لا تفضل الانتماء الى مؤسسات المجتمع المدني وانها مكتفية بعلاقات القرابة والجيرة وزملاء الدراسة والعمل.

وفيما يخص قرار عمل أحد أفراد الأسرة في مجال العمل السياسي فقد اجابت (٦٦) مبحوثة من المجموع الكلي لوحدات العينة وبنسبة (٣٣%) ان القرار متروك لرب الاسرة، مقابل (١٨) مبحوثة وبنسبة (٩%) ذكر ان هذا القرار تتخذه الزوجة، كما أجابت (١١١) مبحوثة وبنسبة (٥٥,٥%) ان كلا الزوجين يتخذان القرار بهذا الشأن في حين أجابت خمس مبحوثات وبنسبة (٢,٥%) حالات اخرى. اذ اشارت ثلاث مبحوثات من مجموع خمسة ان هذا القرار متروك للتقدير الشخصي لكل فرد من افراد الاسرة، كما اكدت مبحوثتان غير متزوجتين انهما من يتخذ القرار في هذا المجال لعدم وجود ولي امرهما. ان هذه النسبة المرتفعة في العينة من المشاركات في إتخاذ مثل هذا القرار الاسري المهم انما يفسح المجال للمرأة ويوفر لها فرصة المشاركة في المؤسسة السياسية واشغالها لمواقع إتخاذ القرار فيها.

والملاحظ من إجابات المبحوثات عن السؤالين السابقين أن انفراد الزوج في إتخاذ القرار قد سجل أعلى نسبهُ في هاتين الفقرتين وبنسبة (٣٣%) مما يؤكد حساسية هذين القرارين لما لهما من تأثير في تغيير شكل وبناء الاسرة وما تتضمنه من شبكة علاقات بين افرادها لدخول أحدهم منظماتٍ تمثل اتجاهات وافكار قد تناقض اتجاهات السلطة الابوية وتقاليدها.

أما القرار الاسري المتعلق بسفر أحد افراد الاسرة او الاسرة كلها فقد اشارت نتائج الدراسة الميدانية الى ان (٥١) مبحوثة من المجموع الكلي لوحدات العينة وبنسبة (٢٥,٥%) أكدن ان رب الاسرة هو مَنْ ينفرد بإتخاذ هذا القرار، مقابل (٢٠) مبحوثة وبنسبة (١٠%) اكدن ان الزوجة هي من تتخذ هذا القرار، في حين اجابت (١٢٥) مبحوثة وبنسبة (٦٢,٥%) ان الزوجة تشارك زوجها في هذا القرار، واجابت أربع مبحوثات وبنسبة (٢%) ان الاخ الاكبر هو من يتخذ هذا القرار. اذ يرتبط قرار

سفر الاسرة بألتزامات عديدة لافرادها ابتداءاً من محل سكنهم وعملهم وانتهاءاً بأنتمائهم الى منظمات المجتمع المدني، ونستدل من هذهِ النتائج ان المشاركة المرتفعة للمرأة في مثل هذا القرار يعد انعكاساً لارتفاع مكانتها داخل اسرتها وكلمتها المسموعة واعتماد افراد الاسرة على رأيها، وبذلك فهي تؤدي دوراً مهماً في تحديد مصير اسرتها ومستقبلها.

وعن قرار تنظيم ميزانية الاسرة الاقتصادية أجابت (٣٧) مبحوثة من المجموع الكلي للعينة وبنسبة (١٨,٥%) ان الزوج من ينظم ميزانية أسرته الاقتصادية و(٣٩) مبحوثة وبنسبة (١٩,٥%) ذكرن ان الزوجة هي من تهتم بمسألة تنظيم ميزانية اسرتها الاقتصادية، كما اجابت (١٢٠) مبحوثة وبنسبة (٦٠%) ان قرار تنظيم ميزانية الاسرة الاقتصادية مشترك بين الزوج والزوجة، واجابت (٤) مبحوثات وبنسبة (٢%) انهن من ينظم ميزانية اسرهن لانهن المعيلات لها.

أما عن مواجهة الاوضاع الاقتصادية المتعلقة بالأسرة فكانت إجابة (٤٣) مبحوثة من المجموع الكلي لوحدات العينة وبنسبة (٢١,٥%) ان الزوج هو الذي يتخذ هذا القرار، مقابل (٢٥) مبحوثة وبنسبة (١٢,٥%) اجبن أن الزوجة هي التي تتخذ هذا القرار، كما اجابت (١٢٩) مبحوثة وبنسبة (٦٤,٦%) أن الزوجين يتشاركان في هذا القرار، وكانت (٣) مبحوثات وبنسبة (١,٦%) من يتخذن هذا القرار لتحملهن العبء الاقتصادي لاسرهن.

ان هذه النتائج المرتفعة التي سجلتها دراستنا الميدانية لصالح المرأة والمتعلقة بالقرارين الاقتصاديين السابقين، سواء أكانت في انفرادها في إتخاذ هذين القرارين أم مشاركتها فيها ما هي الا دليل على ثقة الزوج بزوجة، واعتمادهِ عليها في تدبير شؤون الاسرة الاقتصادية نظراً لما مرت بهِ أو ما أكتسبتهُ المرأة من تجارب وخبرات طرحتها ثقافة مجتمعنا الاقتصادية المتمثلة بالحروب والازمات الاقتصادية الصعبة التي عانت منها شريحة كبيرة من افراد مجتمعنا، فعدم امكانية الرجل من سد حاجات اسرتهِ وغيابهِ الدائم عن المنزل نتيجة الظروف التي مرّ ويمر بها مجتمعنا[*] فضلاً عن عوامل اخرى منحت المرأة فرصاً للقيام بأدوار جديدة في الاسرة والمجتمع انعكست ايجاباً على مكانتها الاجتماعية واتخاذها للقرار الاجتماعي.

جدول (١٣)

[*] ينظر في ذلك الفصل الثالث:- المبحث الثاني، ص ٦٣-٦٤.

يوضح اعتقاد وحدات العينة بتأثير أساليب التنشئة الاسرية في تشجيع المرأة على إتخاذ القرار

الإجابات	العدد	النسبة المئوية
نعم	٥٠	%٢٥
احياناً	٦٠	%٣٠
لا	٩٠	%٤٥
المجموع	٢٠٠	%١٠٠

كا^{٢}=١٢,٩

كما تشير نتائج الدراسة الميدانية الخاصة باعتقاد النساء بشأن تأثير اساليب التنشئة الاسرية في تشجيع المرأة على إتخاذ القرار كما هو موضح في الجدول (١٢) الى ان (٥٠) مبحوثة من المجموع الكلي لوحدات العينة وبنسبة (٢٥%) أجبن بأن التنشئة الاسرية تشجع المرأة على إتخاذ القرار و(٦٠) مبحوثة وبنسبة (٣٠%) اجبن بان التنشئة الاسرية تؤثر أحياناً في تشجيع المرأة على إتخاذ القرار، واجابت (٩٠) مبحوثة وبنسبة (٤٥%) بأن اساليب التنشئة الاسرية لاتشجع المرأة على إتخاذ القرار.

ان اشارة نحو نصف وحدات العينة بالتأثير السلبي لاساليب التنشئة الاسرية في تشجيع المرأة على إتخاذ القرار يعزز ما جاء في دراستنا النظرية من ان الرجل ينشأ في اسرته على اشغال المراكز القيادية والانفراد بإتخاذ القرارات وتتغرس هذه السمات في شخصيتهِ منذ الطفولة مما يعزز الاعتقاد لدى المرأة بأن القرار للرجل لانه متفوق عليها ثقافياً واجتماعياً، وتدعم هذا الاعتقاد طبيعة التنشئة الاسرية التي تحدد لها ادوارها بالصورة التي لاتؤهلها للمساواة مع الرجل في اداء الادوار القيادية لانها في نظر المجتمع مقتصرة على الرجل. مما يجعل من اساليب التنشئة الاسرية معوقاً لتشجيع المرأة على إتخاذ القرار[*]، وبعد اجراء اختبار مربع كاي لعينة واحدة، لمعرفة الفرق المعنوي بين إجابات المبحوثات، وجدنا ان هناك فرقاً معنوياً عالياً بين اجاباتهن اذ كانت القيمة المحسوبة (١٢,٩) اعلى من القيمة الجدولية (٥,٩٩١) على درجة حرية (٢) ومستوى ثقة (٩٥%). مما يؤكد ان اساليب التنشئة الاسرية في مجتمعنا العراقي تعد معوقاً لتشجيع المرأة على إتخاذ القرار.

[*] ينظر في ذلك الفصل الرابع، المبث الأول، ص ٩٠-٩١.

جدول (١٣)

يوضح طبيعة العلاقة بين مكانة المرأة الاجتماعية ومدى قدرتها على إتخاذ القرار في ضمن البناء الاسري

القدرة على إتخاذ القرار الاسري / المكانة الاجتماعية للمرأة	قدرة ضعيفة		قدرة متوسطة		قدرة عالية		المجموع	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
مكانة مرتفعة	٢	١٥,٤	٩	٦٩,٢	٢	١٥,٤	١٣	%٦,٥
مكانة وسطى	١٦	١٨,٢	٦٧	٧٦,١	٥	٥,٧	٨٨	%٤٤
مكانة متواضعة	٣٨	٣٨,٤	٥٦	٥٦,٥	٥	٥,١	٩٩	%٤٩,٥
المجوع	**٥٦**	**٢٨**	**١٣٢**	**٦٦**	**١٢**	**٦**	**٢٠٠**	**%١٠٠**

قيمة (F) المحتسبة من قانون تحليل التباين الاحادي = (١,٤)

تشير نتائج الدراسة الميدانية الموضحة في الجدول (١٣) الى ان (١٣) مبحوثة من المجموع الكلي لوحدات العينة ذوات مكانة مرتفعة وبنسبة (٦,٥%)، اذ كانت مبحوثتان وبنسبة (١٥,٤%) في هذه المكانة لديهما قدرة ضعيفة على إتخاذ القرار الاسري، و(٩) مبحوثات في نفس المكانة وبنسبة (٦٩,٢%) كانت قدرتهن متوسطة على إتخاذ القرار في اسرهن، أما من كانت قدرتهن على إتخاذ القرار عالية فقد مثلن مبحوثتين وبنسبة (١٥,٤%)، ونلاحظ ان النسبة الاعلى لإجابات المبحوثات كانت في القدرة المتوسطة على إتخاذ القرار الاسري مما يوضح ان المرأة مازالت في طور التكيف مع التغير الذي طرأ على أدوارها الاسرية والمجتمعية حتى لو كانت صاحبة مكانة مرتفعة في أسرتها.

فيما أكدت نتائج الدراسة الميدانية ان (٨٨) مبحوثة من المجموع الكلي لوحدات العينة كانت مكانتهن وسطى وبنسبة (٤٤%)، اذ ان (١٦) مبحوثة من ذوات المكانة الوسطى وبنسبة (١٨,٢%) لديهن قدرة ضعيفة على إتخاذ القرار الاسري، مقابل (٦٧) مبحوثة في نفس المكانة الاجتماعية وبنسبة (٧٦,١%) لديهن قدرة متوسطة على إتخاذ القرار في اسرتها، في حين كانت (٥) مبحوثات من ذوات المكانة الوسطى وبنسبة (٥,٧%) لديهن قدرة عالية على إتخاذ القرار في الاسرة.

كما تشير نتائج الدراسة الميدانية الى ان (٩٩) مبحوثة من المجموع الكلي لوحدات العينة كانت مكانتهن الاجتماعية متواضعة، وكانت (٣٨) مبحوثة من ذوات المكانة المتواضعة وبنسبة (٣٨,٤%)

قدرتهن ضعيفة على إتخاذ القرار الاسري، بينما كانت (٥٦) مبحوثة من ذوات المكانة المتواضعة وبنسبة (٥٦,٥%) قدرتهن متوسطة على إتخاذ القرار الاسري، وكانت (٥) مبحوثات وبنسبة (٥,١%) من ذوات المكانة المتواضعة لديهن قدرة عالية على إتخاذ القرار الاسري.

والملاحظ من هذه النتائج ان إجابات النساء ذوات المكانة الوسطى والمتواضعة قد سجلت اعلى نسبة لها في القدرة المتوسطة على إتخاذ القرار الاسري واقل نسبة لها في القدرة المرتفعة على إتخاذ القرار الاسري. مما يؤكد تأثير العوامل او المتغيرات المكونة لمكانة المرأة سلباً في قدرتها على إتخاذ القرار من (انخفاض الدخل الشهري والمستوى التعليمي وعدم اشغالها لمهن قيادية والمستوى الاجتماعي المتوسط او المتواضع ومتوسط عمرها الذي لايؤهلها لإتخاذ القرار بصورة منفردة).

ونلاحظ من المؤشرات الميدانية آنفة الذكر ان اغلب نساء العينة كنُ في مكانة متواضعة، مما يؤكد نظرة المجتمع التقليدي للمرأة كونها في مكانة اقل من مكانة الرجل حتى لو تعددت أدوارها وقامت بأدوار الرجل لان الجانب الستاتيكي لبنية المجتمع الذي تمثلهُ في هذه الدراسة مكانة المرأة الاجتماعية وما يحيط بها من قيم ومعتقدات تمثل ثقافة المجتمع ونظرتهِ للمرأة لا يتغير بنفس السرعة التي يتغير فيها الجانب الديناميكي المتمثل بأدوار المرأة المتعددة في مؤسسات مجتمعنا العراقي. كما تعكس المكانة الوسطى لوحدات العينة ما حصل من تغيير في بنية المجتمع العراقي ادى الى ارتفاع مكانة المرأة الاجتماعية، ونلاحظ ايضاً ان وحدات العينة من ذوات المكانة المرتفعة يمثلن العدد الاقل في العينة نتيجة لطبيعة التنمية الحاصلة في مجتمعنا وما يصادفها من تلكؤ بسبب الازمات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تعصف بمجتمعنا وتؤثر تأثيراً سلبياً في مؤسساته المختلفة كما ذكرنا سابقاً(*).

وقد لاحظنا من النتائج المؤشرة في الدراسة الميدانية ان قدرة المرأة على إتخاذ القرار الاسري كانت متوسطة عند (١٣٢) مبحوثة من المجموع الكلي لوحدات العينة التي تمثل اكثر من نصف وحدات العينة، وهذه النتيجة مرتبطة بمكانة المرأة الاجتماعية كما ذكرنا سابقاً وما تحتويه من متغيرات اجتماعية وثقافية واقتصادية تؤثر بصورة مباشرة او غير مباشرة في قدرتها على إتخاذ القرارات الخاصة بكيان اسرتها كما ان لتغيير السلطة الابوية في الاسرة الى سلطة حوار ومناقشة يساعد على

(*) ينظر في ذلك الفصل الثالث:- المبحث الثاني والمبحث الثالث.

تنامي دور المرأة في اتخاذها للقرار الاسري، فضلاً عن علاقتها الزوجية المرتبطة بنظرة زوجها لها ومدى استجابتهِ وتشجيعه لفكرة مشاركة الزوجة في إتخاذ القرارات الاسرية ومدى تقبل افراد الاسرة لقرارات المرأة وتطبيقها فكل هذهِ الامور تؤثر وتتأثر بمكانة المرأة في اسرتها ومجتمعها.

وبعد تطبيق قانون تحليل التباين الاحادي (ANOVA) لمعرفة الفرق المعنوي بين مكانات المبحوثات ومدى قدرتهن على إتخاذ القرار على المستوى الاسري لم نجد فرقاً معنوياً بين مكانة المرأة الاجتماعية وقدرتها على إتخاذ القرار أسرياً لان القيمة المحسوبة (١,٤) هي أصغر من القيمة الجدولية (٣) على مستوى ثقة (٩٥%) ودرجتي حرية (١٩٧,٢٢).

المبحث الثاني:- المرأة وإتخاذ القرار في ضمن البناء التربوي

يُعد التعليم من أهم مؤشرات التقدم والنمو في المجتمعات الانسانية فهو مصدر اساسي ومهم لعملية التنمية، وتأتي أهميتهُ من انهُ يحدث بأستمرار أولويات واهتمامات جديدة بل ووظائف حديثة تساعد على الاستقرار الاجتماعي فهو وسيلة لتقدم الفرد من خلال شغلهِ لوظائف جديدة والحصول على فرص أفضل للمعيشة. كما أشار دور كايم الى ان التعليم عملية اجتماعية تساعد على ربط انظمة المجتمع وتوظيفها لتقديم المجتمع واحداث التماسك الاجتماعي وحفظ كيان المجتمع[1].

ومن خلال ما تقدم نجد ان مساهمة المرأة في العملية التعليمية والتربوية في المجتمع من خلال شغلها لمراكز اتخاذ القرار فيها سيؤدي بالطبع الى احداث تغييرات ايجابية في المسيرة التنموية للمجتمع، فضلاً عن ان الصورة الايجابية لمتخذات القرار التربوي ستنعكس على طالبات العلم وتنمي لديهم الأدراك والوعي بأهمية تحمل المسؤولية التربوية من خلال مشاركتهن في إتخاذ القرار التي تهدف الى التقدم العلمي والمعرفي المنشود لأفراد المجتمع.

ومن هنا جاءت أهمية تطبيقنا الميداني لموضوع المرأة واتخاذها للقرار في ضمن البناء التربوي للمجتمع العراقي إذ سنحاول الاستدلال من خلالهِ على أهمية المؤسسة التعليمية بما تحويه من مناهج وانظمة أدارية وشخصيات قيادية في تعزيز قدرة المرأة على المشاركة في اتخاذ القرار.

جدول (١٤)

يعرض إجابات وحدات العينة بشأن مدى مشاركة المرأة في إتخاذ القرارات في ضمن البناء التربوي

الاجابات / البناء التربوي	نعم	%	احياناً	%	لا	%	المجموع	%
الاطلاع على كتب أو مصادر علمية شجعتك على إتخاذ القرار	٨٣	٤١,٥	٥١	٢٥,٥	٦٦	٣٣	٢٠٠	%١٠٠
التأثر بشخصيات تربوية شجعتك على إتخاذ القرار	٦٣	٣١,٥	٦٣	٣١,٥	٧٤	٣٧	٢٠٠	%١٠٠
دور المدرسين والمدرسات في التشجيع على المشاركة بإتخاذ القرار	٥١	٢٥,٥	٦٧	٣٣,٥	٨٢	٤١	٢٠٠	%١٠٠
المساهمة بالنشاطات التعليمية في التشجيع على إتخاذ القرار	٤١	٢٠,٥	٥١	٢٥,٥	١٠٨	٥٤	٢٠٠	%١٠٠

[1] عفاف محمد حسين زيدان، التعليم ومشاركة المرأة في التنمية، مصدر سابق، ص٧٨-٧٩.

تراست لجنة طلابية قمت من خلالها بإتخاذ القرار.	٣٧	١٨,٥	٣٨	١٩	١٢٥	٦٢,٥	٢٠٠	%١٠٠
تغيير القدرة على إتخاذ القرار بعد الوصول الى مرحلة متقدمة من التعليم	١٠٩	٥٤,٥	٣٨	١٩	٥٣	٢٦,٥	٢٠٠	%١٠٠
حصول المرأة على شهادة علمية منحها دوراً في إتخاذ القرارات	٤٢	٢١	١٠٦	٥٣	٥٢	٢٦	٢٠٠	%١٠٠
دور النظام التربوي في العراق على تشجيع وتأهيل المرأة على إتخاذ القرار	١٤١	٧٠,٥	٤٧	٢٣	١٢	٦	٢٠٠	%١٠٠

تشير نتائج الدراسة الميدانية الموضحة في الجدول (١٤) الى ان (٨٣) مبحوثة من المجموع الكلي لوحدات العينة وبنسبة (٤١,٥) أكدت انها درست أو اطلعت على مصادر علمية شجعتها على إتخاذ القرار، وأن (٥١) مبحوثة وبنسبة (٢٥,٥%) أشارت أنها أحياناً قرأت أو اطلعت على كتبٍ شجعتها على اتخاذها للقرار، في حين اكدت (٦٦) مبحوثة وبنسبة (٣٣%) انها لم تطلع او تدرس كتباً او مصادر تشجعها على إتخاذ القرار. وبعد اجراء اختبار مربع كاي لعينة واحدة لمعرفة الفرق المعنوي بين إجابات المبحوثات وجدنا أن القيمة المحسوبة (٧,٦) أكبر من القيمة الجدولية (٥,٩٩١) على مستوى ثقة (٩٥%) ودرجة حرية (٢).

وعليهِ فأن هناك فرقاً معنوياً بين إجابات المبحوثات لصالح المبحوثات اللواتي إطلعن على مصادر أو كتبٍ علمية شجعتهن على إتخاذ القرار.

كما تبين دراستنا الميدانية ان هناك شخصيات تربوية اثرت في تشجيع (٦٣) مبحوثة من وحدات العينة وبنسبة (٣١,٥%) على إتخاذ القرار. بينما اثرت شخصيات تربوية في بعض الاحيان في (٦٣) مبحوثة وبنسبة (٣١,٥%) لتشجيعها على إتخاذ القرار، أما اللواتي لم تؤثر فيهن شخصيات تربوية تشجعهن على إتخاذ القرار فقد كُنَّ (٧٤) مبحوثة من وحدات العينة وبنسبة (٣٧%). وبعد اجراء اختبار مربع كاي لعينة واحدة لمعرفة الفرق المعنوي بين إجابات المبحوثات وجدنا أن القيمة المحسوبة (١,١) أصغر من القيمة الجدولية (٥,٩٩١) على مستوى ثقة (٩٥%) ودرجة حرية (٢) وعليه فأنه لا يوجد فرق معنوي بين إجابات المبحوثات.

وقد أكدت (٥١) مبحوثة من المجموع الكلي لوحدات العينة وبنسبة (٢٥,٥%) ان هناك مدرسين ومدرسات ساهموا في رسم مشاركتهن في إتخاذ القرار، بينما اجابت (٦٧) مبحوثة وبنسبة

(٣٣,٥%) ان المدرسين والمدرسات احياناً ما كان لهم دورٌ في تشجيع المبحوثات على إتخاذ القرار، كما اوضحت (٨٢) مبحوثة وبنسبة (٤١%) انهُ لم يكن هناك دورُ يذكر للمدرسين والمدرسات في تشجيعهن على إتخاذ القرار. وبعد اجراء اختبار مربع كاي لعينة واحدة لمعرفة الفرق المعنوي بين إجابات المبحوثات وجدنا أن القيمة المحسوبة (٧,١) أكبر من القيمة الجدولية (٥,٩٩١) على مستوى ثقة (٩٥%) ودرجة حرية (٢) وعليه فأنه يوجد فرق بين إجابات المبحوثات لصالح المبحوثات اللواتي اجبن بعدم وجود دور يُذكر للمدرسين أو المدرسات وتشجيعهن على إتخاذ القرار.

ونلاحظ من إجابة المبحوثات على الاسئلة الثلاثة سابقة الذكر ان هناك عوامل تربوية خارجية تؤثر في رسم شخصية المرأة وهي المناهج العلمية، والشخصيات التربوية والمدرسون او المدرسات وهذه العوامل تمثل القنوات التربوية التي تنصهر في بوتقة المدرسة كونها مؤسسة اجتماعية رسمية تهتم بتنمية شخصية الفتاة من جميع جوانبها العقلية والخلقية والاجتماعية والجسدية، وبما انها تقوم بوظيفة نقل التراث الثقافي من الاجيال الماضية الى الاجيال الحاضرة[1]، فتكون قدرة المرأة على إتخاذ القرار وتشجيعها عليهِ متوقفة على ما تتلقاهُ من قنوات هذه المؤسسة الاجتماعية، فنتائج دراستنا الميدانية اثبتت ان هذه العوامل التربوية اثرت نسبياً في تشجيع المرأة على إتخاذ القرار لانها اي (هذه العوامل) لا تمثل فقط ثقافة مجتمعنا بل تمثل ايضاً جميع التغيرات التي طرأت على البنى الاجتماعية لمجتمعنا والتي كانت في الأغلب لصالح المرأة.

أما السؤال الخاص بمساهمة المبحوثات بنشاطات مدرسية او جامعية تشجع المرأة على إتخاذ القرار، فقد اشارت نتائج الدراسة الميدانية الى ان (٤١) مبحوثة من المجموع الكلي لوحدات العينة وبنسبة (٢٠,٥%) اجابت بـ (نعم) على السؤال المذكور، و(٥١) مبحوثة وبنسبة (٢٥,٥%) اجابت بـ (احياناً) على نفس السؤال، في حين اجابت بـ (لا) على هذا السؤال (١٠٨) مبحوثة وبنسبة (٥٤%).

وفيما يخص النتائج المتعلقة بترأس المبحوثات للجان طلابية استطعن من خلالها إتخاذ القرار فقد اجابت (٣٧) مبحوثة من المجموع الكلي لوحدات العينة وبنسبة (١٨,٥%) بـ (نعم)، بينما اجابت

[1] د.عبد العزيز صالح، التربية وطرق التدريس، الجزء الاول، (القاهرة، دار المعارف)، ١٩٧٤، ص٢٢٣.

بـ احياناً (٣٨) مبحوثة وبنسبة (١٩%)، واجابت (١٢٥) مبحوثة وبنسبة (٦٢,٥%) بـ (لا) على السؤال المذكور آنفاً.

وتعكس إجابات وحدات العينة بـ (لا) بشأن السؤالين السابقين، تأثير العامل الذاتي المتمثل برؤية المرأة لذاتها وللآخر وبتكوين شخصيتها، وهو حصيلة ثقافة مجتمعنا المتمثلة بأساليب التنشئة الاسرية والقيم والعادات الاجتماعية وانظمة التربية والتعليم التي تؤثر في رسم شخصية المرأة الاتكالية والمعتمدة على الرجل كونه صاحب السلطة عليها[١] مما يؤدي الى ضعف ثقتها بنفسها لاداء ادوارٍ قيادية لانها ادوار خاصة بالرجل، وبذلك تنشأ المرأة في مراحل تعليمها المختلفة على قدرةٍ متواضعةٍ لإتخاذ القرار.

أما إجابات المبحوثات عن العلاقة بين وصولهن لمرحلة متقدمة من التعليم وبين التغيير الذي حصل في قدرتهن على إتخاذ القرار، فقد اجابت (١٠٩) مبحوثة من المجموع الكلي لوحدات العينة وبنسبة (٥٤,٥%) بـ (نعم)، مقابل (٣٨) مبحوثة وبنسبة (١٩%) اجابت بـ (أحياناً)، كما اجابت بـ (لا) (٥٣) مبحوثة وبنسبة (٢٦,٥%).

ان هذا التغيير في قدرة نسبة كبيرة من وحدات العينة على إتخاذ القرار الناتج عن وصولهن لمستوى تعليمي متقدم هو نتيجة طبيعية لزيادة ثقافتهن المجتمعية والعلمية وزيادة وعيهن بأهمية المشاركة في إتخاذ القرار، مما يؤكد اهمية متغير التعليم كونه يؤثر في تحديد مكانة المرأة وتغيير نظرة المجتمع لها.

كما أشارت نتائج الدراسة الميدانية بشأن العلاقة بين حصول المرأة على شهادة علمية والدور المهم في إتخاذ القرار، فقد اجابت (١٤١) مبحوثة من المجموع الكلي لوحدات العينة بـ (نعم) وبنسبة (٧٠,٥%)، في حين اجابت (٤٧) مبحوثة بـ (أحياناً) وبنسبة (٢٣%)، كما اجابت (١٢) مبحوثة بـ (لا) وبنسبة (٦%).

ان إجابات اغلب وحدات العينة بـ (نعم) على السؤال السابق انما هي انعكاس واضح عن انطباع المبحوثات لمفهوم التعليم ووعيهن بأهميتهِ فاذا لم تستطع بعضهن من الوصول الى مستوى تعليمي جيد فأنها بأجابتها هذه ستحاول توفير الفرصة لابنتها للحصول على قسط جيد من التعليم،

[١] أحمد الصياوي، تطور مفهوم تكافؤ الفرص التعليمية، (مجلة الفكر العربي، العدد ٢٤، بيروت)، ١٩٨٤، ص٩٥.

فضلاً عن أدراك المبحوثات للدور المؤثر الذي يؤديهِ التعليم في زيادة خبرة الفرد الحياتية التي تؤهلهُ وتزيد من قدرتهِ على إتخاذ القرار، وهذ الادراك لدى المبحوثات جاء من تجربتهن الشخصية سواء كانت ايجابية كونهن متعلمات او سلبية كونهن لم يصلن الى مستوى تعليمي مناسب.

واتاحة فرص عمل افضل تؤهل الفرد لاشغال مراكز إتخاذ القرار في مؤسسات المجتمع المختلفة.

وفيما يتعلق باعتقاد المبحوثات بتأثير النظام التربوي التعليمي في العراق بما يتضمنهُ من مناهج تربوية في تشجيع وتأهيل المرأة لإتخاذ القرار، أجابت بـ (نعم) (٤٢) مبحوثة من المجموع الكلي لوحدات العينة وبنسبة (٢١%)، وبـ (أحياناً) (١٠٦) مبحوثة وبنسبة (٥٣%)، وبـ (لا) (٥٢) مبحوثة وبنسبة (٢٦%). فعلى الرغم من الانجازات التي حققها النظام التربوي في العراق من محوٍ للامية وتعليم الزامي إلا انهُ في الحقب الثلاثة الاخيرة تعرض الى عقباتٍ اقتصادية وسياسية واجتماعية أدت الى تحديد دورهِ في الرقي ببناء شخصية الفرد العراقي وبضمنها شخصية المرأة وما تحتاجهُ من رفع قدراتها ومهاراتها خاصةً قدرتها على إتخاذ القرار. وهذا الاعتقاد السلبي لاكثر من ثلث وحدات العينة للنظام التربوي في العراق، جعل منهُ معوقاً أمام مساهمة وتأهيل المرأة في إتخاذ القرار.

جدول (١٥)

يوضح المجالات التي ازدادت فيها قدرة المرأة على إتخاذ القرار نتيجة ارتفاع مستواها التعليمي بحسب إجابات (١٠٩) مبحوثة

المجالات	العدد	النسبة المئوية
الاسرة	٨٢	%٤١
العمل	٦	%٣
كلاهما	٢١	%١٠,٥
اخرى تذكر	.	.
المجموع	**١٠٩**	**%١٠٠**

تظهر نتائج الدراسة الميدانية الموضحة في الجدول (١٥) ان هناك تغيراً قد حدث في قدرة المرأة على إتخاذ القرار في مجالات حياتها الرئيسة نتيجة لارتفاع مستواها التعليمي، فقد اجابت (٨٢) مبحوثة من مجموع (١٠٩) مبحوثة وبنسبة (٤١%) ان قدرتهن على إتخاذ القرار قد ارتفعت في

مجال الاسرة، في حين اجابت (٦) مبحوثات وبنسبة (٣%) ان قدرتهن على إتخاذ القرار ارتفعت في مجال العمل، واخيراً اجابت (٢١) مبحوثة وبنسبة (١٠,٥%) ان التغيير في قدرتهن حدث في مجالي الاسرة والعمل ولم تسجل مجالاتٍ اخرى لارتفاع قدرة المرأة على إتخاذ القرار.

وهنا يؤدي التعليم دوراً مهماً في رفع قدرة المرأة على إتخاذ القرار لانه زاد من وعيها وادراكها ورفع من مكانتها في اسرتها وعملها على حدٍ سواء بعده عاملاً مهماً في تكوين مكانة الفرد في مجتمعهِ هذا من جهة، ومن جهة ثانية فأنهُ اي (التعليم) يعد عامل قوةٍ للمرأة، فالقوة هي التمكين لانجاز شئٍ ما، والتمكين هو توفير الوسائل الثقافية والتعليمية والمادية حتى يتمكن الافراد من المشاركة في إتخاذ القرار والتحكم بالموارد التي تعنيهم[١] وبذلك فهو عامل قوة وتمكين للمرأة.

والملاحظ من النتائج الميدانية ان إتخاذ القرار في الاسرة شغل النسبة الاكبر من إجابات المبحوثات وهو مؤشرٌ ايجابيٌ لواقع المرأة، لانها المؤسسة الرئيسة والاولى في بناء شخصية الفرد وتحديد مكانتهِ وأدواره التي قد تتوسع لتشمل مؤسسة العمل وغيرها من المؤسسات الاجتماعية وبذلك تستطيع المرأة ان تشارك في تحديد مصيرها ومصير أطفالها، أما مجال العمل فقد شغل اقل نسبة من إجابات المبحوثات لوجود عوامل أخرى ضمن مؤسسة العمل تحدد قدرة المرأة على إتخاذ القرار. كما تمكنت المرأة بفضل تعليمها من المشاركة في إتخاذ القرار على صعيد الاسرة والعمل في آنٍ واحد ولو بنسبة متواضعة لكنهُ يُعد انجازاً مقارنةً بالظروف الامنية والاقتصادية والسياسية الصعبة والمعقدة التي يمربها مجتمعنا العراقي.

[١] المؤتمر العربي الاقليمي، التعليم للجميع في إطار العمل العربي وتجديد الألتزام، القاهرة، ٢٠٠٠، ص٤.

جدول (١٦)(*)

يوضح التسلسل المرتبي للاسباب التي تجعل قرارات المرأة نافذة ومُطاعة بحسب آراء وحدات العينة

اسباب جعل قرارات المرأة ونافذة ومطاعة	التسلسل المرتبي	التكرار	النسبة المئوية
متعلمة ومثقفة (حاصلة على شهادة)	١	١٢٦	%٦٣
تنفقين على أسرتك	٢	٨٠	%٤٠
آراؤك سديدة وكلمتك مسموعة	٣	٧٠	%٣٥
كبيرة في العمر	٤	٣٢	%١٦
لك مركز اجتماعي مرموق	٥	١٥	%٧,٥

تشير نتائج الدراسة الميدانية الخاصة بمعرفة آراء المبحوثات بشأن ما هية الاسباب المؤثرة في تنفيذ وطاعة قرارات المرأة وكما هو موضح في الجدول (١٦)، لأن المرأة متعلمة ومثقفة (حاصلة على شهادة) شغل المرتبة الاولى وبنسبة (٦٣%)، وفي المرتبة الثانية لان المرأة تنفق على أسرتها بنسبة (٤٠%)، أما المرتبة الثالثة فقد شغلها سبب الآراء السديدة للمرأة وكلمتها والمسموعة وبنسبة (٣٥%)، وشغل المرتبة الرابعة سبب المرأة الكبيرة في العمر بنسبة (١٦%)، اما المركز الاجتماعي المرموق فقد جاء في المرتبة الاخيرة بنسبة (٧,٥%).

ومن مراجعة التسلسل المرتبي لهذه الاسباب نلاحظ ان الاختيار الاهم وقع على تعليم وثقافة المرأة كونهُ العامل الاساس في تأهيلها وتدريبها على إتخاذ القرار ودخول مجالات الحياة المختلفة من ناحية، ويرفع من شأنها في اسرتها ويغير نظرة الرجل عنها من ناحية ثانية، وفي الطرف الآخر شغل المركز الاجتماعي المرموق المرتبة الاخيرة، لان الرجل الشرقي يبقى ينظر للمرأة على انها زوجة مثالية تلبي حاجات زوجها وتطيعهُ وأماً مثالية في التفرغ لتربية أبنائها، مهما أرتفعت مكانتها الاجتماعية خارج بيتها، وكذلك حال المرأة في نظرتها لذاتها ولدورها التقليدي المثالي في اسرتها.

كما ان الانفاق على الاسرة جاء في المرتبة الثانية من اعتقادات المبحوثات، وذلك يأتي من أهمية عمل المرأة كونهُ يؤدي دوراً مهماً في تغيير النمط التسلطي الابوي في الاسرة من خلال

(*) يشير الجدول (١٦) الى عدد التكرارات وليس الى عدد المبحوثات فقد تختار المبحوثة اكثر من اجابة واحدة، وتطبق هذه الملاحظة على جميع جداول التسلسل المرتبي الآتية.

المشاركة في أهم عملية لديمومة الاسرة الا وهي اعالة الاسرة اذ توفر هذه المشاركة فرصة جيدة للمرأة لابداء رأيها في القرارات الاقتصادية والمصيرية المتعلقة بأسرتها.

جدول (١٧)

يوضح طبيعة العلاقة بين مكانة المرأة الأجتماعية ومدى قدرتها على إتخاذ القرار في ضمن البناء التربوي

القدرة على اتخاذ القرار التربوي / المكانة الاجتماعية للمرأة	قدرة ضعيفة		قدرة متوسطة		قدرة عالية		المجموع	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
مكانة مرتفعة	٣	٢٣,١	٣	٢٣,١	٧	٥٣,٨	١٣	%٦,٥
مكانة وسطى	٢٥	٢٨,٤	٤٠	٤٥,٥	٢٣	٢٦,١	٨٨	%٤٤
مكانة متواضعة	٣٠	٣٠,٣	٤٧	٤٧,٥	٢٢	٢٢,٢	٩٩	%٤٩,٥
المجموع	٥٨	٢٩	٩٠	٤٥	٥٢	٢٦	٢٠٠	%١٠٠

قيمة (f) المحتسبة من قانون تحليل التباين الأحادي = (٣,٢٢٨)

قيمة (الترابط التوافقي) = (+٠,١)

تشير نتائج الدراسة الميدانية المتعلقة بتأثير المكانة الاجتماعية في قدرة المرأة على إتخاذ القرار التربوي وكما هو موضح في الجدول (١٧) الى ان (٣) مبحوثات وبنسبة (٢٣,١%) من ذوات المكانة المرتفعة والبالغ عددهن (١٣) مبحوثة كانت قدرتهن ضعيفة على إتخاذ القرار التربوي، ونفس النسبة من المبحوثات كانت قدرتهن متوسطة على إتخاذ القرار التربوي أما مَنْ لديهن قدرة مرتفعة على إتخاذ القرار التربوي من ذوات المكانة المرتفعة فقد كُنَّ (٧) مبحوثات وبنسبة (٥٣,٨%) وتبين إجابات المبحوثات المذكورة آنفاً ان قدرة المرأة العالية على إتخاذ القرار قد سجلت أعلى نسبة لها، وتساوت القدرة الضعيفة مع المتوسطة في النسب وهذا دليل على العلاقة الايجابية بين مكانة المرأة الاجتماعية وقدرتها على إتخاذ القرار التربوي فمكانة المرأة لا تقتصر فقط على مكونات المكانة المرتفعة في المجتمع بل تعكس وعي المرأة وثقافتها وطريقة تفكيرها وادراكها لاهمية العملية التربوية وأهمية دورها في هذهِ العملية مما يؤدي الى تطور قدرتها على إتخاذ القرار في هذا المجال ومن ثم ارتقاءها الى مراكز إتخاذ القرار التربوي.

كما اوضحت النتائج ان وحدات العينة من ذوات المكانة الوسطى البالغ (٨٨) مبحوثة كانت (٢٥) مبحوثة منهن وبنسبة (٢٨,٤%) لديهن قدرة ضعيفة على إتخاذ القرار التربوي، كما تبين ان (٤٠) مبحوثة وبنسبة (٤٥,٥%) لديهن قدرة متوسطة على إتخاذ القرار التربوي، في حين كانت (٢٣) مبحوثة وبنسبة (٢٦,١%) لديهن قدرة العالية على إتخاذ القرار التربوي، وتبين لنا من النتائج المذكورة ان المرأة ذات المكانة الوسطى سجلت اعلى نسبة لها في القدرة المتوسطة على إتخاذ القرار التربوي مع تقارب في نسب القدرة المنخفضة والقدرة العالية على إتخاذ القرار. وهي نتيجة جيدة لصالح وضع المرأة في مجتمعنا لان ذلك يعني ان المرأة مع توسط مكانتها الاجتماعية الا انها تؤدي دوراً فاعلاً في المجال التربوي الذي يُعد أساساً في عملية التنمية والتغير الاجتماعي الهادف.

أما وحدات العينة من ذوات المكانة المتواضعة البالغ عددهن من (٩٩) مبحوثة فقد كانت (٣٠) مبحوثة منهن وبنسبة (٣٠,٣%) لديهن قدرة منخفضة على إتخاذ القرار التربوي، و(٤٧) مبحوثة في نفس المكانة وبنسبة (٤٧,٥%) لديهن قدرة متوسطة على إتخاذ القرار التربوي، في حين كانت (٢٢) مبحوثة في هذه المكانة وبنسبة (٢٢,٢%) لديهن قدرة مرتفعة على إتخاذ القرار التربوي. وهذه النتائج توضح ان اعلى نسبة لإتخاذ القرار كانت في القدرة المتوسطة لاتخاذهِ واقل نسبة لإتخاذ القرار كانت في القدرة العالية لاتخاذهِ، وهي نتيجة تعكس تطور دور المرأة العراقية في البناء التربوي وبذلك تجسد دور المرأة كونها أماً ومربية ومتفاعلة مع العملية التربوية من خلال متابعة اطفالها في دراستهم ومواصلة علاقتها بالمدرسة من خلال مجالس أولياء الأمور. فتغلغلت فكرة التعليم في وعي المرأة الثقافي حتى وان كانت في مكانة متواضعة في المجتمع.

ومن خلال ملاحظتنا لنتائج الجدول السابق وجدنا ان مايقارب من نصف وحدات العينة لديهن قدرة متوسطة على إتخاذ القرار التربوي، تقابلها نسبتان متقاربتان ممن لديهن قدرة ضعيفة عالية لإتخاذ القرار التربوي.

وبعد تطبيق قانون تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لمعرفة الفرق المعنوي بين مكانة المبحوثات ومدى قدرتهن على إتخاذ القرار في ضمن البناء التربوي وجدنا فرقاً معنوياً دالاً قيمتهٌ (٣,٢٢٨) وهي قيمة أكبر من القيمة الجدولية (٣) على مستوى ثقة (٩٥%) ودرجتي حرية

(١٩٧,٢). لصالح المبحوثات اللواتي يشغلن مكانة مرتفعة ووسطى في العينة. مما يؤكد التأثير الأيجابي لمكانة المرأة في قدرتها على إتخاذ القرار التربوي.

ولمعرفة مدى العلاقة بين مكانة المرأة الاجتماعية ومدى قدرتها على إتخاذ القرار طبقت الدراسة قانون الترابط التوافقي (يول وكندال) فوجدنا أن هناك ترابطاً ايجابياً ضعيفاً قيمتهُ (+٠,١) بين مكانة المرأة الاجتماعية وقدرتها على إتخاذ القرار في ضمن البناء التربوي.

المبحث الثالث:- المرأة وإتخاذ القرار في ضمن البناء الاقتصادي

ان العمل الاقتصادي المربح والمثمر والمبدع، هو حق لكل إنسان بالغ في المجتمع، ذكراً وأنثى، وهو يرفع من شأنه ويؤمن إستقلاليتهُ المادية ويشارك في تحقيقهِ للذات. كما أن العمل واجب على كل إنسان من أجل دفع عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع[1] والتنمية الحقيقية المستقلة تكون بمشاركة المرأة في اتخاذ القرار بشأن ترشيد مسيرة هذهِ العملية ويكون ذلك بتمكينها من اشغال مراكز اتخاذ القرار في المؤسسات الاقتصادية.

ومن هذا المنطلق جاء اهتمام الدراسة الميدانية الحالية بواقع اتخاذ المرأة للقرار في ضمن البناء الاقتصادي عن طريق التعرف على آراء وحدات العينة بشأن فاعلية دور المرأة في المؤسسة الاقتصادية الرسمية ومدى إسهام عمل المرأة في رفع مكانتها وقدرتها على إتخاذ القرار الوظيفي، ومدى افساح الفرص أمامها لتظهر كفاءتها وقابليتها على الأبداع في هذا المجال مقارنةً بالفرص المتاحة أمام الرجل.

جدول (١٨)

يعرض إجابات وحدات العينة بشأن مدى مشاركة المرأة في إتخاذ القرارات في ضمن البناء الاقتصادي

الاجابات / البناء الاقتصادي	نعم	%	أحياناً	%	لا	%	المجموع	%
التغيرات الاقتصادية التي شهدها المجتمع تؤثر في إتخاذ المرأة للقرارات في المجالات المختلفة	١٠٦	٥٣	٧٨	٣٩	١٦	٨	٢٠٠	١٠٠
الفرص المتاحة للمرأة لإتخاذ القرار في مجال العمل الوظيفي هي نفسها المتاحة للرجل.	٣٨	١٩	٨٦	٤٣	٧٦	٣٨	٢٠٠	١٠٠
لدخول المرأة في الاعمال الوظيفية والمهنية تأثيراً ايجابياً في اتخاذها للقرارات	١٠٥	٥٢,٥	٧٣	٣٦,٥	٢٢	١١	٢٠٠	١٠٠
استطاعت المرأة في مجال العمل الوظيفي ان تتخذ قرارات اقتصادية ناجحة	٨٢	٤١	١٠١	٥٠,٥	١٧	٨,٥	٢٠٠	١٠٠

[1] هدى، زريق، دور المرأة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلدان العربية، كتاب المرأة العربية بين ثقل الواقع وتطلعات التحرير، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية)، ١٩٩٣، ص١١٤.

تشير نتائج الدراسة الميدانية الموضحة في الجدول (١٨) الى ان (١٠٦) مبحوثة من المجموع الكلي لوحدات العينة وبنسبة (٥٣%) ذكرن ان التغييرات الاقتصادية التي شهدها المجتمع العراقي تؤثر في إتخاذ المرأة للقرارات في المجالات كافة، في حين ذكرت (٧٨) مبحوثة وبنسبة (٣٩%) ان هذه التغييرات تؤثر أحياناً، في قرارات المرأة، كما اوضحت (١٦) مبحوثة وبنسبة (٨%) أنه لا يوجد تأثير للتغيرات الاقتصادية في إتخاذ المرأة للقرارات.

وتظهر هذه النتائج ان اكثر من نصف وحدات العينة أكدت ان التغيرات الاقتصادية أثرت في إتخاذ المرأة للقرار، مما يؤكد حقيقة ان النظام الاقتصادي وما يصاحبه من تغيرات سواء كانت سلبية أم إيجابية يؤثر بشكل مباشر في تحديد فرص ومجالات عمل الأفراد وقدراتهم الإنتاجية لانه مرتبط ومتفاعل مع البُنى الأساسية في المجتمع فدخل الأسرة وكفاءة المؤسسة التربوية والصحية وغيرها من المؤسسات مرتبطة بالنظام الاقتصادي مما تؤهل الفرد لإشغال أدوار اجتماعية يساهم من خلالها في تنمية مجتمعهِ اقتصادياً واجتماعياً، ولاهمية الأدوار المزدوجة التي تؤديها المرأة في مجتمعها فأنها تتأثر بطبيعة هذه التغيرات الاقتصادية خاصةً في تحديد قدرتها على إتخاذ القرار، وسنوضح طبيعة تأثير التغيرات في الجدول (١٩).

وفيما يتعلق بالأجابات عن مدى تساوي الفرص الوظيفية بين المرأة والرجل فيما يخص إتخاذ القرارات أجابت (٣٨) مبحوثة من المجموع الكلي لوحدات العينة وبنسبة (١٩%) بتكافؤ هذه الفرص، بينما أجابت (٨٦) مبحوثة وبنسبة (٤٣%) بأن التساوي يتحقق أحياناً بين المرأة والرجل في فرص إتخاذ القرار في العمل، وبحسب الظروف والمستجدات الوظيفية وأجابت (٧٦) مبحوثة وبنسبة (٣٨%) بعدم تساوي هذه الفرص بين المرأة والرجل[*].

وبعد إجراء اختبار الفرق المعنوي بين إجابات المبحوثات بشأن مدى وجود تساوي في فرص العمل بين المرأة والرجل أم لا وجدنا أن هناك فرقاً معنوياً قيمته (١٩,١) درجة على مستوى ثقة (٩٥%) وبدرجة حرية (٢) وقيمة جدولية (٥,٩٩١) مما يؤكد ان الفرص المتاحة للمرأة في العمل الى حدٍ ما هي ليست نفسها المتاحة للرجل وهذا ما يوضح حقيقة ان المرأة تواجه عقبات للوصول الى مراكز إتخاذ القرار الوظيفي وهذا ما سيتم توضيحه في تحليلنا للجدول (٢٢).

[*] يراجع الفصل الرابع، المبحث الثالث، ص ١١٠.

وفيما يخص اعتقاد المبحوثات بشأن التأثير الايجابي لدخول المرأة في الميدان الوظيفي فقد أجابت (١٠٥) مبحوثة من المجموع الكلي لوحدات العينة وبنسبة (٥٢,٥%) بـ (نعم) بشأن الاعتقاد المذكور، كما أجابت (٧٣) مبحوثة وبنسبة (٣٦,٥%) بـ (أحياناً) على نفس الاعتقاد، في حين أجابت (٢٢) مبحوثة وبنسبة (١١%) بـ (لا) على الاعتقاد نفسه.

ومن خلال قراءتنا للنتائج السابقة نجد أن أكثر من نصف وحدات العينة أجابت بوجود علاقة ايجابية بين دخول المرأة بشكل واسع في الاعمال الوظيفية وبين اتخاذها للقرار، وهذه العلاقة توضح أهمية عمل المرأة في تغيير مكانتها الاجتماعية في اسرتها ومجتمعها من جانب وتفعيل وتنمية ادوارها المجتمعية وبضمنها اتخاذها للقرار من جانبٍ آخر.

أما بشأن اعتقاد المبحوثات بمدى إتخاذ المرأة لقرارات اقتصادية ناجحة في مجال عملها الوظيفي أجابت (٨٢) مبحوثة من المجموع الكلي لوحدات العينة وبنسبة (٤١%) ان المرأة قد نجحت في اتخاذها للقرار الاقتصادي، تقابلها (١٠١) مبحوثة وبنسبة (٥٠,٥) يعتقدن بأن المرأة استطاعت أحياناً ان تتخذ قرارات اقتصادية ناجحة، كما أجابت (١٧) مبحوثة وبنسبة (٨,٥%) ان المرأة لم تستطع ان تتخذ قرارات اقتصادية ناجحة في مجال عملها.

ان اعتقاد اكثر من نصف وحدات العينة بأن المرأة نجحت أحياناً في إتخاذ قرارات اقتصادية في مجال عملها الوظيفي مقابل نسبة (٤١%) من اعتقاد المبحوثات بأن المرأة فعلاً قد نجحت في اتخاذها للقرارات الاقتصادية في مجال عملها، توضح لنا نقطة مهمة هي ان المرأة اذا ما هيئت اجتماعياً وثقافياً من خلال قنوات التنشئة الاجتماعية المتمثلة بالتنشئة الأسرية والنظام التعليمي من جانب والفرص الوظيفية لأشغال مراكز إتخاذ القرار من جانب آخر فأنها ستكتسب اتجاهات إيجابية متعددة مثل تحمل المسؤولية والقدرة على الإنجاز والتسامح وحب العمل، مما يحفزها ويوفرها إمكانية جيدة لإتخاذ قرارات صائبة ودقيقة في مجال عملها[١].

[١] للمزيد راجع الفصل الرابع المبحث الثاني، ص ، والمبحث الثالث، ص .

جدول (١٩)
يوضح طبيعة تأثير التغيرات الاقتصادية التي شهدها المجتمع العراقي في إتخاذ المرأة للقرارات في المجالات المختلفة بحسب اعتقاد (١٠٦) مبحوثة

طبيعة تأثير التغيرات الاقتصادية	العدد	النسبة المئوية
ايجابية	٢٤	%٢٣
ايجابية نوعاً ما	٤٦	%٤٣
سلبية	٣٦	%٣٤
المجموع	**١٠٦**	**%١٠٠**

تشير نتائج الجدول (١٩) المتعلقة بطبيعة تأثير التغيرات الاقتصادية في إتخاذ المرأة للقرار ان (٢٤) مبحوثة من مجموع (١٠٦) مبحوثة وبنسبة (٢٣%) أكدت ان التغيرات كانت ايجابية على إتخاذ المرأة للقرار، بينما اوضحت (٤٦) مبحوثة من نفس المجموع وبنسبة (٤٣%) ان هذه التغيرات كانت ايجابية نوعاً ما على إتخاذ المرأة للقرار، في حين اجابت (٣٦) مبحوثة من المجموع نفسه وبنسبة (٣٤%) ان هذه التغيرات كانت سلبية على إتخاذ المرأة للقرار.

ومن ملاحظتنا للنتائج نجد ان النسبة الاكبر من وحدات العينة اكدت ان طبيعة تأثير هذه التغيرات كانت ايجابية او ايجابية نوعاً ما في إتخاذ المرأة للقرار مما يؤكد حقيقة ان التدهور الاقتصادي الكبير في نظامنا الاقتصادي الذي تواصل حتى سقوط نظام الحكم السابق في نيسان ٢٠٠٣ والذي مازالت آثاره السلبية تؤدي الى انخفاض المستوى المعاشي للاسرة فضلاً عن اشكال البطالة وظاهرة الفقر الذي أثقل كاهل المرأة كونها عضواً فاعلاً في اسرتها يقع عليها النصيب الاكبر من تحمل الاعباء الاقتصادية الاسرية من تدبيرها لاوضاع اسرتها المعاشية او زيادة ساعات عملها سواء خارج المنزل او العمل غير النمطي الهادف الى زيادة دخل الاسرة كما أوضحنا ذلك في الجانب النظري من الدراسة، مما اسهم على الرغم من سلبياته الى زيادة خبرة المرأة وأدراكها لما يدور حولها من تغيرات اجتماعية واقتصادية فأزدادت قدرتها على تحمل المسؤولية ومن ثم ازدادت قدرتها على إتخاذ القرار في المجالات المختلفة.

وبالرغم من أن نسبة إجابات المبحوثات على السؤال سابق الذكر بـ (السلبية) لم تتعد (٣٦%) الا انها توضح حقيقة ان هذه التغيرات الاقتصادية وما تحمله من آثار سلبية دفعت الاسرة العراقية الى ترك ابنائها للتعليم لاسيما البنات نتيجة التكاليف المرتفعة للتعليم ولتشغيلهم في اعمال هامشية أو

التسول او الخدمة في المنازل وهذا ما يؤدي بالفتاة الى جعلها انساناً مستغلاً تفتقر للثقافة المجتمعية والوعي بدورها في مجتمعها واهمية تعليمها فتنعكس هذه الصورة على قدراتها الذاتية ومنها قدرتها على إتخاذ القرار.

وبعد تطبيقنا لقانون مربع كاي لعينة واحدة لمعرفة الفرق المعنوي بين إجابات المبحوثات عن السؤال المذكور وجدنا ان هناك فرقاً معنوياً قيمته (٦,٨) درجة على مستوى ثقة (٩٥%) ودرجة حرية (٢) وهذه القيمة اكبر من القيمة الجدولية (٥,٩٩١). وعليه فأن هناك تبايناً في إجابات المبحوثات. لصالح الإجابات الايجابية والايجابية نوعاً ما مقابل الإجابات السلبية. وهذا يعني ان التغيرات الاقتصادية التي شهدها المجتمع العراقي اثرت ايجابياً في إتخاذ المرأة للقرارات في المجالات كافة.

جدول (٣٠)

يوضح الدور الفعلي للمرأة في مجال عملها الوظيفي وما يجب ان يكون عليه بحسب اعتقاد المبحوثات

الدور الوظيفي للمرأة / ماهية الدور	إتخاذ القرار		تنفيذ القرار		إتخاذ القرار وتنفيذه		المجموع	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
دور المرأة الفعلي في مجال عملها الوظيفي	١٩	٩,٥	٨٩	٤٤,٥	٩٢	٤٦	٢٠٠	١٠٠
ما يجب ان يكون عليه دور المرأة الوظيفي	١٢	٦	٤٤	٢٢	١٤٤	٧٢	٢٠٠	١٠٠

اذ تشير النتائج من خلال ملاحظتنا للمؤشرات المعروضة في الجدول (٢٠) نجد أن الغرض من طرح هذين السؤالين يكمن في المقارنة بين واقع المرأة العراقية وطموحها في مجال العمل الوظيفي المتعلقة بأعتقاد وحدات العينة بماهية دور المرأة الفعلي في المجال الوظيفي الى ان (١٩) مبحوثة من المجموع الكلي لوحدات العينة وبنسبة (٩,٥%) أجابت ان الدور الفعلي للمرأة في مجال عملها الوظيفي هو إتخاذ القرار، في حين اجابت (٨٩) مبحوثة وبنسبة (٤٤,٥%) ان دورها الوظيفي الفعلي هو تنفيذ القرار، مقابل (٩٢) مبحوثة وبنسبة (٤٦%) يكمن بأتخاذ القرار وتنفيذهُ معاً.

ونلاحظ ان النسب تقترب من بعضها فيما يخص دور المرأة الوظيفي في تنفيذ القرار وإتخاذ القرار وتنفيذه وتكون في أقل مستوى لها في إتخاذ المرأة للقرار الوظيفي. وهذه النتائج تعكس الواقع

الوظيفي للمرأة الذي تمثله المبحوثات العاملات من خلال عملهن في المؤسسة الاقتصادية ومكانتهن في ضمن التدرج أو الهرم الوظيفي لهذه المؤسسة، فضلاً عن نقل صورة عن الواقع الوظيفي للمرأة في مجتمعنا من خلال إجابات وحدات العينة من ربات البيوت فيما يخص بناتهن وقريباتهن ومعارفهن من نساء عاملات. وهذه النتيجة تؤكد انه على الرغم من اشغال المرأة لاعمال واسعة ومتنوعة ودرجاتٍ وظيفية متعددة الا انها ما تزال في طور التنمية الذاتية والوظيفية تحكمها متغيرات متعددة ذاتية ومجتمعية لتصل الى مراكز إتخاذ القرار في المجال الاقتصادي.

وبعد تطبيق قانون مربع كاي لعينة واحدة لمعرفة الفرق المعنوي بين إجابات المبحوثات وجدنا أن هناك فرقاً معنوياً ذا دلالة إحصائية قيمته (٥١,١) درجة على مستوى ثقة (٩٥%) وبدرجة حرية (٢)، وقيمة جدولية (٥,٩٩١) لصالح المبحوثات اللواتي أجبن على فقرة تنفيذ القرار وإتخاذ القرار وتنفيذه مقابل المبحوثات اللواتي أجبن على فقرة إتخاذ القرار فقط.

أما فيما يتعلق بالفقرة الثانية من الجدول (٢٠) فقد أثبتت نتائج الدراسة الميدانية أن (١٢) مبحوثة من المجموع الكلي لوحدات العينة وبنسبة (٦%) أجابت انه ينبغي ان يكون دور المرأة في مجال عملها هو إتخاذ القرار، بينما أجابت (٤٤) مبحوثة وبنسبة (٢٢%) أن دور المرأة الوظيفي هو تنفيذ القرار، في حين أجابت (١٤٤) مبحوثة وبنسبة (٧٢%) ان دور المرأة الوظيفي هو إتخاذ القرار وتنفيذهُ.

والملاحظ من هذه النتائج ان ثلثي العينة تقريباً كان رأيهن في الدور الوظيفي للمرأة في المؤسسة الاقتصادية يجب ان يكون إتخاذ القرار وتنفيذه. والنسبة الاقل كانت لاتخاذ المرأة للقرار.

وهذه النتيجة تبين لنا حقيقة ان طموح المرأة في مجتمعنا لا يتعدى حدود المسموح به في الثقافة وما تتضمنه من معايير اجتماعية تحكم البناء الاجتماعي وبضمنه البناء الاقتصادي وعلاقة الأفراد به هذا من جانب، ومن جانب آخر فأنها توضح لنا ان طموح المرأة العاملة محدد بواقعها الوظيفي في مجال عملها فهي لا ترغب بالارتقاء الى المراكز العليا في إتخاذ القرار الوظيفي بل تكتفي باتخاذ القرارات وتنفيذها من خلال اشغالها للمراكز الوسطى في التدرج الوظيفي ولعل ذلك يرجع الى ادوارها

المتعددة في الاسرة والعمل وما تتضمنه من صراعٍ لهذه الادوار يرهق المرأة ويجعلها تكتفي بهذه المركز الوظيفية(*).

وهذه النظرة غير الايجابية وغير المشجعة لرؤية المرأة نفسها في اشغال المراكز القيادية والتوجيهية تسهم الى حد كبير في تدني مكانتها الوظيفية والاقتناع بما هو متاح ومتوفر وعدم الاجتهاد لخلق مكانة عالية لها في المجال الوظيفي.

جدول (٢١)

يوضح الحالات التي تفضل المرأة تحقيقها في مجال العمل الوظيفي بحسب المستوى الاجتماعي لوحدات العينة

الحالات الوظيفية / المستوى الاجتماعي للمبحوثات	انفراد الرجل في إتخاذ القرار		مشاركة المرأة في إتخاذ القرار		انفراد المرأة في إتخاذ القرار		المجموع	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
فئة مرفهة	٢	٧,٧	١٩	٧٣,١	٥	١٩,٢	٢٦	%١٣
فئة وسطى	٩	٩,٧	٧٦	٨١,٧	٨	٨,٦	٩٣	%٤٦,٥
فئة متواضعة	٤	٤,٩	٦٩	٨٥,٢	٨	٩,٩	٨١	%٤٠,٥
المجموع	١٥	٧,٥	١٦٤	٨٢	٢١	١٠,٥	٢٠٠	١٠٠

كا^{٢} = ٣,٨

تشير نتائج الدراسة الميدانية الموضحة في الجدول (٢١) ان (مبحوثتين) من مجموع (٢٦) مبحوثة تمثل الفئة المرفهة في العينة وبنسبة (٧,٧%) يفضلن انفراد الرجل في إتخاذ القرار الوظيفي، في حين فضلت (١٩) مبحوثة من الفئة نفسها وبنسبة (٧٣,١%) ان تشارك المرأة في إتخاذ القرار الوظيفي، بينما فضلت (٥) مبحوثات من هذه الفئة وبنسبة (١٩,٢%) انفراد المرأة في إتخاذ القرار. وتظهر لنا هذه النتائج ان ما يقارب من ثلثي مبحوثات الفئة المرفهة فضلن اختيار مشاركة المرأة في إتخاذ القرار الوظيفي يليه في النسبة تفضيل المبحوثات لانفراد المرأة في إتخاذ القرار مما يؤكد التأثير الأيجابي للمستوى الاجتماعي والاقتصادي للمرأة في وعيها لأهمية مشاركة المرأة في التنمية الاقتصادية لمجتمعها والذي يعد اسهامها في إتخاذ القرار جزءاً مهماً منه.

في حين فضلت (٩) مبحوثات من مجموع (٩٣) مبحوثة الفئة الوسطى في العينة وبنسبة (٨١,٧%)، وفضلت (٨) مبحوثات من هذه الفئة وبنسبة (٨,٦%) انفراد المرأة في إتخاذ القرار وتبين لنا هذه النتائج ان اكثر من ثلثي مبحوثات الفئة الوسطى فضلّن مشاركة المرأة في إتخاذ القرار

(*) ينظر في ذلك الفصل الرابع، المبحث الثالث، ص ١١١.

الوظيفي، مما يؤكد حقيقة ان المرأة في هذه الفئة تطمح لنفسها ولقريناتها من النساء العاملات للارتقاء الى المشاركة في إتخاذ القرار الاقتصادي.

كما اشارت النتائج الى ان (٤) مبحوثات من مجموع (٨١) مبحوثة تمثل الفئة المتواضعة في العينة وبنسبة (٤,٩%) فضلن انفراد الرجل في إتخاذ القرار الوظيفي، بينما فضلت (٦٩) مبحوثة من نفس الفئة وبنسبة (٨٥,٢%) مشاركة المرأة في إتخاذ القرار الوظيفي، وأكدت (٨) مبحوثات وبنسبة (٩,٩%) تفضيل انفراد المرأة في إتخاذ القرار الوظيفي والملاحظ من هذه النتائج ان اكثر من نصف العينة، فضلن مشاركة المرأة في اتخاذ القرار الوظيفي يأتي بعدها في النسبة انفراد المرأة في إتخاذ القرار الوظيفي، وهذه النتيجة ايجابية بالنسبة لظروف المرأة في مثل هذه الفئة ومقارنتها بطموحها واسلوب تربيتها لبناتها ونظرتها لدور المرأة في ضمن البناء الاقتصادي كما انها تعكس تطوراً ونمواً في طريقة تفكير المرأة بنفسها وطريقة تفكير مجتمعها بها يعد ذلك مؤشراً جيداً لصالح المرأة ومحفزاً لمشاركتها في مؤسسات العمل.

وبعد تطبيق قانون مربع كاي لعينتين لمعرفة أهمية الفرق المعنوي بين إجابات الفئات الثلاث من المبحوثات على السؤال المطروح سابقاً، لم نجد فرقاً معنوياً بين اجاباتهن لان القيمة المحسوبة (٣,٨) اصغر من القيمة الجدولية (٩,٥) على مستوى ثقة (٩٥%) ودرجة حرية (٤)، مما يؤكد ان نساء العينة تقترب افكارهن من بعضهن ونظرتهن لمفهوم ومضمون إتخاذ القرار في ضمن البناء الاقتصادي الوظيفي على الرغم من اختلاف مستوياتهن الاجتماعية، لان مفهوم النوع الاجتماعي في بناء مجتمعنا الثقافي الاجتماعي بدأ يتغير للافضل مما يقلل الفوارق الاجتماعية والاقتصادية بين الافراد فتأثرت اختيارتهم لبدائل ادوارهم التي تحددها مكاناتهم الاجتماعية.

جدول (٣٣)

يوضح التسلسل المرتبي لاسباب عدم تساوي فرص العمل بين المرأة والرجل حسب إجاباتهم (٧٦) مبحوثة

الاسباب	التسلسل المرتبي	التكرار	النسبة المئوية
الموروثات الثقافية السائدة لصالح الرجل	١	٥٢	%٦٨,٤
الاعتقاد بأن المرأة اقل كفاءة من الرجل في مجال العمل	٢	٤٧	%٦١,٨
عدم قدرة المرأة على الاستفادة من هذه الفرص الوظيفية	٣	٣٩	%٥١,٣
طبيعة المهنة التي تشغلها المرأة	٤	٢٠	%٢٦,٣
طبيعة النظام التعليمي	٥	١٠	%١٣,١

تشير نتائج الدراسة الميدانية الموضحة في الجدول (٢٢) الى ان المبحوثات اللواتي أجبن بعدم تساوي الفرص الوظيفية بين المرأة والرجل والبالغ عددهن (٧٦) مبحوثة من المجموع الكلي لوحدات العينة اوضحن اسباب عدم هذا التساوي، اذ شغلت المورثات الثقافية السائدة في مجتمعنا لصالح الرجل المرتبة الاولى وبنسبة (٦٨,٤%).

اما المرتبة الثانية فكانت لصالح الاعتقاد بأن المرأة اقل كفاءة من الرجل في مجال العمل وبنسبة (٦١,٨%)، أما المرتبة الثالثة فقد تضمنت عدم قدرة المرأة من الاستفادة من هذه الفرص الوظيفية، وجاء في المرتبة الرابعة سبب طبيعة المهنة التي تنتمي اليها المرأة وبنسبة (٢٦%)، اما المرتبة الاخيرة فكانت لصالح طبيعة النظام التعليمي وبنسبة (١٣,١%).

ومن خلال مراجعتنا للتسلسل المرتبي لهذه الاسباب نلاحظ ان الاختيار الاهم للمبحوثات وقع على الموروثات الثقافية السائدة لصالح الرجل، فثقافة المجتمع المسيطرة على بنائه الاجتماعي ووظائفهِ، وبضمنه البناء الاقتصادي تجعل منهُ وسيلة لنشر قيمها وموروثاتها المتعلقة بمفهومي النفوذ والسلطة كونهُ يحدد من خلال انظمته الاقتصادية السائدة كيفية توزيع السلطة بين افراد المجتمع[١] ومن ثم تتحدد مكانة الفرد وأدواره الاجتماعية لذلك يجب ان يكون شاغل مركز إتخاذ القرار في مجال العمل هو الرجل كونه صورة مكبرة للاب صاحب السلطة في الاسرة بحسب ما تمليه ثقافة مجتمعنا.

اما اهمية الاعتقاد بأن المرأة اقل كفاءة من الرجل في مجال العمل فيمكن القول ان هذا الاعتقاد ناتج عن عاملين اولهما العامل الثقافي، فقيم وعادات وتقاليد المجتمع واساليب التنشئة الاسرية فيه تضع الرجل في صورة الفاعل الرئيس في انظمة التجربة الانسانية[*]، اذ طالما يعرف بمقدار منجزاتهِ وادواره الفاعلة في المؤسسات الاجتماعية عامة والاقتصادية خاصة، اما المرأة فهي على النقيض من ذلك صورتها انسانة اتكالية تحتاج للحماية والاعالة، أما العامل الثاني فهو العامل الاجتماعي فالمرأة لها ادوار لصيقة بها كونها زوجة وأماً تجعلها تعيش في وسطها الاجتماعي، ومن الصعب تجاوزها فتكون جزءاً من شخصيتها وتجعلها أكثر اهتماماً وابداعاً بشؤون بيتها من شؤون عملها.

---

[١] د.علي عبد الرزاق جلبي، دراسات في المجتمع والثقافة والشخصية الاسكندرية، دار المعرفة الجامعة، ١٩٨٩ ص١٣-١٥، وايضاً علي عبد الرزاق جلبي، مصدر السابق نفسه، ص١٥.

[*] للمزيد ينظر المبحث الثالث الفصل الرابع ص

وفيما يخص الاعتقاد بعدم قدرة المرأة على الاستفادة من الفرص الوظيفية فتكمن اهميته في نقصٍ لافتٍ للنظر في تمكين المرأة، اذ يوصف التمكين هنا "العملية التي بواسطتها تصبح النساء قادرات على التعرف على اوضاعهن، بحيث يتمكن من اكتساب المهارات والامكانيات لزيادة قدراتهن بالاعتماد على الذات"[١]. وعليه تظهر اهمية التمكين في مقاربة النوع الاجتماعي والتنمية اذ ان مفهوم التمكين الذي يهمنا في هذا المجال هو القدرة على (Power To) الذي يمكن النساء من المشاركة بنشاطٍ وبتساوٍ في صنع القرارات الاجتماعية والاقتصادية[٢]. وعليه فقلة تمكين المرأة يحد من قدرتها على الاستفادة من الفرص الوظيفية.

كما أشرت المبحوثات على السبب الأقل أهمية المتمثل بطبيعة المهنة التي تمتهنا المرأة، اذ ان نسبة كبيرة من النساء العاملات يمتهن مهناً تقليدية في المؤسسة الاقتصادية تسمى مهناً (أنثوية)[٣] مثل الأعمال المكتبية والصادرة والواردة والصناعات النسيجية والغذائية وهي مهن قاعدية لا توفر لهن فرصة الترقية الوظيفية لاشغال مراكز إتخاذ القرار فضلاً عن العمل في القطاع الزراعي الذي يمثل عمل نسبة كبيرة من النساء في الريف والذي لا تتلقى النساء عليه أجراً[٤]، ولا يساهم في رفع مكانتهن او قدرتهن على إتخاذ القرار لانه يعد من الواجبات الأسرية الملقاة على عاتقهن.

أما السبب الأخير الذي حصل على اقل التكرارات فيتمثل في طبيعة النظام التعليمي الذي يعكس المعايير والقيم الاجتماعية السائدة في المجتمع والخاصة بالنوع الاجتماعي فهو اما انه لا يوجه الطلبة نحو اختيار المهنة المناسبة، أو أنه يوجه هؤلاء الطلبة لاختيار الأعمال التي لا تتناسب مع الادوار الاجتماعية المسندة لكلا الجنسين وعليه تكون الكفة الراجحة لصالح الذكور في العمل في مهن يشغلون فيها مراكز إتخاذ القرار على حساب مهن الاناث.

وفي ضوء ذكرنا للاسباب السابقة التي تؤثر في فرص اشغال المرأة لمراكز إتخاذ القرار، يتوضح لنا وجود معوقات تحد من قدرة المرأة على إتخاذ القرار في ضمن البناء الاقتصادي.

جدول (٣٣)

---

[١] فهيمة شرف الدين، مشاركة المرأة العربية في صنع القرار والتنمية، (بيروت، مؤسسة نوفل)، ٢٠٠٣، ص١٠.

[٢] المصدر نفسه، ص١١.

[٣] جمال الدين بلال عوض، دور المؤسسات الحكومية وغير الحكومية في تعزيز مشاركة المرأة الريفية في المنطقة العربية، مجلة التربية الجديدة، العدد ٤٩، عمان، ١٩٩٠ ص٧٥.

[٤] المصدر نفسه، ص٨٦.

يوضح التسلسل المرتبي لاسباب نجاح المرأة في إتخاذ القرار في عملها الوظيفي بحسب رأي (٨٢) مبحوثة

الاسباب	التسلسل المرتبي	التكرار	النسبة المئوية
ثقافتها ووعيها المهني	١	٧٠	%٨٥,٣
شخصيتها القوية	٢	٦٥	%٧٩,٢
كفاءتها الادارية	٣	٥٩	%٧١,٩
لطف معاملتها الاجتماعية	٤	٣٥	%٤٢,٦
طاعتها لرؤسائها في العمل	٥	٢٨	%٣٤,١

تشير نتائج الدراسة الميدانية الموضحة في الجدول (٢٣) إلى ان المبحوثات اللواتي أجبن بـ (نعم) والبالغ عددهن (٨٢) مبحوثة قد أوضحن أسباب هذا النجاح فقد جاء سبب ثقافة المرأة ووعيها المهني بالمرتبة الأولى وبنسبة (٨٥,٣%)، وفي المرتبة الثانية كانت شخصية المرأة القوية وبنسبة (٧٩,٢%)، اما المرتبة الثالثة فقد شغلها سبب كفاءة المرأة الإدارية وبنسبة (٧١,٩%) في حين شغل المرتبة الرابعة سبب لطف معاملتها الاجتماعية وبنسبة (٤٢,٦%)، اما المرتبة الأخيرة فقد تضمنت طاعتها لرؤسائها في العمل وبنسبة (٣٤,١%).

وتأتي أهمية اختيار ثقافة المرأة ووعيها المهني في المرتبة الأولى من أدراك المبحوثات لأهمية عملية التثقيف وزيادة الوعي، كونها إداة مهمة لتحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع من خلال المساهمة في عملية التنمية ويجري ذلك من خلال قنوات التعليم النظامي للأفراد وتحسين قدراتهم على العمل والإنتاج[1]، وبما ان للمرأة دوراً واسعاً ومهم في شبكة العلاقات المرتبطة بالبناء الاقتصادي فأن قدرتها على إتخاذ القرار والنجاح فيه مرتبطة بمستوى ثقافتها ووعيها وإدراكها لمفردات مهنتها وأهميتها في المجتمع.

ويأتي من حيث الأهمية سمة شخصية أساسية لأي قيادي او شاغل مركز إتخاذ قرار الا وهي قوة الشخصية التي يتمكن من خلالها الفرد من التأثير في الاخرين وفرض رايه وقراراته عليهم ومتابعة تنفيذها بدقة.

[1] T., Miklos, "Social change and Educational Planning", (Oxford, Pergamon Press, 1985, PP. 612-614.

اما الكفاءة الادارية فهي مرتكز اساسي لتقييم السلوك الاداري لهن ومدى نجاحهن في إتخاذ القرار، وتعتمد الكفاءة كما ذكرنا سابقاً على خبرة الافراد المهنية ومستوى التدريب والتأهيل المقدم لهم(*). أما سبب لطف معاملة المرأة فقد كان تسلسلة قبل الاخير بحسب إجابات المبحوثات، لانه سمة مميزة لأنوثة المرأة وتعكس صورتها الرقيقة التي تميل الى العاطفة في علاقاتها مع الآخرين وتميزها عن الرجل الذي يتسم بالخشونة والصرامة في تعامله مع الآخرين وهي سمة تميز اغلب شاغلي مراكز إتخاذ القرار.

أما سبب طاعة المرأة لرؤسائها في العمل فقد جاء في المرتبة الاخيرة وبنسبة اقل من (٥٠%) لانه على الرغم من ان سمة الطاعة والولاء هي جزء من شخصية المرأة التبعية وجزء من نظام السلطة الابوية المسيطرة في مجتمعنا وهي تجيد تطبيقهُ بدقة فضلاً عن كونها دليلاً لسياقات العمل وجزء مهم من نجاحه(**) الا ان رؤساءها لا يأخذونه في الغالب بعين الاعتبار في مجال العمل عند ترقيتها لمناصب ادارية لان الثقافة السائدة بين الذكور تنحاز للرجل في تولي المناصب الادارية. فلهذا جاءت هذه السمة بأقل الاختيارات.

جدول (٢٤)

يوضح طبيعة العلاقة بين مكانة المرأة الاجتماعية ومدى قدرتها على إتخاذ القرار في ضمن البناء الاقتصادي

القدرة على إتخاذ القرار / المكانة الاجتماعية	قدرة ضعيفة		قدرة متوسطة		قدرة عالية		المجموع	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
مكانة مرتفعة	–	–	٨	٦١,٥	٥	٣٨,٥	١٣	٦,٥
مكانة وسطى	٦	٦,٨	٦٦	٧٥	١٦	١٨,٢	٨٨	٤٤
مكانة متواضعة	٩	٩,١	٧٣	٧٣,٧	١٧	١٧,٢	٩٩	٤٩,٥
المجموع	**١٥**	**٧,٥**	**١٤٧**	**٧٣,٥**	**٣٨**	**١٩**	**٢٠٠**	**١٠٠**

قيمة (F) المحتسبة من قانون تحليل التباين الاحادي= ١,١٢٧

تشير نتائج الدراسة الميدانية الموضحة في الجدول (٢٤) الى انه لم تؤشر اي حالة للمبحوثات ذوات المكانة المرتفعة في القدرة الضعيفة على إتخاذ القرار الاقتصادي، في حين تبين ان (٨) مبحوثات وبسبة (٦١,٥%) من المجموع الكلي لذوات المكانة المرتفعة البالغ (١٣) مبحوثة بنسبة

(*) ينظر الفصل الرابع، المبحث الثالث، ص ١١٢-١١٣.

(**) ينظر الفصل الرابع المبحث الثالث، ص ١١٤-١١٥.

(٦,٥%) من المجموع الكلي لوحدات العينة، ان لديهن قدرة متوسطة على إتخاذ القرار الاقتصادي، كما اتضح ان (٥) مبحوثات من ذوات المكانة المرتفعة وبنسبة (٣٨,٥%) كانت قدرتهن عالية على إتخاذ القرار الاقتصادي.

والملاحظ من النتائج المعروضة ان اكثر من نصف المبحوثات ذوات المكانة المرتفعة لديهن قدرة متوسطة على إتخاذ القرار الاقتصادي وبقية المبحوثات في المكانة نفسها لديهن قدرة عالية على إتخاذ القرار، ويمكن القول ان سبب ذلك يرجع الى متغيرات المكانة من تعليم ومهنة ومستوى اجتماعي وما توفره هذه المتغيرات من فرص تأهيل وتدريب للمرأة يساعدها على الكفاءة في عملها والقدرة على الابداع وإتخاذ القرار الناجح من خلال ترقيتها في التدرج الوظيفي ووصولها الى مراكز إتخاذ القرار.

وفيما يخص المبحوثات ذوات المكانة الوسطى البالغ عددهن (٨٨) مبحوثة وبنسبة (٤٤%) من المجموع الكلي لوحدات العينة، فقد اتضح ان (٦) مبحوثات وبنسبة (٦,٨%) في هذه المكانة لديهن قدرة ضعيفة على إتخاذ القرار الاقتصادي و(٦٦) مبحوثة وبنسبة (٧٥%) في هذه المكانة لديهن قدرة متوسطة على إتخاذ القرار الاقتصادي، في حين كانت (١٦) مبحوثة وبنسبة (١٨,٢%) في هذه المكانة لديهن قدرة عالية على إتخاذ القرار. اما ذوات المكانة المتواضعة البالغ عددهن (٩٩) مبحوثة وبنسبة (٤٩,٥%)، فقد كانت (٩) مبحوثات وبنسبة (٩,١%) لديهن قدرة متوسطة على إتخاذ القرار الاقتصادي، في حين كانت (١٧) مبحوثة وبنسبة (١٧,٢%) لديهن قدرة عالية على إتخاذ القرار الاقتصادي.

وتوضح هذه النتائج ان ما يقارب من ثلثي المبحوثات في المكانتين الوسطى والمتواضعة لديهن قدرة متوسطة على إتخاذ القرار، ومن ثم من ٥٠ لديهن قدرة مرتفعة على إتخاذ القرار. ويمكن القول انهُ على الرغم من ان مكانة المرأة وسطى ومتواضعة الا ان لديها قدرة جيدة على إتخاذ القرار في ضمن البناء الاقتصادي لان خبراتها واحتكاكها بالمحيط الخارجي نتيجة الظروف السياسية والاقتصادية التي مر ويمر بها مجتمعنا زادت من وعيها الاقتصادي وقدرتها على إتخاذ القرار.

ومن الواضح ان ما يقرب من ثلثي وحدات العينة كانت قدراتهن متوسطة على إتخاذ القرار الاقتصادي.

وبعد تطبيق قانون تحليل التباين الأحادي ANOVA لمعرفة الفرق المعنوي بين مكانة المبحوثات ومدى قدرتهن على إتخاذ القرار الاقتصادي لم نجد فرقاً معنوياً دالاً احصائياً بين مكانة المرأة الاجتماعية وبين قدرتها على إتخاذ القرار في ضمن البناء الاقتصادي لان القيمة المحسوبة (١,١٢٧) أصغر من القيمة الجدولية (٣) على مستوى ثقة (٩٥%) ودرجتي حرية (١٩٧,٢) ونستدل من هذه النتيجة أن هناك عوامل اخرى فضلاً عن مكانة المرأة الأجتماعية تؤثر في قدرتها على اتخاذ القرار في ضمن البناء الاقتصادي.

المبحث الرابع:- المرأة وإتخاذ القرار في ضمن البناء السياسي.

ان مشاركة المرأة في الحياة السياسية بالنظر الى خصوصيات محلية بحيث تتداخل لتفسيرها عوامل متعددة آيدولوجية وسياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية[1]، وان كان طرح مسألة المشاركة في السلطة السياسية انطلاقاً من تصور معين لعلاقة المرأة بالسياسة فأن معالجتها والتعامل معها في إطار واقع مجتمعنا العراقي يقتضي إدراجها ضمن تصور متكامل لتحقيق تنمية سياسية فعلية. وهذا لا يجري إلا من خلال تفحصٍ ميداني نتعرف من خلالهِ على الصورة الحقيقية لمشاركة المرأة السياسية وما هي صور مشاركتها ومدى فاعليتها في الحياة السياسية وهل أن التطور الكمي السريع الذي نلمسهُ من مشاركتها في مراكز اتخاذ القرار السياسي يقابلهُ تطورٌ نوعيٌ يتمثل بتأثيرها في القرار السياسي ونجاحها في إتخاذ القرار، هذا ما سنحاول الاستدلال عنه في هذا المبحث من خلال آراء وحدات العينة ونظرهن للمرأة متخذة القرار السياسي.

جدول (٣٥)

يوضح مدى مشاركة المرأة في إتخاذ القرار في ضمن البناء السياسي

الإجابات / البناء السياسي	نعم		احياناً		لا		المجموع	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
تؤثر مشاركة المرأة ايجابياً في الممارسات الديمقراطية والانسانية	١٠٢	٥١	٦١	٣٠,٥	٣٧	١٨,٥	٢٠٠	١٠٠
مشاركتك في تشكيل أو ترؤس احدى المنظمات النسوية أو منظمات المجتمع المدني	٤٩	٢٤,٥	٤٤	٢٢	١٠٧	٥٣,٥	٢٠٠	١٠٠
قدرة النساء اللواتي يشغلن مناصب وزاية او نيابية من تحقيق انجاز في إتخاذ القرارات.	٧٣	٣٦,٥	٩٦	٤٨	٧٣	٣٦,٥	٢٠٠	١٠٠
تأثرت بشخصيات قيادية حفزتك على المشاركة في إتخاذ القرار.	٤٩	٢٤,٥	٥٠	٢٥	١٠١	٥٠,٥	٢٠٠	١٠٠
تأثر وسائل الاعلام في تشجيع المرأة على المشاركة في إتخاذ القرار السياسي	٩٣	٤٦,٥	٦٠	٣٠	٤٧	٢٣,٥	٢٠٠	١٠٠
مجال حرية المرأة في المشاركة في إتخاذ القرار السياسي سيتوسع مستقبلاً.	٩١	٤٥,٥	٧٦	٣٨	٣٣	١٦,٥	٢٠٠	١٠٠

[1] فريدة غلام، التمكين السياسي للمرأة، مصدر سابق، ص٩.

تشير نتائج الدراسة الميدانية الموضحة في الجدول (٢٥) الى أن (١٠٢) مبحوثة من المجموع الكلي لوحدات العينة وبنسبة (٥١%) أجابت بـ (نعم) عن السؤال المتعلق بتأثير مشاركة المرأة السياسية ايجابياً في الممارسات الديمقراطية في المجتمع، بينما اجابت (٦١) مبحوثة وبنسبة (٣٠,٥%) بأن مشاركة المرأة السياسية تؤثر أحياناً بشكل ايجابي في الممارسات الديمقراطية في المجتمع، في حين اجابت (٣٧) مبحوثة وبنسبة (١٨,٥%) بـ (لا) على نفس السؤال.

ونستدل من هذه النتائج ان اكثر من نصف العينة أكدت التأثير الايجابي لمشاركة المرأة السياسية في الممارسات الديمقراطية والانسانية في المجتمع. مما يدعو للقول ان مشاركة المرأة السياسية هي قيمة اجتماعية ايجابية في حد ذاتها فضلاً عن انها اسلوب اجتماعي يحقق للافراد الاستفادة من الفرص المتاحة لهم للتأثير على القرارات التي تنهض بمستواهم الاقتصادي والاجتماعي والثقافي وتحقق لهم قدراً من الديمقراطية من خلال مطالبتها بحقوقهم المجتمعية.

أما فيما يخص آراء المبحوثات بشأن مشاركتهن في تشكيل أو ترؤس إحدى منظمات المجتمع المدني اذا ما أتيحت لهن الفرصة، فكانت اجابة (٤٩) مبحوثة من المجموع الكلي لوحدات العينة وبنسبة (٢٤,٥%) فأنهن سيشاركن في هذه المنظمات اذا ما أتيحت الفرصة لهن، كما أجابت (٤٤) مبحوثة وبنسبة (٢٢%) بأنهن احياناً سيشاركن في ترؤس وتشكيل منظمات المجتمع المدني، بينما أجابت (١٠٧) مبحوثة وبنسبة (٥٣,٥%) بأنهن لن يشاركن في تشكيل أو ترأس أي من منظمات المجتمع المدني.

ونستدل من هذه النتائج ان اكثر من نصف وحدات العينة كُنَّ ضد فكرة تشكيل أو ترؤس أحدى منظمات المجتمع المدني. مما يدعو للاعتقاد ان هناك عقباتٍ و معوقاتٍ تحد من المشاركة النسائية في هذا المجال قد تكون اجتماعية او ثقافية او تشريعية وسيتم توضيح هذه المعوقات في شرحنا لنتائج الجدول (٢٧).

كما أوضحت النتائج المتعلقة بأعتقاد المبحوثات بشأن قدرة النساء اللواتي يشغلن مناصب وزارية او نيابية على تحقيق انجاز في مجال إتخاذ قرارات مهمة. اذ كان اعتقاد (٧٣) مبحوثة من المجموع الكلي لوحدات العينة وبنسبة (٣٦,٥%) بأن هؤلاء النساء استطعن انجاز قرارات سياسية مهمة، في حين اعتقدت (٩٦) مبحوثة وبنسبة (٤٨%) بأن هؤلاء النساء استطعن أحياناً انجاز قرارات مهمة،

بينما أعتقدت (٧٣) مبحوثة وبنسبة (٣٦,٥%) ان هؤلاء النساء لم يستطعن انجاز اي قرار سياسي مهم. وعند اجرائنا لاختبار مربع كاي لعينة واحدة لمعرفة الفرق المعنوي بين إجابات المبحوثات على الاعتقاد المذكور وجدنا ان هناك فرقاً معنوياً ذا دلالة احصائية بين اجاباتهن لان القيمة المحسوبة (١٣,٥) أكبر من القيمة الجدولية (٥,٩٩١) على مستوى ثقة (٩٥%) ودرجة حرية (٢). وهذه النتائج ان دلت على شيء فأنها تدل على ان مفهوم (الانجاز) كونه مفهوماً حضارياً واجتماعياً بدأ ولو بشكل بسيط يتبلور في شخصية المرأة العراقية شاغلة مراكز إتخاذ القرار السياسي وبدأ يتطور ايجابياً من خلال أساليب التنشئة الاجتماعية في المؤسسة الأسرية والتربوية والمحفزات الاقتصادية التي تحددها المؤسسة الاقتصادية مما يؤدي الى شحذ مواهب المرأة وقدراتها للوصول الى الأهداف التنموية المنشودة.

كما أشارت نتائج الدراسة الميدانية المتعلقة بإجابات المبحوثات بشأن تأثرهن بشخصياتٍ قيادية (سياسية اجتماعية) تحفزهن على المشاركة في إتخاذ القرار السياسي، أجابت (٤٩) مبحوثة وبنسبة (٢٤,٥%) ان هناك شخصياتٍ أثرتٍ في تحفيزهن على إتخاذ القرار السياسي، في حين أجابت (٥٠) مبحوثة وبنسبة (٢٥%) أنهن تأثرنَّ احياناً بشخصياتٍ تحفزهن على إتخاذ القرار السياسي، بينما أجابت (١٠١) مبحوثة وبنسبة (٥٠,٥%) أنهن لم يتأثرن بشخصيات تحفزهن على إتخاذ القرار السياسي.

وتوضح هذه النتائج ان اكثر من نصف وحدات العينة لم يتأثرن بشخصياتٍ قيادية تحفزهن على إتخاذ القرار السياسي، ويمكن تفسير ذلك بالأزمات الكثيرة التي ظهرت على الساحة السياسية العراقية منذ عقودٍ عدة من حروب وخلافاتٍ وأزمات اقتصادية واحتلالٍ لبلادنا جعلت من المفكر او القائد السياسي والاجتماعي يبتعد نسبياً عن التفكير في دمج المرأة في العملية السياسية ولعله فكر بحالها فرداً يعاني من الحرمان في مجتمعه من ابسط حقوقه في العيش بأمان ومستوى اقتصادي مقبول أكثر من تفكيره في تحفيزها لشغل مراكز إتخاذ القرار السياسي على الرغم من انها مظهر مهم من مظاهر التنمية البشرية في مدى تقدم المجتمع.

اما ما يتعلق بتأثير وسائل الاعلام في تشجيع المرأة على المشاركة في إتخاذ القرار فقد اوضحت نتائج الدراسة الميدانية ان (٩٣) مبحوثة من المجموع الكلي لوحدات العينة وبنسبة (٤٦,٥%) أكدت

ان وسائل الاعلام تشجع المرأة على المشاركة في إتخاذ القرار السياسي، فيما أكدت (٦٠) مبحوثة وبنسبة (٣٠%) ان وسائل الاعلام تشجيع المرأة أحياناً على إتخاذ القرار السياسي، في حين أكدت (٤٧) مبحوثة وبنسبة (٢٣,٥%) ان وسائل الاعلام لا تشجع المرأة على إتخاذ القرار السياسي.

وبعد أجرائنا لاختبار مربع كاي لعينة واحدة لإيجاد الفرق المعنوي بين إجابات المبحوثات بشأن الاعتقاد المذكور، وجدنا ان هناك فرقاً معنوياً ذا دلالة إحصائية بين إجاباتهن قيمته (١٦,٦) على مستوى ثقة (٩٥%) وبدرجة حرية (٢) وقيمة جدولية (٥,٩٩١) مما يوضح حقيقة التأثير الإيجابي الذي تلمسه المرأة في تشجيعها على إتخاذ القرار من خلال الإعلام الهادف من صحفٍ وإذاعاتٍ وقنوات تلفازية تهدف الى زيادة الوعي الثقافي السياسي عند المرأة لتشجيعها على المشاركة السياسية، كما ان هذه النتائج توضح حقيقة أن المرأة بدأت تتابع برامج وصحف تهتم بقضايا هادفة مبتعدةً بذلك عن الإعلام المبتذل الذي يغزو المجلات والفضائيات.

وفي نظرةٍ مستقبلية لمشاركة المرأة السياسية أجابت (٩١) مبحوثة من المجموع الكلي لوحدات العينة وبنسبة (٤٥,٥%) ان مجال حرية المرأة في المشاركة في إتخاذ القرار السياسي سيتوسع مستقبلاً، بينما أجابت (٧٦) مبحوثة وبنسبة (٣٨%) أن مجال حرية المرأة في المشاركة في إتخاذ القرار السياسي سيتوسع أحياناً في المستقبل.

كما أجابت (٣٣) مبحوثة وبنسبة (١٦,٥%) ان مجالها في إتخاذ القرار لن يتوسع مستقبلاً. وبعد اجرائنا لاختبار مربع كاي لعينة واحدة لإيجاد الفرق المعنوي بين إجابات المبحوثات بشأن نظرتهن المستقبلية لمشاركة المرأة السياسية وجدنا أن هناك فرقاً معنوياً قيمته (١٠,٢) على مستوى ثقة (٩٥%) ودرجة حرية (٢) وقيمة جدولية (٥,٩٩١) لصالح المجيبات بـ (نعم) على توسع مشاركة المرأة السياسية، مما يؤكد أن الأدوار الفاعلة التي تؤديها المرأة في مختلف مؤسسات البناء الاجتماعي قد أثرت أيجاباً في زيادة وعيها السياسي ودفعتها للمشاركة في إتخاذ القرار السياسي وكلما ازدادت مشاركتها في المجالات المجتمعية المختلفة توسعت مشاركتها السياسية.

جدول (٣٦)

يوضح العلاقة بين المستوى الاجتماعي لوحدات العينة وآرائهن بشأن طبيعة مساهمة المرأة في الحياة السياسية

طبيعة المساهمة / المستوى الاجتماعي	مساهمة فعالة ومؤثرة		مساهمة متواضعة وهامشية		الابتعاد عن المساهمة		المجموع	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
فئة مرفهة	٥	١٩,٢	١٧	٦٥,٤	٤	١٥,٤	٢٦	١٣
فئة وسطى	١٨	١٩,٤	٦٠	٦٤,٥	١٥	١٦,١	٩٣	٤٦,٥
فئة متواضعة	٢٢	٢٧,٢	٤٣	٥٣,١	١٦	١٩,٨	٨١	٤٠,٥
المجموع	**٣٥**	**١٧,٥**	**١٢٠**	**٦٠**	**٢٥**	**٢٢,٥**	**٢٠٠**	**١٠٠**

كا^{٢}= ٢,٨

تشير نتائج الدراسة الميدانية الموضحة في الجدول (٢٦) الى ان (٥) مبحوثات من مجموع (٢٦) مبحوثة يمثلن الفئة المرفهة في العينة وبنسبة (١٩,٢%) أجبن بأن مساهمة المرأة في الحياة السياسية مؤثرة وفعاله، بينما أجابت (١٧) مبحوثة من نفس الفئة وبنسبة (٦٥,٤%) ان مساهمة المرأة مساهمة متواضعة وهامشية، في حين أجابت (٤) مبحوثات من الفئة نفسها وبنسبة (١٦,١%) ان المرأة عازفة ومبتعدة عن المساهمة في الحياة السياسية.

ونستدل من هذه النتائج ان اكثر من نصف مبحوثات الفئة المرفهة وجدن أن مساهمة المرأة السياسية مساهمة متواضعة وهامشية، مما يوضح لنا حقيقة ان رأي هذه الفئة يعكس رأي الفئة المثقفة في مجتمعنا التي تتمتع نساؤها بمركزٍ اجتماعي وثقافي مرتفع وتؤدي ادواراً فاعلة في إتخاذ القرارات في مؤسسات المجتمع المختلفة، فعندما يكون هذا رأيها في المشاركة السياسية ودور المرأة فيها فأنه يدل على وجود اسباب تجعل من مساهمة المرأة السياسية هامشية يجب تشخيصها ومعالجتها لتنميةٍ سياسية واجتماعية أفضل.

أما الفئة الوسطى في العينة والبالغ عدد نسائها (٩٣) مبحوثة فقد اجابت (١٨) مبحوثة منهن وبنسبة (١٩,٤%) ان مساهمة المرأة في ضمن البناء السياسي فاعلة ومؤثرة، بينما اجابت (٦٠) مبحوثة وبنسبة (٦٤,٥%) ان مساهمة المرأة ضعيفة وهامشية، كما اجابت (١٥) مبحوثة وبنسبة (١٦,١%) ان مساهمة المرأة معدومة.

وتوضح هذه النتائج ان أكثر من نصف نساء الفئة الوسطى اكدت ان مساهمة المرأة في ضمن البناء السياسي هامشية وضعيفة، وتكمن اهمية هذه الإجابات في ان هذه الفئة الاجتماعية تمثل شريحة واسعة من النساء اللواتي لهن حق الترشيح في البرلمان وحق الانتخاب السياسي من جهة، ومن جهةٍ اخرى فهن يمثلن مختلف الآراء والافكار لشخصياتٍ نسائية تؤدي ادواراً في مجالات مختلفة في مؤسسات مجتمعنا العراقي. مما يعكس واقع المساهمة الحقيقية للمرأة في ضمن البناء السياسي.

وفيما يخص إجابات الفئة المتواضعة في العينة البالغ عدد نسائها(٨١) مبحوثة اجابت (٢٢) مبحوثة وبنسبة (٢٧,٢%) ان مساهمة المرأة السياسية فعالة ومؤثرة، واجابت (٤٣) مبحوثة وبنسبة (٥٣,١%) ان مساهمة المرأة السياسية هامشية وضعيفة، كما اجابت (١٦) مبحوثة وبنسبة (١٩,٨%) ان المرأة عازفة عن المساهمة في الحياة السياسية.

نستدل من هذه النتائج أن اكثر من نصف نساء الفئة المتواضعة أكدت ايضاً المساهمة الضعيفة للمرأة في الحياة السياسية. مما يدل على انه على الرغم من الظروف القاسية التي تعانيها المرأة من فقرٍ وقلة تعليم وفرصٍ محدودة في العمل وعرفٍ اجتماعيٍ يقلل من مكانة المرأة الاجتماعية ولا يعترف بأدوارها الفاعلة في الاسرة والمجتمع الا انها تتمتع ولو بقدرٍ بسيط من الوعي السياسي الذي يؤهلها لمعرفة مدى مساهمة المرأة في الحياة السياسية، فضلاً عن كونها تمثل قاعدة شعبية كبيرة تؤثر بشكلٍ او بآخر بالانجازات التي يمكن ان تحققها المرأة في المؤسسة السياسية.

وبعد تطبيق اختيار مربع كاي لعينتين مستقلتين لمعرفة الفرق المعنوي بين إجابات المبحوثات بحسب مستواهن الاجتماعي، لم نجد فرقاً معنوياً ذا دلالة احصائية بين اجاباتهن لان القيمة المحسوبة (٢,٨) اصغر من القيمة الجدولية (٩,٥) على مستوى ثقة (٩٥%) ودرجة حرية (٤).

وهذا يعني أن وحدات العينة اتفقن على ان دور المرأة في السياسة مازال هامشيا وضعيفاً لا يرقى الى مستوى التحديات المجتمعية وطموحها الفعلي ولعل السبب في اتفاق المبحوثات على رأي واحد بما يخص مشاركة المرأة في المجال السياسي هو حداثة التجربة السياسية واختلافها عما سبقتها من تجارب في مراحل تاريخية، وان القيم والتقاليد ما زالت تؤدي دوراً فعلياً في تحديد مشاركة المرأة

السياسية من خلال نظرة المرأة التقليدية لذاتها، فضلاً عن ان المرأة ضعيفة الارادة والكفاءة في هذا المجال[١].

مما يوضح ان اغلب نساء العينة يؤكدن ان مساهمة المرأة العراقية في البناء السياسي ضعيفة وهامشية.

جدول (٢٧)
يوضح التسلسل المرتبي لأسباب عدم مشاركة المرأة في تشكيل او ترؤس المنظمات النسوية او منظمات المجتمع المدني بحسب اجابة (١٠٧) مبحوثة

الاسباب	التسلسل المرتبي	التكرار	النسبة المئوية
قلة الوعي بالامور السياسية	١	٨٠	%٧٤,٧
الخوف وعدم القدرة على مواجهة التحديات السياسية	٢	٧٢	%٦٧,٢
نظرة المجتمع السلبية للمرأة تحد من مشاركتها السياسية الفاعلة	٣	٦٥	%٦٠,٧
سيطرة الشخصيات السياسية ذات الافكار الذكورية.	٤	٣٠	%٢٨
وجود بعض القوانين التي تحد من اظهار كفاءة المرأة.	٥	٢٠	%١٨,٦

تشير نتائج الدراسة الميدانية الموضحة في الجدول (٢٧) الى ان المبحوثات اللواتي اجبن بعدم المشاركة في تشكيل أو ترؤس المنظمات النسوية أو منظمات المجتمع المدني والبالغ عددهن (١٠٧) مبحوثة من المجموع الكلي لوحدات العينة، حددن اسباب عدم مشاركتهن في هذه المنظمات اذ شغل سبب قلة الوعي بالامور السياسية المرتبة الاولى وبنسبة (٧٤,٧%)، وشغل سبب الخوف وعدم القدرة على مواجهة التحديات السياسية المرتبة الثانية بنسبة (٦٧,٢%)، أما المرتبة الثالثة فقد شغلها سبب ان نظرة المجتمع السلبية للمرأة تحد من مشاركتها السياسية الفاعلة بنسبة (٦٠,٧%) وجاء في المرتبة الرابعة سبب سيطرة الشخصيات السياسية ذات الافكار الذكورية بنسبة (٢٨%) واخيراً شغل المرتبة الاخيرة سبب وجود بعض القوانين التي تحد من اظهار كفاءة المرأة بنسة (١٨,٦%).

وتأتي أهمية اختيار المبحوثات للاسباب الثلاثة في المراتب الاولى لان سبب قلة الوعي لدى المرأة يمثل عاملاً رئيساً في المشاركة السياسية اذ ان الوعي السياسي يعني التصور الكلي للفرد للواقع

[١] د.هيفاء أبو غزالة، الحركة النسوية في العراق مسيرتها وتطورها، مصدر سابق، ص٥٢.

الميحط به حقيقةً كليةً مترابطة العناصر، فضلاً عن تخطي الفرد خبرات الجماعة الصغيرة ليتفاعل مع خبرات ومشكلات المجتمع السياسي الكلي[١]، ولكن كيف يتوافر هذا الوعي لدى المرأة في ظل خبرتها السياسية الضعيفة وزيادة ضغوط مشكلات الحياة اليومية عليها، فضلاً عن شعورها بأغتراب ازاء وعيها بأن المكتسبات السياسية التي حصلت عليها هي مجرد مكتسبات شكلية.

أما السبب الثاني فتكمن أهميته في ان السمات القيادية في ثقافة مجتمعنا تكون مميزة لشخصية الرجل ومنها القدرة والامكانية على إتخاذ القرار وسمة التحدي، وعادة ما تفتقر شخصية المرأة الى هذه السمات وترك تطبيقها للرجل من خلال أدواره المجتمعية التي ترسمها لهُ مكانتهُ الاجتماعية خاصة ما يخص أدواره السياسية[*].

وعن أهمية اختيار المبحوثات للسبب الثالث فيكمن في ان نظرة ومواقف المجتمع تجاه مشاركة المرأة السياسية تحكمها منظومة المعايير والقيم السائدة في البناء الثقافي والمتوارثة بين أجيالهِ، فضلاً عن انها تعكس التنوع في الاحتياجات المجتمعية لادوار النوع الاجتماعي والتي تفضل أدوار الرجل السياسية على ادوار المرأة في البناء نفسه[**].

نستدل من النتائج التي جرى طرحها انه قد تم تشخيص خمسة اسباب لعزوف المرأة عن اشغال مراكز قيادية في المؤسسة السياسية يمكن عدها معوقاتٍ لتنمية قدرة المرأة على إتخاذ القرار السياسي.

---

[١] د.جلال عبد الله معوض، ازمة المشاركة السياسية في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، السنة ٦، العدد (٥٥)، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية)، ١٩٨٣، ص١١٠.

[*] للمزيد ينظر: د.حكمت ابو زيد، امكانات المرأة العربية في العمل السياسي في ندوة المرأة وحركة الوحدة العربية، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية)، ١٩٩٣، ص١٤٧-١٤٨.

[**] للمزيد ينظر: عادل مجاهد الشرجي، المشاركة السياسية العربية للمرأة اليمنية، تحليل ثقافي تاريخي في ضوء نظرية النوع الأجتماعي، منتدى الشقائق العربي لحقوق الأنسان، صنعاء، اليمن، ٢٠٠٥، ص٣٦-٣٧.

جدول (٢٨)
يوضح تفضيل المبحوثات لشخص متخذ القرار السياسي

شخص متخذ القرار السياسي	العدد	النسبة المئوية
القرارات الصادرة من أمرأة	٢١	%١٠,٥
القرارات الصادرة من رجل	٤١	%٢٠,٥
القرارات الصادرة من كلاهما	١٣٨	%٦٩
المجموع	**٢٠٠**	**%١٠٠**

تشير نتائج الدراسة الميدانية الموضحة في الجدول (٢٨) الى ان (٢١) مبحوثة من المجموع الكلي لوحدات العينة وبنسبة (١٠,٥%) أكدن أنهن يفضلنَّ القرارات السياسية الصادرة من إمرأة، في حين أجابت (٤١) مبحوثة وبنسبة (٢٠,٥%) أنهن يفضلنَّ القرارات السياسية الصادرة من رجل، كما اجابت (١٣٨) مبحوثة وبنسبة (٦٩%) أنهن يفضلن القرارات السياسية الصادرة من كلاهما.

نستدل من هذه النتائج ان اكثر من نصف وحدات العينة يفضلن ان يكون القرار السياسي صادر من المرأة والرجل. وذلك لعوامل متعددة سوف نتناولها بالجدول (٣١).

ومن الملاحظ في تفضيل المبحوثات للقرارات الصادرة من إمرأة انه اختيار يعكس طموح المرأة ورغبتها في وصولها او قريناتها الى ادوار في مؤسسة كانت ادوارها دائماً منوطة بالرجل ولها تأثير كبير في تحديد وصياغة القوانين والمبادئ والمعايير التي تخص مؤسسات المجتمع الاخرى.

أما تفضيل المبحوثات لشخص الرجل فيعود الى تأثير ثقافة مجتمعنا الذكورية في نمط تفكير المرأة وانطباعاتها لما يدور في محيطها من شؤونٍ اجتماعية وثقافية وسياسية واقتصادية، وحتى في تفضيلاتها لمن يمثلها في إتخاذ القرارات المصيرية التي تخصها ومجتمعها.

ويتبين لنا من اختيار المبحوثات للقرارات الصادرة من كل من المرأة والرجل انه اختيار يعكس ما تتميزبه مشاركة المرأة السياسية في تفعيل العملية السياسية من جهة، ومدى اسهام المرأة في عملية التنمية المجتمعية من خلال مشاركتها في إتخاذ القرارات السياسية من جهةٍ اخرى.

وسيتم توضيح اسباب اختيار المبحوثات لكل فقرة من الفقرات السابقة في الجداول الثلاثة القادمة:-

جدول (٢٩)

يوضح التسلسل المرتبي لاسباب تفضيل (٢١) مبحوثة من وحدات العينة لشخص المرأة لإتخاذ القرار السياسي

الاسباب	التسلسل المرتبي	التكرار	النسبة المئوية
ان المرأة أكثر إحساساً بمشاكلك	١	١٨	%٨٥,٧
ان المرأة أكثر قرباً منكِ لكونها من الجنس نفسهِ	٢	١٣	%٦١,٩
ان المرأة أكثر دقة وواقعية في إتخاذ القرار.	٣	٥	%١٠,٥

تشير نتائج الدراسة الميدانية الموضحة في الجدول (٢٩) الى أن المبحوثات اللواتي فضلن اصدار المرأة للقرار السياسي والبالغ عددهن (٢١) مبحوثة أكدت ان السبب الاول تفضيلهن للمرأة لإتخاذ القرارات السياسية هو انها أكثر إحساساً بمشاكلهن وبنسبة (٨٥,١%)، أما سبب ان المرأة أكثر قرباً من المبحوثات لكونها من الجنس نفسهِ فقد جاءت في المرتبة الثانية بنسبة (٦١,٩%)، يليه في المرتبة الاخيرة سبب ان المرأة اكثر دقة وواقعية في إتخاذ القرار.

ويمكننا القول ان اختيار المبحوثات للسبب الاول يرجع الى اعتقادهن بأن المرأة وان وصلت لمراكز إتخاذ القرار فأنها تظل صاحبة الدور الاول والرئيس في تحمل أعباء اسرتها من تربيةٍ لاطفالها وتلبيةٍ لطلبات زوجها، فضلاً عن المشاكل الاجتماعية والثقافية التي تدور في وسطها وتحدد شكل ادوارها في المؤسسات الاقتصادية والسياسية فتكون معبرة عن واقع المرأة الزوجة والام والعاملة.

وفيما يخص الاختيار الثاني للمبحوثات قد يعود سببهُ الى ان ثقافة مجتمعنا تصبغ شخصية المرأة بالميل الى التعامل مع قريناتها في مجال العمل والسياسة أكثر من ميلها الى التعامل والاختلاط مع الرجل، فعليه فهي تلقائياً تتحيز في آرائها لصالح قريناتها من النساء.

أما اختيار المبحوثات للسبب الاخير بأقل النسب قد يعود الى رؤية المرأة لذاتها في كونها تتميز بصفات الحرص والدقة والتعامل بواقعية مع الظروف المحيطة بها، مما يؤدي الى انها تعكس هذه الصفات على شخصية المرأة القيادية.

جدول (٣٠)

يوضح التسلسل المرتبي لاسباب تفضيل (٤١) مبحوثة من وحدات العينة لشخص الرجل متخذ القرار السياسي

الاسباب	التسلسل المرتبي	التكرار	النسبة المئوية
لاننا نعيش في مجتمع ذكوري قرارات الرجل فيه تنفذ وتطاع	١	٣٥	%٨٥,٣
لان قرارات الرجل عقلانية وموضوعية	٢	٣٠	%٧٣,١
لخبرة الرجل ومعرفتهِ بإتخاذ القرار	٣	٢٧	%٦٥,٨

تشير نتائج الدراسة الميدانية الموضحة في الجدول (٣٠) الى ان المبحوثات اللواتي فضلن شخص الرجل لإتخاذ القرار السياسي والبالغ عددهن (٤١) مبحوثة من المجموع الكلي لوحدات العينة اوضحن اسباب تفضيلهن للرجل لإتخاذ القرار السياسي والذي جاء بالمرتبة الاولى هو سبب كوننا نعيش في مجتمع ذكوري فقرارات الرجل تنفذ وتطاع بنسبة (٨٥,٣%)، وجاء في المرتبة الثانية سبب ان قرارات الرجل عقلانية وموضوعية وبنسبة (٧٣,١%) أما في المرتبة الثالثة والاخيرة فقد شغلها سبب خبرة الرجل ومعرفتهِ بإتخاذ القرار وبنسبة (٦٥,٨%).

يظهر لنا اختيار المبحوثات لهذا السبب بأعلى النسب هو ما تمثله السلطة الابوية في مجتمعنا من قوة تأثير في مختلف هياكل بنى مجتمعنا الشرقي ابتداً من أصغر وحدة اجتماعية وهي الاسرة وصولاً الى قمة الهرم المتمثل بالسلطة السياسية للمجتمع.

أما اهمية اختيار المبحوثات للسبب الثاني فيكمن في أن أهم ما يميز الرجل عن المرأة اتسامه بالعقلانية والموضوعية في قراراته، مقابل الرأي السائد عن المرأة وهو ان قراراتها غير ثابتة مترددة، أما أهمية اختيار المبحوثات للسبب الثالث فيعود الى ثقافة الخبرة التي يتميز بها الرجل من خلال المكانة الاجتماعية المرتفعة التي منحها المجتمع لهُ والتي في اطارها يؤدي ادواراً قيادية في جميع مؤسسات المجتمع، فضلاً عن الصفة الرجولية التي اتسمت بها اصعب القرارات الاجتماعية التي تم اتخاذها في التغيرات التي حدثت في المجتمع مثل الثورات والكوارث الطبيعية والانقلابات العسكرية وغيرها.

جدول (٣١)

يوضح التسلسل المرتبي لاسباب تفضيل (١٣٨) مبحوثة من وحدات العينة للقرارات الصادرة من المرأة والرجل

الاسباب	التسلسل المرتبي	العدد	النسبة المئوية
لتناول قضايا عامة مشتركة من خلال القرار الجماعي	١	١٢٠	%٨٦,٩
لانها تصب في مصلحة الجميع	٢	١٠٩	%٧٨,٩
للتوفيق بين وجهتي نظر الرجل والمرأة في إتخاذ قرارات ناجحة	٣	٩٠	%٦٥,٢
للشعور بالمساواة الحقيقية بينهما في إتخاذ القرار	٤	٧٠	%٥٠,٧

تشير نتائج الدراسة الميدانية الموضحة في الجدول (٣١) الى ان المبحوثات اللواتي فضلن القرارات الصادرة من الرجل والمرأة والبالغ عددهن (١٣٨) من المجموع الكلي لوحدات العينة، أوضحن أسباب هذا التفضيل اذ شغل المرتبة الاولى سبب تناول القضايا المشتركة من خلال القرار الجماعي بنسبة (٨٦,٩%)، اما المرتبة الثانية فقد شغلها بسبب ان هذه القرارات تصب في مصلحة الجميع بنسبة (٧٨,٩%) أما سبب التوفيق بين وجهتي نظر الرجل والمرأة فقد شغل المرتبة الثالثة بنسبة (٦٥,٢%)، واخيراً شغل سبب الشعور بالمساواة الحقيقية بين الرجل والمرأة في إتخاذ القرار المرتبة الرابعة بنسبة (٥٠,٧%).

فأختيار المبحوثات للسبب الاول قد يعود الى اعتقادهن بأن بمشاركة المرأة للرجل في إتخاذ القرار السياسي سيطرح قضايا تفكر بها المرأة لصالح نساء مجتمعها وتقنع بها الرجل صانع القرار مما يدعم قضاياها ويحرك عجلة التنمية الاجتماعية، وفيما يخص اختيار المبحوثات للسبب الثاني فيعود الى انه كلما تتعدد وجهات النظر تتضح صورة المشكلة المطروحة وسبل معالجاتها وإتخاذ القرارات الخاصة بشأنها مما يؤدي الى الوصول الى قرارات صائبة تصب في مصلحة الجميع. أما اهمية اختيار المبحوثات للسبب الثالث فقد يعود الى ان اختلاف رأي المرأة عن رأي الرجل سيؤدي الى زيادة النقاش مما يترتب عليه من اقناع احد الطرفين برأي الاخر والتوصل الى حلول افضل وقراراتٍ ناجحة بنسبة اكبر.

أما اختيار المبحوثات للسبب الاخير فيكمن في كونه يرفع من معنويات المرأة ويحفزها المشارِكة في إتخاذ القرار السياسي وزيادة ثقتها بذاتها، لتعزيز شعورها بأنها متساوية مع الرجل في الحقوق (المكانة الاجتماعية المرموقة) والواجبات (دورها في إتخاذ القرار السياسي).

جدول (٣٢)

يوضح طبيعة العلاقة بين مكانة المرأة الاجتماعية ومدى قدرتها على إتخاذ القرار في ضمن البناء السياسي

مدى القدرة على إتخاذ القرار / المكانة الاجتماعية	قدرة ضعيفة		قدرة متوسطة		قدرة عالية		المجموع	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
مكانة مرتفعة	١	٧,٧	٥	٣٨,٥	٧	٥٣,٨	١٣	٦,٥
مكانة وسطى	٢٢	٢٥	٤٧	٥٣,٤	١٩	٢١,٦	٨٨	٤٤
مكانة متواضعة	١٨	١٨,٢	٥٤	٥٤,٥	٢٧	٢٧,٣	٩٩	٤٩,٥
المجموع	**٤١**	**٢٠,٥**	**١٠٦**	**٥٣**	**٥٣**	**٢٦,٥**	**٢٠٠**	**١٠٠**

قيمة (F) المحتسبة من قانون تحليل التباين الأحادي = ١,٧٢

قيمة الترابط التوفقي= +٠,١

تشير نتائج الدراسة الميدانية الموضحة في الجدول (٣٢) الى ان مبحوثة واحدة وبنسبة (٧,٧%) من مجموع وحدات العينة ذوات المكانة المرتفعة البالغ (١٣) مبحوثة، لديها قدرة ضعيفة على إتخاذ القرار السياسي، بينما كانت (٥) مبحوثات في نفس المكانة وبنسبة (٣٨,٥%) لديهن قدرة متوسطة على إتخاذ القرار السياسي في حين كانت (٧) مبحوثات في المكانة نفسها وبنسبة (٥٣,٧%) لديهن قدرة عالية على إتخاذ القرار السياسي.

نستدل من هذه النتائج ان اكثر من نصف المبحوثات ذوات المكانة المرتفعة لديهن قدرة عالية على إتخاذ القرار السياسي مما يدعو للقول ان مكانة المرأة المرتفعة تؤهلها للقيام بأدوارٍ جديدة كانت مقتصرة على الرجل، فضلاً عن انها تمنحها مؤهلاتٍ وامكانيات تزيد من قدرتها وتدعمها في إتخاذ القرار في ضمن البناء السياسي، علماً بأن المكانة المرتفعة للمرأة ودورها السياسي مرتبطة بثقافة ووعي الرجل السياسي والاجتماعي بأهمية المشاركة السياسية للمرأة في تفعيل القرار السياسي مما يحفزها ويرفع من قدرتها على إتخاذ القرار السياسي.

كما تشير نتائج الدراسة الميدانية الى أن (٢٢) مبحوثة بنسبة (٢٥%) من المجموع الكلي لوحدات العينة من ذوات المكانة الوسطى البالغ عددهن (٨٨) مبحوثة، لديهن قدرة ضعيفة على إتخاذ القرار السياسي، في حين كانت (٤٧) مبحوثة في المكانة نفسها بنسبة (٥٣,٤%) لديهن قدرة متوسطة على إتخاذ القرار السياسي، بينما كانت (١٩) مبحوثة بنسبة (٢١,٦%) لديهن قدرة عالية على إتخاذ القرار السياسي.

ونستدل من عرضنا لهذه النتائج ان اكثر من نصف المبحوثات من ذوات المكانة الوسطى لديهن قدرة متوسطة على إتخاذ القرار السياسي، وهذه النتيجة توضح ما للمكانة الوسطى للمرأة من تأثير في تحديد قدرتها على إتخاذ القرار السياسي اذ ان امكانيات المرأة المتوسطة وتأهيلها المتوسط ساهم في رسم دورها في المؤسسة السياسية بقدرة متوسطة على إتخاذ القرار في هذه المؤسسة.

في حين تشير نتائج الدراسة الميدانية الى ان (١٨) مبحوثة بنسبة (١٨,٢%) من المجموع الكلي لوحدات العينة ذوات المكانة المتواضعة البالغ عددهن (٩٩) مبحوثة، لديهن قدرة ضعيفة على إتخاذ القرار السياسي، كما كانت (٥٤) مبحوثة في المكانة نفسها بنسبة (٥٤,٥%) لديهن قدرة متوسطة على إتخاذ القرار السياسي، بينما كانت (٢٧) مبحوثة في المكانة نفسها وبنسبة (٢٧,٣) لديهن قدرة عالية على إتخاذ القرار السياسي.

وتوضح هذه النتائج ان اكثر من نصف المبحوثات ذوات المكانة المتواضعة لديهن قدرة متوسطة على إتخاذ القرار السياسي. وهذا يدل انه على الرغم من ان مكانة المرأة الاجتماعية متواضعة الا ان لديها قدرة على إتخاذ القرار السياسي وقد يرجع ذلك الى متابعتها لاحداث المجتمع السياسية وما يطرأ عليه من تغيراتٍ اجتماعية واقتصادية تؤثر بشكل مباشر في حياتها اليومية، فضلاً عن انها عاشت فترات من الحروب والصراعات سواء كانت فتاة صغيرة او زوجة او أماً مما زاد من تراكم ثقافتها ووعيها السياسي ومن ثم زاد من قدرتها على إتخاذ القرار في ضمن البناء السياسي.

ومن ملاحظتنا لنتائج الجدول السابق نجد ان اكثر من نصف وحدات العينة وبنسبة (٥٣%) لديهن قدرة متوسطة على إتخاذ القرار في ضمن البناء السياسي. مما يؤكد ان المرأة في مجتمعنا لديها دورٌ متنامي في المؤسسة السياسية.

وعند تطبيقها لقانون تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لمعرفة الفرق المعنوي بين قدرات المبحوثات على إتخاذ القرار السياسي بحسب مكاناتهن الاجتماعية، وجدنا فرقاً معنوياً ذا دلالة أحصائية لصالح المبحوثات ذوات المكانة المرتفعة اللواتي لديهن قدرة عالية على إتخاذ القرار قيمتهُ (١,٧٢) على مستوى ثقة (٩٥%) ودرجة حرية (١٩٧,٢) وقيمة جدولية (٣). مما يؤكد تأثير المكانة الاجتماعية للمرأة في زيادة قدرتها على إتخاذ القرار السياسي.

ولمعرفة مدى العلاقة بين مكانة المرأة الاجتماعية ومدى قدرتها على إتخاذ القرار، جرى تطبيق قانون الترابط التوافقي (يول وكندال) فوجدنا ان هناك ترابطاً إيجابيا ضعيفاً قيمتهُ (+٠,١) بين مكانة المرأة الاجتماعية وقدرتها على إتخاذ القرار في ضمن البناء السياسي.

خلاصة الفصل:-

لقد جرى في هذا الفصل فحصٌ ميداني لواقع مكانة المرأة ومدى تأثيرهِ في قدرتها على اتخاذ القرار في البنى الاجتماعية التي حددتها الدراسة النظرية بالبناء الاسري والتربوي والاقتصادي والسياسي، وبعد اخضاع نتائج الدراسة الميدانية للتحليل الاحصائي وجدنا أن لمكانة المرأة تأثير مباشر في مدى قدرتها على اتخاذ القرار في المؤسستين التربوية والسياسية وتأثير غير مباشر المؤسستين الاسرية والاقتصادية مع وجود بعض العوامل التي تعيق مشاركة المرأة في اتخاذ القرار في ضمن المؤسسات أو البنى سابقة الذكر. مما يؤكد ما جاء طرحهُ في الدراسة النظرية من أن مكانة المرأة تؤثر في قدرتها على اتخاذ القرار الاجتماعي.

ولما تمكنت الدراسة من قياس المتغيرات التي تشكل مكانة المرأة الاجتماعية والتي بموجبها جرى تحديد ثلاث مستويات لهذهِ المكانة فضلاً عن تمكنها من قياس وتحديد ثلاث مستويات للقدرة على اتخاذ القرار في بنى المؤسسات آنفة الذكر، وعليه إستطاعت الدراسة من قياس مكانة المرأة في ضمن المجتمع العراقي فضلاً عن قياس القدرة على اتخاذ القرار الاجتماعي واللذان يمثلان حصيلة ما جرى قياسهُ في البنى الاجتماعية التي خضعت للدراسة النظرية والميدانية[*]. وعليهِ يمكننا التعرف على صورة المرأة وإتخاذ القرار الاجتماعي في المجتمع العراقي من خلال مؤشرات الجدول الآتي:-

جدول (٣٣)

يوضح طبيعة العلاقة بين مكانة المرأة الأجتماعية ومدى قدرتها على إتخاذ القرار في ضمن البناء الاجتماعي

القدرة على اتخاذ القرار / المكانة الاجتماعية للمرأة	قدرة ضعيفة		قدرة متوسطة		قدرة عالية		المجموع	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
مكانة مرتفعة	٣	٢٣,١	٨	٦١,٥	٢	١٥,٤	١٣	٦,٥
مكانة وسطى	٣٤	٣٨,٦	٥٣	٦٠,٣	١	١,١	٨٨	٤٤
مكانة متواضعة	٤٠	٤٠,٤	٥٨	٥٨,٦	١	١	٩٩	٤٩,٥
المجموع	**٧٧**	**٣٨,٥**	**١١٩**	**٥٩,٥**	**٤**	**٢**	**٢٠٠**	**%١٠٠**

قيمة (F) المحتسبة من قانون تحليل التباين الاحادي = ٣,٢٢٥

قيمة الترابط التوافقي = +٠,١

[*] يراجع في ذلك، الفصل الخامس المبحث الثاني، ص ١٥٠.

يوضح الجدول (٣٣) أن (١١٩) مبحوثة من المجموع الكلي لوحدات العينة وبنسبة (٥٩,٥%) كانت لديهن قدرة متوسطة على إتخاذ القرار الاجتماعي وقد شملت هذهِ النتيجة المبحوثات من ذوات المكانة المرتفعة والوسطى والمتواضعة، تليها (٧٧) مبحوثة من مجموع وحدات العينة وبنسبة (٣٨,٥%) لديهن قدرة ضعيفة على اتخاذ القرار الاجتماعي وقد تضمنت هذهِ النتيجة المبحوثات من ذوات المكانة المرتفعة والوسطة والمتواضعة، أما ما تبقى من وحدات العينة والبالغ عددهن (٤) مبحوثات من المجموع الكلي لوحدات العينة وبنسبة (٢%) فقد كانت قدرتهن عالية على اتخاذ القرار الاجتماعي وقد ضمت المبحوثات من ذوات المكانة المرتفعة والوسطى والمتواضعة.

وإذا ما تفحصنا مؤشرات القدرة على اتخاذ القرار لكل مكانة اجتماعية في الجدول المذكور نجد ان القدرة على اتخاذ القرار تتناسب طردياً مع ارتفاع مكانة المرأة الاجتماعية، إذ ان القدرة الضعيفة سجلت أعلى نسبةٍ لها في المكانة المتواضعة للمرأة بنسبة (٤٠,٤%) وتدرجت للأدنى بنسبة (٣٨,٦%) في المكانة الوسطى و(٢٣,١%) للمكانة المرتفعة، أما القدرة المتوسطة للمرأة على إتخاذ القرار فقد سجلت اقل نسبة لها في المكانة المتواضعة بنسبة (٥٨,٦%) وتدرجت للأعلى في المكانة الوسطى للمرأة بنسبة (٦٠,٣%) وسجلت اعلى مستواً لها في المكانة المرتفعة بنسبة (٦١,٥%)، أما القدرة العالية على إتخاذ القرار فقد سجلت أدنى نسبةً لها في المكانة المتواضعة وكانت (١%) وتدرجت الى المكانة الوسطى بنسبة (١,١) وسجلت أعلى نسبة لها في المكانة المرتفعة فكانت (١٥,٤).

وبعد اجراء اختبار تحليل التباين الأحادي لمعرفة الفرق المعنوي بين قدرات المبحوثات على اتخاذ القرار الاجتماعي بحسب مكانتهن الاجتماعية وجدنا أن القيمة المحتسبة هي (٣,٢٢٥) وهي أكبر من القيمة الجدولية (٣) وعلى درجتي حرية (١٩٧,٢) وعليه فأن هناك فرقاً معنوياً ذا دلالة احصائية لصالح المبحوثات اللواتي لديهن القدرة العالية والمتوسطة على إتخاذ القرار في المكانة المرتفعة والوسطى مقابل المبحوثات ذوات المكانة المتواضعة .

ولمعرفة مدى العلاقة بين مكانة المرأة وقدرتها على اتخاذ القرار الاجتماعي جرى تطبيق قانون الترابط التوافقي (يول وكندال) فوجدنا أن هناك ترابطاً ايجابياً ضعيفاً قيمتهُ (+٠,١) بين مكانة المرأة ومدى قدرتها على إتخاذ القرار الأجتماعي.

الفصل الثامن

مناقشة نتائج البحث وفرضياته واستنتاجاته وتوصياتة

تمهيد

المبحث الاول:- عرض نتائج الدراسة

المبحث الثاني:- عرض فرضيات الدراسة واستنتاجاتها

المبحث الثالث:- التوصيات

تمهيد:-

يتناول هذا الفصل النتائج التي توصلت اليها الدراسة في جانبها الميداني وفرضياتها وتوصياتها، وقد ضم ثلاثة مباحث الاول منها تناول عرض النتائج الميدانية للدراسة المرتبطة بخصائص العينة، وبقدرة المرأة على إتخاذ القرار في كل من البناء الاسري والتربوي والاقتصادي والسياسي فضلاً عن تحديد المعوقات التي تحد من قدرة المرأة على إتخاذ القرار في كل من البُنى آنفة الذكر، أما المبحث الثاني فقد جرى فيه عرض فرضيات الدراسة ومناقشتها والتوصل الى استنتاجات الدراسة النهائية، أما المبحث الثالث فقد تضمن مجموعة من التوصيات في ضوء نتائج الدراسة وفرضياتها واستنتاجاتها لاجل وضع الحلول والمعالجات لكيفية مواجهة المعوقات والسلبيات وفقاً لخصوصية مسبباتها مع دعم الجوانب الايجابية وتثمينها.

المبحث الاول:- عرض نتائج الدراسة

توصلت الدراسة الميدانية الى عدد من النتائج لأثبات صحة فرضيات الدراسة الحالية ولتحقيق أهدافها يمكن الاستناد اليها في وضع فرضيات علمية واثبات صحتها مستقبلاً وكما يأتي:-

المحور الاول:- نتائج خصائص عينة البحث

أولاً:- الاوضاع الاجتماعية لوحدات العينة:-

١. في ضوء نتائج البيانات الخاصة بالتوزيع العمري لوحدات العينة إتضح أن الفئة العمرية من (٢٠-٢٩) سنة هي اكثر الفئات السائدة في العينة اذ بلغت نسبتها (٣٨%)، وهي فئة تتميز بالنشاط والحيوية والامكانية تقبل دورات التأهيل والتدريب لرفع قدراتها على إتخاذ القرار الاجتماعي.

٢. في ضوء نتائج البيانات المتعلقة بالحالة الزوجية لوحدات العينة إتضح أن النساء المتزوجات يمثلن اعلى نسبة بين وحدات العينة إذ بلغت نسبتهن (٤١%)، مما يدل على تعدد أدوار المبحوثات في الحياة الاجتماعية مما ساعد في نقل صورة صادقة عن واقع إتخاذ المرأة للقرار الاسري والمجتمعي.

٣. في ضوء نتائج البيانات المتعلقة بحجم أسر المبحوثات إتضح أن أكثرهن كان حجم أسرهن (٤-٥) أفراد بنسبة (٤٤%). مما يعطي للمرأة فرصة أكبر في التعليم وتحسين وضعها الاجتماعي والثقافي ومن ثم إرتفاع مكانتها الاجتماعية وقدرتها على إتخاذ القرار الاجتماعي.

٤. اتضح من نتائج البيانات الخاصة بمواقع وحدات العينة في أُسرهن أن اكثر من نصف وحدات العينة كُنَّ أمهاتٍ في أسرهن بنسبة (٥١%)، مما ساعدنا في التوصل الى واقع اساليب التنشئة الاسرية في مجتمعنا من خلال دور المرأة في امكانية تحفيز ابنتها على اكمال تعليمها ومساواتها مع اخيها في فرص التعليم والعمل، فضلاً عن صورة المرأة الأم ومدى مشاركتها للرجل الاب في إتخاذ القرارات الاسرية التي تعد البنية الاجتماعية الاولى لصياغة مكانة المرأة وقدرتها على إتخاذ القرار في بنى المجتمع الاخرى.

٥. اتضح من نتائج البيانات المتعلقة بالمستوى الاجتماعي لوحدات العينة ان اكثر نسبة للمبحوثات كانت في الفئة الوسطى اذ بلغت (٤٦,٥%)، مما يعكس شكلاً من التوازن في الفئات الممثلة لمجتمع البحث اذ تمثل الفئة الوسطى الانتقالة المجتمعية لبناء ووظيفة المستوى الاجتماعي بين الفئة المتواضعة والفئة المرتفعة في المجتمع والمؤثر في تدرج مكانة المرأة وقدرتها على إتخاذ القرار، فهي تضم فئة كبيرة من المتلعلمات والعاملات في المؤسسات الاقتصادية الرسمية فضلاً عن انها تمثل اسر نووية وممتدة ذات مستوى اقتصادي متوسط وتمثل نسبة كبيرة من النساء اللواتي لهن حق الانتخاب والترشيح في قنوات المؤسسة السياسية، مما يعطي المرأة فرصة واسعة لتغيير اوضاعها الاجتماعية والثقافية والمشاركة في إتخاذ القرارات المجتمعية.

٦. دلت نتائج البيانات المتعلقة بنمط السكن لوحدات العينة ان اكثر نسبة من المبحوثات كان نمط سكنهن مستقلاً بنسبة (٧٠%)، مما اعطى صورة صادقة عن مدى مشاركة المرأة في اتخاذها للقرار الاسري من خلال شكل الأسرة النووية الذي اتاح فرصة كبيرة للمرأة لتغيير علاقتها ايجاباً مع زوجها وابنائها.

ثانياً:- الاوضاع الاقتصادية لوحدات العينة:-

١. توضح نتائج البيانات المتعلقة بمهن وحدات العينة ان اكبر نسبة من المبحوثات كن ربات بيوت بنسبة (٥٤%)، وقد خدمت هذه النسبة اهداف الدراسة من ناحية انها عكست متغيرات عديدة (اجتماعية واقتصادية وسياسية) اثرت في مشاركة المرأة في سوق العمل الرسمي في الوقت الحاضر، وما نتج عن قلة هذه المشاركة من سلبيات اثرت في قدرة المرأة على إتخاذ القرار.

٢. توضح نتائج البيانات المتعلقة بالدخل الشهري لاسر وحدات العينة أن اكبر نسبة سجلت للدخول الشهرية لاسر وحدات العينة كانت ضمن الفئة (٣٠٠٠٠٠-٣٩٩٠٠٠) ألف دينار بنسبة (٣١,٥%)، وهذا الدخل الشهري المتواضع بالتأكيد يؤثر في امكانيات الاسرة العراقية في توفير فرص افضل لبناتها سواء كانت على صعيد التعليم أو العمل أو الصحة، مما

يخلق فرصاً غير متكافئة على اساس التمييز الجنسي تؤثر سلباً في امكانيات المرأة وقدراتها الذاتية في اثبات وجودها الاجتماعي ودورها في إتخاذ القرار الاجتماعي.

٣. توضح نتائج البيانات المتعلقة بعائدية سكن أسر وحدات العينة ان النسبة الاكبر كانت لصالح المبحوثات اللواتي يسكن منازل تعود لاسرهن بنسبة (٥١%) مما يوضح لنا العلاقة البنيوية (الملكية) الوظيفية (تنمية ادوار الافراد) من خلال اجابات المبحوثات وآرائهن بشأن موضوع الدراسة.

ثالثاً:- الاوضاع الثقافية لوحدات العينة:-

تدل نتائج البيانات المتعلقة بالتحصيل العلمي لوحدات العينة أن اكثر نسبة للمبحوثات كانت لحاملات شهادة البكلوريوس (٦٠,٥%)، مما يؤكد ان شريحة كبيرة من نساء مجتمعنا يتمتعن بمستوى تعليمي جيد يؤهلن لاشغال ادوار مهمة في المؤسسات التربوية والاقتصادية والسياسية ويؤدي تطوير هذه الادوار وتفعيليها الى زيادة خبرات المرأة ووعيها ومن ثم ارتفاع مكانتها الاجتماعية على إتخاذ القرار الاسري والمجتمعي.

المحور الثاني:- النتائج الخاصة بالمحور الاسري

اولاً:- تشير نتائج الدراسة الميدانية المتعلقة بمستوى مشاركة المرأة في إتخاذ القرار الاسري الى ان المرأة تشارك الرجل في القرارات الاسرية المطروحة في الاستبانة وبنسب مرتفعة مما يؤكد تنامي دور المرأة بشكل إيجابي في اسرتها وتطور علاقتها الزوجية من علاقة تسلطية مع زوجها الى علاقة حوار ومناقشة مما وفرلها فرصة اكبر للمشاركة في إتخاذ القرارات الاسرية وكما يأتي:-

١. اكدت النتائج ان (١٢١) مبحوثة وبنسبة (٦٠,٥%) يشاركن في القرار الخاص بمحل سكن الاسرة.

٢. اكدت النتائج ان (١٤٤) مبحوثة وبنسبة (٧٢%) يشاركن في القرار الخاص بالمستوى التعليمي للابناء.

٣. أكدت النتائج ان (١٣٨) مبحوثة وبنسبة (٦٩%) يشاركن في القرار الخاص بمستقبل الابناء.

٤. اكدت النتائج ان (١١٤) مبحوثة من مجموع العينة وبنسبة (٥٧%) يشاركن في القرار الخاص بخروج المرأة للعمل.

٥. أكدت النتائج ان (١١١) مبحوثة من مجموع العينة وبنسبة (٥٥,٥%) يشاركن في إتخاذ القرارات الخاص بأنتماء احد افراد الاسرة الى منظمات المجتمع المدني.

٦. أكدت النتائج أن (١١١) مبحوثة من مجموع العينة وبنسبة (٥٥,٥%) يشاركن في إتخاذ القرارات الخاصة بأنضمام احد افراد الاسرة الى مجال العمل السياسي.

٧. أكدت النتائج ان (١٢٥) مبحوثة من مجموع العينة وبنسبة (٦٢,٥%) يشاركن في إتخاذ القرارات الخاصة بشأن سفر أحد افراد الاسرة او الاسرة كلها.

٨. أكدت النتائج أن (١٢٠) مبحوثة من مجموع العينة وبنسبة (٦٠%) يشاركن في تنظيم الميزانية الاقتصادية للاسرة، وأن (٣٩) مبحوثة وبنسبة (١٩,٥%) من المجموع نفسه يعتمد الزوج عليها في تنظيم شؤون الاسرة الاقتصادية.

٩. أكدت النتائج أن (١٢٩) مبحوثة من مجموع العينة وبنسبة (٦٤,٦%) يشاركن في مواجهة الاوضاع الاقتصادية المتعلقة بالاسرة.

ثانياً:- تشير نتائج الدراسة الميدانية المتعلقة بالمحور الاسري الى تشخيص معوق يحد من قدرة المرأة على إتخاذ القرار متمثل بأساليب التنشئة الاسرية، اذ اكدت النتائج أن (٩٠) مبحوثة من مجموع العينة وبنسبة (٤٥%) أكدن ان اساليب التنشئة الاسرية لا تشجع المرأة على إتخاذ القرار الاسري، وبعد تطبيق اختبار مربع كاي لعينة واحدة لمعرفة وجود فرق معنوي بين اجابات المبحوثات ام لا، وجدنا ان هناك فرقاً معنوياً لصالح المجيبات بعدم تشجيع أساليب التنشئة الاسرية للمرأة على إتخاذ القرار. وعليه فأن اساليب التنشئة الاسرية تعد معوقاً لارتفاع قدرة المرأة على إتخاذ القرار.

ثالثاً:- تشير نتائج الدراسة الميدانية المتعلقة بعلاقة مكانة المرأة الاجتماعية ومدى قدرتها على اتخاذ القرار في ضمن البناء الاسري الى ان اغلب المبحوثات من ذوات المكانة المرتفعة والوسطى والمتواضعة كانت قدراتهن على إتخاذ القرار متوسطة وبنسبة (٦٦%).

المحور الثالث:- النتائج الخاصة بالمحور التربوي

اولاً:- تشير نتائج الدراسة الميدانية المتعلقة بأجابات المبحوثات بشأن مدى مشاركة المرأة في إتخاذ القرارات التربوية الى الآتي:-

١. أوضحت نتائج البيانات المتعلقة بأجابات المبحوثات بشأن إطلاعهن على كتبٍ ومصادر علمية تشجعهن على إتخاذ القرار، أن (٨٣) مبحوثة من المجموع الكلي للعينة وبنسبة (٤١,٥%) اجبن بـ (نعم)، مقابل (٥١) مبحوثة وبنسبة (٢٥,٥%) أجبن بـ (أحياناً)، في حين أجابت (٦٦) مبحوثة وبنسبة (٣٣%) أجبن بـ (لا)، وعند اجراء اختبار مربع كاي لعينة واحدة لمعرفة الفرق المعنوي بين اجابات المبحوثات وجدنا فرقاً معنوياً ذا دلالة احصائية بين اجاباتهن لصالح المجيبات بـ (نعم).

٢. أوضحت نتائج البيانات المتعلقة بأجابات المبحوثات بشأن تأثرهن بشخصيات تربوية شجعتهن على إتخاذ القرار، اجابت (٦٣) مبحوثة من المجموع الكلي للعينة بنسبة (٣١,٥%) أنهن تأثرن بمثل هذه الشخصيات، يقابلها العدد نفسه وبالنسبة نفسها اجبن انهن تأثرن احياناً بمثل هذه الشخصيات، في حين اجابت (٧٤) مبحوثة من المجموع نفسه وبنسبة(٣٧%) بعدم تأثرهن بمثل هذه الشخصيات. وعليه اجرينا اختبار مربع كاي لعينة واحدة لمعرفة الفرق المعنوي بين إجابات المبحوثات، فلم نجد فرقاً معنوياً دالاً احصائياً بين اجاباتهن.

٣. أوضحت نتائج لبيانات المتعلقة بأجابات المبحوثات بشأن دور المدرسين والمدرسات في تشجيعهن على المشاركة في إتخاذ القرار، أن (٥١) مبحوثة من المجموع الكلي لوحدات العينة وبنسبة (٢٥,٥) أجبن بـ (نعم)، مقابل (٦٧) مبحوثة من المجموع نفسه وبنسبة (٣٣,٥%) أجبن بـ (احياناً)، في حين اجابت (٨٢) مبحوثة وبنسبة (٤١%) بـ (لا) على السؤال المطروح، وعليه اجرينا اختبار مربع كاي لعينة واحدة لمعرفة الفرق المعنوي بين اجابات المبحوثات، فوجدنا فرقاً معنوياً دالاً احصائياً. كانت نتيجة الأختبار لصالح المجيبات بأن المدرسين والمدرسات يؤدون دوراً في أغلب الاحيان لتشجيع المرأة على إتخاذ القرار.

٤. أوضحت نتائج البيانات المتعلقة بمدى مساهمة المبحوثات بنشاطات تعليمية تشجع المرأة على إتخاذ القرار، ان (١٠٨) مبحوثة من المجموع الكلي لوحدات العينة وبنسبة (٨٢%) لم يساهمن في مثل هذه النشاطات.

٥. أوضحت نتائج البيانات المتعلقة بأجابات المبحوثات بشأن ترأسهن للجان طلابية قمن من خلالها بإتخاذ القرار، أجابت (١٢٥) مبحوثة من المجموع الكلي للعينة وبنسبة (٦٢,٥%) أنهن لم يترأسن لجاناً طلابية تشجع المرأة على إتخاذ القرار.

٦. أوضحت نتائج البيانات المتعلقة بأجابات المبحوثات بشأن حصول تغيير في قدراتهن على إتخاذ القرار بعد وصولهن الى مرحلة متقدمة من التعليم، ان (١٠٩) مبحوثة من المجموع الكلي للعينة وبنسبة (٥٤,٥%) أكدن حصول تغير في قدراتهن على إتخاذ القرار بعد وصولهن الى مرحلة متقدمة من التعليم. وقد كان هذا التغيير في مجال الاسرة بنسبة (٤١%) وفي مجال العمل بنسبة (٣%) وفي كلا المجاليين بنسبة (١٠,٥%).

٧. اوضحت نتائج البيانات المتعلقة بمدى الاعتقاد بأن حصول المرأة على شهادة علمية يمنحها دوراً في إتخاذ القرارات، أن (١٤١) مبحوثة من المجموع الكلي للعينة وبنسبة (٧٠,٥%) أكدت على اهمية حصول المرأة على شهادة علمية في منحها دوراً في إتخاذ القرارات.

ثانياً:- تشير نتائج البيانات المتعلقة بتحديد مجموعة اسباب تجعل قرارات المرأة منفذة ومطاعه جرى ترتيبها تنازلياً بحسب اجابات المبحوثات اذ أوضح التسلسل المرتبي لاجابات المبحوثات ان اهم سبب في جعل قرارات المرأة منفذه ومطاعة هو تعليم المرأة وثقافتها (حصولها على شهادة) بنسبة (٦٣%) يليه انفاقها على اسرتها بنسبة (٤٠%) وامتلاكها لآراء سديدة وكلمتها مسموعة بنسبة (٣٥%)، وكونها كبيرة في العمر بنسبة (١٦%) ولها مركز اجتماعي مرموق بنسبة (٧,٥%).

ثالثاً:- تشير نتائج الدراسة الميدانية المتعلقة بعلاقة المكانة الاجتماعية للمرأة ومدى قدرتها على إتخاذ القرار في ضمن البناء التربوي الى ان (٧) مبحوثات من ذوات المكانة المرتفعة وبنسبة (٥٣%) من مجموع المبحوثات ذوات المكانة المرتفعة لديهن قدرة عالية على إتخاذ القرار في ضمن البناء التربوي، في حين كانت (٤٠) مبحوثة من مجموع المبحوثات ذوات

المكانة الوسطى وبنسبة (٤٥,٥%) لديهن قدرة متوسطة على إتخاذ القرار في المجال التربوي، كما كانت (٤٧) مبحوثة من مجموع المبحوثات ذوات المكانة المتواضعة وبنسبة (٤٧,٥%) لديهن قدرة على إتخاذ القرار في البناء نفسهِ.

رابعاً:- تشير نتائج البيانات المتعلقة بمدى تحديد دور النظام التربوي بما يحويهِ من مناهج تربوية في تشجيع المرأة على إتخاذ القرار، الى ان (٤٢) مبحوثة من المجموع الكلي لوحدات العينة وبنسبة (٢١%) أكدت ان النظام التربوي يشجع ويؤهل المرأة على إتخاذ القرار، مقابل (١٠٦) مبحوثة من المجموع نفسه وبنسبة (٥٣%) أكدن ان النظام التربوي يشجع احياناً المرأة ويؤهلها لإتخاذ القرار، في حين اجابت (٥٢) مبحوثة وبنسبة (٢٦%) ان النظام التربوي لم يشجع المرأة او يؤهلها لإتخاذ القرار. وعليه اجرينا اختبار مربع كاي لمعرفة الفرق المعنوي بين الاجابات، فوجدنا فرقاً معنوياً لصالح اجابات المبحوثات بأن النظام التربوي احياناً يشجع ويؤهل المرأة على إتخاذ القرار. وعليه فأن النظام التربوي بما يحويهِ من مناهج في مجتمعنا يعد الى حد ما معوقاً لقدرة المرأة على إتخاذ القرار.

المحور الرابع:- النتائج الخاصة بالمحور الاقتصادي

أولاً:- تشير نتائج الدراسة المتعلقة بمدى مشاركة المرأة في إتخاذ القرارات الاقتصادية الى أن المرأة في أغلب الأحيان تشارك في إتخاذ القرار في ضمن البناء الاقتصادي وكما يأتي:-

١. أوضحت نتائج البيانات المتعلقة بتأثير التغيرات الاقتصادية في إتخاذ المرأة للقرارات في المجالات المختلفة، موافقة (١٠٦) مبحوثة من المجموع الكلي للعينة على هذا الاعتقاد وبنسبة (٥٣%)، وكانت طبيعة هذه التغيرات من حيث تأثيرها في إتخاذ المرأة للقرار انها ايجابية وايجابية نوعاً ما طبقاً لنتيجة إختبار مربع كاي لعينة واحدة.

٢. أوضحت نتائج البيانات المتعلقة بالاعتقاد القائل ان الفرص المتاحة للمرأة لإتخاذ القرار في مجال العمل الوظيفي هي نفسها المتاحة للرجل، أن (٨٦) مبحوثة من مجموع العينة وبنسبة (٤٣%) أجبن بأنه احياناً تتحقق هذه المساواة، مقابل (٧٦) مبحوثة من المجموع نفسه وبنسبة (٣٨%) اجبن بأنه لاتتحقق المساواة في مجال العمل الوظيفي، وللتأكد من صحة اعتقاد المبحوثات قمنا بتطبيق اختبار مربع كاي لعينة واحدة فكانت نتيجة الاختبار وجود

فرق معنوي ذو دلالة احصائية بين اجابات المبحوثات مما يدعم اعتقاد المبحوثات بأن الفرص الوظيفية تكون احياناً متساوية بين الرجل والمرأة، وهذا يدعونا للقول ان المرأة مازالت بحاجة الى دعم مجتمعي لمساواتها مع الرجل في فرص العمل وإتخاذ القرار.

٣. أوضحت نتائج البيانات المتعلقة بالأعتقاد القائل بأن لدخول المرأة في الاعمال الوظيفية والمهنية بشكلٍ واسع تأثير ايجابي في اتخاذها للقرارات ان (١٠٥) مبحوثة من المجموع الكلي للعينة وبنسبة (٥٢,٥%) اكدت التأثير الايجابي لعمل المرأة في اتخاذها للقرارات.

٤. أوضحت نتائج البيانات المتعلقة بالرأي القائل ان المرأة استطاعت ان تتخذ قرارات اقتصادية ناجحة في مجال عملها، ان (١٠١) مبحوثة من مجموع العينة وبنسبة (٥٠,٥%) أكدت ان المرأة نجحت في بعض الاحيان بإتخاذ قرارات ناجحة، مقابل (٨٢) مبحوثة من مجموع نفسه وبنسبة (٤١%) أجبن بأن المرأة نجحت في إتخاذ قرارات اقتصادية في مجال عملها وقد شخصت المبحوثات ألـ (٨٢) اسباب نجاح المرأة، وقد تم ترتيب هذه الاسباب تنازلياً وكما يأتي:- ثقافة المرأة ووعيها المهني بنسبة (٨٥,٣%)، شخصيتها القوية بنسبة (٧٩,٢%) وكفاءتها الادارية بنسبة (٧١,٩%) ولطف معاملتها الاجتماعية بنسبة (٤٢,٦%) وأخيراً طاعتها لمرؤوسيها في العمل بنسبة (٣٤,١%).

٥. فيما يخص الواقع الفعلي لمكانة وقرار المرأة في ضمن البناء الاقتصادي، فقد اوضحت النتائج المتعلقة بماهية دور المرأة في مجال عملها الوظيفي ان المبحوثات اجبن بان دور المرأة الفعلي هو تنفيذ القرار بنسبة (٤٤,٥%) وإتخاذ القرار وتنفيذه بنسبة (٤٦%)، وعند تطبيقنا لاختبار مربع كاي لعينة واحدة وجدنا ان هناك فرقاً معنوياً ذو دلالة احصائية لصالح المبحوثات اللواتي أجبن علىفقرتي تنفيذ القرار وإتخاذ القرار وتنفيذهُ.

أما ما يتعلق بالواقع الافتراضي لمكانة المرأة وقرارها أي ما يجب ان يكون عليه دور المرأة الوظيفي أجابت (١٤٤) مبحوثة من مجموع العينة وبنسبة (٧٢%) ان دور المرأة الوظيفي يجب ان يكون إتخاذ القرار وتنفيذه، وهذا يدل على تطور نظرة المرأة وطموحها لأهمية نوع المهنة التي تمارسها.

٦. وفيما يخص النتائج المتعلقة بالحالات الوظيفية التي تفضلها المرأة في مجال عملها بحسب المستوى الاجتماعي للعينة، اجابت (١٦٤) مبحوثة من المجموع الكلي لوحدات العينة وبنسبة (٨٢%) انهن يفضلن مشاركة المرأة في إتخاذ القرار، وعند اجراء اختبار مربع كاي لعينتين لمعرفة الفرق المعنوي بشأن تفضيل المبحوثات للحالات الوظيفية بحسب مستوياتهن الاجتماعية، لم نجد فرقاً معنوياً دالاً بين تفضيلات المبحوثات مما يؤكد ان اغلب وحدات العينة ابدين الرأي نفسه في تفضيلهن لمشاركة المرأة في إتخاذ القرار في مجال العمل، برغم اختلاف مستوياتهن الاجتماعية.

ثانياً:- تشير نتائج الدراسة الميدانية الميدانية المتعلقة بمكانة المرأة الاجتماعية ومدى قدرتها على إتخاذ القرار الاقتصادي ان اكثر من نصف وحدات العينة بنسبة (٧٣,٥%) من ذوات المكانات المرتفعة والوسطى والمتواضعة كانت لديهن قدرة متوسطة على إتخاذ القرار في ضمن البناء الاقتصادي.

ثالثاً:- معوقات مشاركة المرأة في إتخاذ القرار في ضمن البناء الاقتصادي.

تشير نتائج الدراسة الميدانية المتعلقة بتشخيص المبحوثات أسباب عدم المساواة بين المرأة والرجل في فرص العمل الوظيفي الى وجود أسباب عدة جرى ترتيبها تنازلياً تحد من مشاركة المرأة في اتخاذ القرار وهي:-

الموروثات الثقافية السائدة لصالح الرجل بنسبة (٦٨,٤%) والاعتقاد بأن المرأة أقل كفاءة من الرجل في مجال العمل بنسبة (٦١,٨%) وعدم قدرة المرأة على الاستفادة من هذه الفرص الوظيفية بنسبة (٥١,٣%)، وطبيعة المهنة التي تشغلها المرأة بنسبة (٢٦,٣%) وأخيراً طبيعة النظام التعليمي بنسبة (١٣,١%).

رابعاً:- النتائج المتعلقة بالمحور السياسي

تشير النتائج المتعلقة بمدى مشاركة المرأة في إتخاذ القرار في ضمن البناء السياسي إلى تطورٍ نظرة المرأة الى حدٍ ما لمضمون العمل في المؤسسة السياسية اذا لم تكن لذاتها فهي نظرة لقريناتها وكما يأتي:-

١. أوضحت نتائج البيانات المتعلقة بالتأثير الايجابي لمشاركة المرأة السياسية في الممارسات الديمقراطية الى ان (١٠٢) مبحوثة من المجموع الكلي للعينة وبنسبة (٥١%) أكدن التأثير الايجابي الذي تؤديه مشاركة المرأة السياسية في الممارسات الديمقراطية في مجتمعنا.

٢. أوضحت نتائج البيانات المتعلقة بمشاركة المرأة في تشكيل او ترأس منظمات المجتمع المدني، ان (١٠٧) مبحوثة من المجموع الكلي لوحدات العينة وبنسبة (٥٣,٥%) اكدنَّ أنهن لن يشاركن في تشكيل أو ترؤس احدى منظمات المجتمع المدني.

٣. أوضحت نتائج البيانات المتعلقة بقدرة النساء اللواتي يشغلن مناصب وزارية أو نيابية من تحقيق انجاز في إتخاذ القرار، ان (٧٣) مبحوثة من مجموع العينة وبنسبة (٣٦,٥%) اجبن بأن النساء الشاغلات لهذه المناصب حققن انجازات في إتخاذ القرار، مقابل (٩٦) مبحوثة من المجموع نفسه وبنسبة (٤٨%) اجبن بأن هؤلاء النساء احياناً حققن انجازاتٍ في إتخاذ القرار، في حين أجابت (٧٣) مبحوثة من المجوع وبنسبة (٣٦,٥%) ان هؤلاء النساء لم يستطعن تحقيق انجاز في مجال اتخاذهن للقرار، وبعد تطبيقنا لاختبار مربع كاي لعينة واحدة لمعرفة الفرق المعنوي بين اجابات المبحوثات وجدنا ان هناك فرقاً معنوياً لصالح المجيبات بأن النساء الشاغلات لمناصب نيابية ووزارية استطعن احياناً ان يحققن انجازات في إتخاذ القرار مما يوضح ان المرأة مازالت تحتاج الى تدريب وتأهيل لرفع قدراتها على إتخاذ القرار.

٤. أوضحت نتائج البيانات المتعلقة بتأثير المرأة بشخصيات قيادية يحفزها على المشاركة الفاعلة في إتخاذ القرار، أن (١٠١) مبحوثة من المجموع الكلي للعينة وبنسبة (٥٠,٥%) أجبن بأنهن لم يتأثرنَّ بشخصيات تحفزهنَّ على إتخاذ القرار.

٥. أوضحت نتائج البيانات المتعلقة بتأثير وسائل الاعلام في تشجيع المرأة على إتخاذ القرار السياسي، ان (٩٣) مبحوثة من المجموع الكلي لوحدات العينة وبنسبة (٤٦,٥%) أجبن أن وسائل الاعلام تشجعهن على إتخاذ القرار، مقابل (٦٠) مبحوثة من المجموع نفسهِ وبنسبة (٣٠%) أكدن أن وسائل الاعلام تؤثر احياناً في تشجيعهن على إتخاذ القرار، في حين اجابت (٤٧) مبحوثة وبنسبة (٢٣,٥%) ان وسائل الاعلام ليس لها تأثير في تشجيع المرأة على إتخاذ القرار. وبعد اجراء اختبار مربع كاي لعينة واحدة لمعرفة الفرق المعنوي بين

اجابات المبحوثات وجدنا ان هناك فرقاً معنوياً بين اجاباتهن لصالح المبحوثات اللواتي يعتقدن بتأثير وسائل الاعلام في تشجيع المرأة على إتخاذ القرار السياسي.

٦. أوضحت نتائج البيانات المتعلقة باعتقاد المبحوثات ان مجال حرية المرأة في المشاركة في إتخاذ القرار السياسي سيتوسع مستقبلاً، ان (٩١) مبحوثة من المجموع الكلي للعينة وبنسبة (٤٥,٥%) يعتقدن ان مجال حريتها سيتوسع مستقبلاً، مقابل (٧٦) مبحوثة من المجموع نفسهِ وبنسبة (٣٨%) يعتقدن ان مجال حريتها سيتوسع أحياناً، في حين اعتقدت (٣٣) مبحوثة من المجموع نفسهِ وبنسبة (١٦,٥%) ان مجال حريتها لن يتوسع مستقبلاً. وعند تطبيقنا لاختبار مربع كاي لعينة واحدة لايجاد الفرق المعنوي بين اجابات المبحوثات وجدنا فرقاً معنوياً لصالح المبحوثات اللواتي يعتقدن بأن مجال حرية المرأة في المشاركة في إتخاذ القرار السياسي سيتوسع مستقبلاً.

٧. تشير نتائج الدراسة الميدانية المتعلقة بآراء المبحوثات بشأن طبيعة مساهمة المرأة في الحياة السياسية الى ان (١٢٠) مبحوثة من المجموع الكلي للعينة وبنسبة (٦٠%) أجبنَّ ان مساهمة المرأة في الحياة السياسية هي مساهمة متواضعة وهامشية، أما عن العلاقة بين المستوى الاجتماعي لوحدات العينة وآرائهن بشأن طبيعة مساهمة المرأة في الحياة السياسية فكانت الآتي:-

١. اجابت (١٧) مبحوثة من مجموع (٢٦) مبحوثة يمثلن الفئة المرفهة في العينة وبنسبة (٦٥,٤%) أن مساهمة المرأة متواضعة وهامشية، كما اجابت (٦٠) مبحوثة من مجموع (٩٣) مبحوثة يمثلن الفئة الوسطى في العينة وبنسبة (٦٤,٥%) ان مساهمة المرأة متواضعة وهامشية، في حين أجابت (٤٣) مبحوثة وبنسبة (٥٣,١%) من مجموع (٨١) مبحوثة يمثلن الفئة المتواضعة في العينة، ان مساهمة المرأة متواضعة وهامشية. وعند إجراءنا لاختبار مربع كاي لعينتين لمعرفة الفرق المعنوي بين اجابات المبحوثات بحسب مستوياتهن الاجتماعية لم نجد فرقاً معنوياً بين اجاباتهن. مما يدل على عدم تأثير المستوى الاجتماعي للمرأة في نظرتها أو رأيها بشأن المساهمة في الحياة السياسية.

ثالثاً:- اشارت نتائج الدراسة الميدانية المتعلقة بتحديد المبحوثات لشخص متخذ القرار الى الآتي:-

١. اشارت (٢١) مبحوثة وبنسبة (١٠,٥%) من المجموع الكلي للعينة انها تفضل القرارات الصادرة من امرأة، وأوضحت أسباب ذلك لان المرأة أكثر احساساً بمشاكلهن بنسبة (٨٥,٧%) وان المرأة أكثر قرباً منهن بنسبة (٦١,٩%) وأخيراً ان المرأة أكثر دقة وواقعية في إتخاذ القرار بنسبة (١٠,٥%).

٢. أوضحت (٤١) مبحوثة وبنسبة (٢٠,٥%) من المجموع الكلي للعينة أنهن يفضلن القرارات الصادرة من الرجل، وأوضحت أسباب تفضليهن للرجل لكون المجتمع الذي نعيش فيه هو مجتمع ذكوري قرارات الرجل فيه تنفذ وتطاع بنسبة (٨٥,٣%)، فضلاً عن ان قرارات الرجل عقلانية وموضوعية بنسبة (٧٣,١) وأخيراً لخبرة الرجل ومعرفته بإتخاذ القرار بنسبة (٦٥,٨%).

٣. أوضحت (١٣٨) مبحوثة وبنسبة (٦٩%) انهن يفضلن القرارات الصادرة من كل من الرجل والمرأة أوضحن أسباب ذلك، بأن القرار الصادر من كلاهما يتناول قضايا مشتركة من خلال القرار الجماعي بنسبة (٨٦,٩%)، ولان هذه القرارات تصب في مصلحة الجميع بنسبة (٧٨,٩%)، وللتوفيق بين وجهتي نظر الرجل والمرأة في إتخاذ قرارات ناجحة بنسبة (٦٥,٢%)، واخيراً للشعور بالمساواة الحقيقية بينهما في إتخاذ القرار بنسبة (٥٠,٧%).

وعند اجرائنا لاختبار مربع كاي لعينة واحدة لمعرفة الفرق المعنوي بين اجابات المبحوثات، وجدنا فرقاً معنوياً عالياً ذو دلالة احصائية لصالح المبحوثات اللواتي يفضلن القرارات الصادرة من المرأة والرجل.

رابعاً:- تشير نتائج الدراسة الميدانية المتعلقة بعلاقة المكانة الاجتماعية للمرأة ومدى قدرتها على إتخاذ القرار في ضمن البناء السياسي الى أن أغلب المبحوثات من ذوات المكانة المرتفعة والوسطى والمتواضعة كانت قدراتهن على إتخاذ القرار متوسطة بنسبة (٥٣%).

خامساً:- أوضحت نتائج البيانات المتعلقة بالمعوقات التي تحد من مشاركة المرأة في إتخاذ القرار السياسي الى ان (١٠٧) مبحوثة ممن أكدن عدم مشاركتهن في تشكيل أو ترؤس أحدى منظمات المجتمع المدني اوضحن اسباب ذلك وجرى ترتيب هذه الاسباب تنازلياً وكما ياتي:-

قلة الوعي بالامور السياسية بنسبة (٧٤,٧%) والخوف وعدم القدرة على مواجهة التحديات السياسية بنسبة (٦٧,٢%) ونظرة المجتمع السلبية للمرأة التي تحد من مشاركتها الفاعلة بنسبة (٦٠,٧%)، فضلاً عن سيطرة الشخصيات السياسية ذات الافكار الذكورية بنسبة (٢٨%) واخيراً وجود بعض القوانين التي تحد من اظهار كفاءة المرأة بنسبة (١٨,٦%).

المبحث الثاني:- مناقشة فرضيات الدراسة واستنتاجاتها.

يهتم هذا المبحث بعرض ومناقشة الفرضيات التي جرت عملية تحديدها إجرائياً في الفصل الخامس من الدراسة، وإعتمدت المناقشة على نتائج البيانات الميدانية التي أدلت بها المبحوثات والتي أخضعت للمعالجة بأستخدام وسائل إحصائية عدة وضم هذا المبحث عرضاً للفرضية الرئيسة ومناقشتها وما توصلت اليه الدراسة من إستنتاجات في ضوءها. فضلاً عن عرض الفرضيات الخمس الفرعية ومناقشتها الاستنتاجات التي بنيت إستناداً لها.

الفرضية الاساسية

"**ان مكانة المرأة الاجتماعية تحدد مدى قدرتها على اتخاذ القرار الاجتماعي**".

كانت الغاية من هذه الفرضية هي التعرف الى مدى تأثير مكونات متغير المكانة الاجتماعية للمرأة في رفع قدرتها على اتخاذ القرار في مؤسسات المجتمع المختلفة مما يعطينا تصوراً واضحاً عن مكانة المرأة في البناء الاجتماعي للمجتمع العراقي وعلاقتها بالادوار الفاعلة التي تؤديها في ضمن هذا البناء واوضح اختبار تحليل التباين الأحادي وجود فرق معنوي ذي دلالة احصائية بين متغيري المكانة وإتخاذ القرار قيمته (٣,٢٢٥) على مستوى ثقة (٩٥%) ودرجتي حرية (١٩٧,٢) وقيمة جدولية (٣)، وبترابط ايجابي ضعيف قيمته (+٠,١) لصالح المكانة المرتفعة والوسطى لوحدات العينة. وفي ضوء هذا الاختبار اثبتنا مصداقية الفرضية الرئيسة في الدراسة.

وقد اتفقت هذه النتيجة مع كل من نتائج دراسة الدكتوره مليحة عوني والدكتورة فوزية العطية الموسومة (تطوير مشاركة المرأة في إتخاذ القرارات)، ونتائج دراسة الباحثة نضال حكمت عويد الموسومة (الاستقلال الاقتصادي للمرأة العاملة وأثرهُ على مكانتها ومشاركتها في إتخاذ القرارات داخل الاسرة).

نستنتج من ذلك ان العوامل التي جرى اختيارها لقياس مكانة المرأة الأجتماعية المتمثلة بـ (العمر، التعليم، المهنة، الدخل، المستوى الاجتماعي) تتفاعل مع بعضها لتمثل بمجموعها مصدر قوةٍ يسهم في رسم مكانة المرأة الاجتماعية التي بدورها تحدد مدى فاعلية الدور الذي تؤدية المرأة من خلال اتخاذها للقرار الاجتماعي.

الفرضية الاولى:-

توجد علاقة بين ارتفاع مكانة المرأة الاجتماعية وازدياد قدرتها على إتخاذ القرار في ضمن البناء الاسري.

كانت الغاية من هذه الفرضية هي التعرف على مدى تأثير مكونات المكانة الاجتماعية للمرأة في قدرتها على إتخاذ القرارات في اسرتها كونها تمثل المحور الاساسي الذي تنطلق منه قدرات المرأة وملامح شخصيتها الاجتماعية، وقد اوضح اختبار تحليل التباين الأحادي عدم وجود علاقة ذات دلاله احصائية بين ارتفاع المكانة الأجتماعية للمرأة وتغيير القدرة على إتخاذ القرار في ضمن البناء الاسري، لان القيمة المحسوبة (١,٤٢١) أصغر من القيمة الجدولية (٣) على مستوى ثقة (٩٥%) ودرجتي حرية (١٩٧,٢). وعليه نرفض فرضية البحث ونقبل الفرضية الصفرية. وقد جرى تعديلها في ضوء الفرضية البديلة لتكون على الشكل الآتي:- "**توجد علاقة بين مكانة المرأة الاجتماعية وقدرتها على إتخاذ القرار في ضمن البناء الاسري**"

وهذه النتيجة لا تتفق مع نتائج دراسة الباحثة نضال حكمت عويد الموسومة (الاستقلال الاقتصادي للمرأة العاملة وأثرهُ على مكانتها ومشاركتها في إتخاذ القرارات داخل الاسرة). ولكنها تتفق مع نتائج دراسة الدكتور جوفري مان الموسومة النساء (وجهة النظر النسوية).

نستنتج من ذلك أن قدرة المرأة على إتخاذ القرار في الاسرة لاتحدده مكونات مكانتها الاجتماعية المتمثلة بالعمر والتعليم والمهنة والدخل والمستوى الاجتماعي فحسب بل تعتمد ايضاً على عدد من العوامل والمعايير لعل اهمها هي:-

أ. طاعة المرأة لزوجها وتنفيذها لطلباتهِ مما يجعله يحترمها ويشاركها الرأي في القرارات الاسرية.

ب. تعدد مسؤلياتها مما يكسبها الخبرة والقدرة على إتخاذ القرار.

ج. علاقتها الحميمة مع ابنائها التي تسمح لها بأبداء رأيها فيما يخص قضايا مستقبلهم.

د. التغيير الذي حدث في نمط الاسرة من ممتدة الى نووية، مما ساعد المرأة على اعادة بناء العلاقة مع زوجها وتحولها الى علاقة حوار ومناقشة.

هـ. تغيير نمط العلاقات السائدة في الأسرة بين الآباء والامهات وابنائهم مما فسح المجال للفتاة لأبداء رأيها في القرارات التي تخصها وتخص اسرتها.

الفرضية الثانية:-

"توجد علاقة بين ارتفاع مكانة المرأة الاجتماعية وازدياد قدرتها على إتخاذ القرار في ضمن البناء التربوي".

كانت الغاية من هذه الفرضية هي التعرف على مدى تأثير مكونات متغير مكانة المرأة الاجتماعية في ازدياد قدرتها على إتخاذ القرارات في المؤسسة التربوية لما تمثله هذه المؤسسة من دورٍ فعال واساسي في عملية التنمية الاجتماعية لاعتمادها على طاقات ونشاطات الافراد في مؤسسات المجتمع المختلفة. وقد اوضح اختبار تحليل التباين الأحادي الى وجود فرق معنوي بين متغير المكانة ومتغير القدرة على إتخاذ القرار قيمته (٣,٢٢٨) على مستوى ثقة (٩٥%) ودرجتي حرية (١٩٧,٢) وقيمة جدولية (٣) وبترابط ايجابي ضعيف قيمته (+٠,١) ولصالح المبحوثات اللواتي يشغلن مكانة مرتفعة ووسطى في العينة.

وهذه النتيجة تتفق مع نتائج الدراسة التي توصلت اليها الدكتورة زهيرة كمال الموسومة (المرأة وإتخاذ القرار في فلسطين)

نستنتج من ذلك ان العوامل التي تشكل مكانة المرأة الاجتماعية تؤدي دوراً فاعلاً في زيادة قدرتها على إتخاذ القرار في ضمن البناء التربوي.

الفرضية الثالثة:-

"توجد علاقة بين ارتفاع مكانة المرأة الاجتماعية وازدياد قدرتها على إتخاذ القرار في ضمن البناء الاقتصادي"

كانت الغاية من هذه الفرضية هي التعرف الى مدى تأثير مكونات متغير المكانة الاجتماعية للمرأة في ازدياد قدرتها على إتخاذ القرار في المؤسسة الاقتصادية لما لهذه المؤسسة من دورٍ حيوي مؤثرٍ في تغيير شكل وبناء المؤسسات الاخرى للمجتمع. وقد اوضح اختبار تحليل التباين الأحادي عدم وجود فرق معنوي ذي دلالة احصائية بين ارتفاع المكانة الأجتماعية للمرأة وتغيير القدرة على إتخاذ القرار لان القيمة المحسوبة (١,١٢٧) اصغر من القيمة الجدولية (٣) على مستوى ثقة

(٩٥%) ودرجتي حرية (١٩٧,٢). وعليه لم نثبت مصداقية فرضية البحث، وانما جرى تعديلها في ضوء الفرضية البديلة لتكون على الشكل الآتي "توجد علاقة بين مكانة المرأة الاجتماعية وقدرتها على إتخاذ القرار في ضمن البناء الاقتصادي".

وهذه النتيجة التي توصلت اليها الدراسة لاتتفق مع نتائج دراسة الباحثة نضال حكمت عويد الموسومة (الأستقلال الاقتصادي للمرأة العاملة وأثره على مكانتها ومشاركتها في إتخاذ القرارات داخل الاسرة).

لكنها تتفق مع نتائج دراسة الباحثة فيونامایر الموسومة (النساء وإتخاذ القرار في اسكتلندا).

نستنتج من ذلك انه على الرغم من ارتفاع مكانة المرأة الاجتماعية الا ان قدرتها على إتخاذ القرار في ضمن البناء الاقتصادي مازالت محدودة وذلك لاسبابٍ عدة لعل أهمها:-

أ. طموح المرأة المهني لا يرقى الى مستوى اشغالها لمراكز إتخاذ القرار.

ب. تفكير شاغلي مراكز القرار في المؤسسة الاقتصادية والسياسية باستثمار طاقات المرأة في مجال العمل لزيادة الايدي العاملة وليس تفكير نوعياً باشراكها في مراكز إتخاذ القرار.

ج. مازال نظام القيم والمعايير السائدة في المؤسسة الاقتصادية تسيطر عليه الروح الذكورية لصالح الرجل.

د. ان طول ساعات العمل والمسؤليات الملقاة على عاتق شاغلي مراكز إتخاذ القرار الاقتصادي لاتناسب ظروف المرأة مما يجعلها تحجم عن اشغال هذه المراكز.

الفرضية الرابعة:-

"توجد علاقة بين ارتفاع مكانة المرأة الاجتماعية وازدياد قدرتها على إتخاذ القرار في ضمن البناء السياسي".

كانت الغاية من هذه الفرضية هي التعرف الى مدى تأثير مكونات متغير المكانة الاجتماعية للمراة في رفع قدرتها على إتخاذ القرار السياسي لما لهذا القرار من أهمية في تعزيز ورفد المؤسسة السياسية بآراء وطموحات نسبة كبيرة من أفراد المجتمع. وأوضح اختبار تحليل التباين الأحادي وجود فرق معنوي ذو دلالة احصائية بين متغيري المكانة وإتخاذ القرار قيمته (٣,١٢٤) على مستوى ثقة (٩٥%) ودرجتي حرية (١٩٧,٢) وقيمة جدولية (٣). وبترابط ايجابي قيمته (+٠,١) لصالح

تأثير مكانة المرأة المرتفعة في القدرة على اتخاذ القرار. وفي ضوء هذا الاختبار اثبتنا مصداقية هذه الفرضية. وهذه النتيجة لا تتفق مع دراسة الدكتورة زهيرة كمال الموسومة (المرأة وإتخاذ القرار في فلسطين).

لكنها تتفق مع دراسة الباحثة فيونامايز الموسومة (النساء وإتخاذ القرار في اسكتلندا).

نستنتج من ذلك ان عوامل تشكيل مكانة المرأة الاجتماعية تؤثر ايجابياً على قدرتها على إتخاذ القرار في ضمن البناء السياسي.

الفرضية الخامسة:-

"توجد معوقات ذات صلة بمكانة المرأة الاجتماعية تحد من ازياد قدرتها على إتخاذ القرار الاجتماعي".

كانت الغاية من هذه الفرضية هي تحديد اهم الاسباب التي تجعل من المرأة غير قادرة على إتخاذ القرار في مؤسسات المجتمع المختلفة لوضع الحلول والمعالجات المناسبة لهذه الاسباب.

وقد أوضح اختبار مربع كاي لعينة واحدة[1] وجود علاقة معنوية ذات دلالة احصائية على مستوى ثقة (٩٥%) ودرجة حرية (٢) وقيمة جدولية (٥,٩٩١) لصالح الاسباب التي تحد من قدرة المرأة على إتخاذ القرار. علماً ان هذه النتيجة تتفق مع نتائج دراسة الدكتور مليحة عوني والدكتورة فوزية العطية الموسومة (تطوير مشاركة المرأة في إتخاذ القرارات) والدكتورة زهيرة كمال الموسومة (المرأة وإتخاذ القرار في فلسطين) كما تتفق مع نتائج دراسة الباحثة ألفت الدبعي الموسومة (المرأة والمجتمع المدني في اليمن) وايضاً تتفق من دراسة الباحثة فيونامايرز الموسومة (النساء وإتخاذ القرار في اسكتلندا).

نستنتج من ذلك ان هناك معوقاتٍ اجتماعية وثقافية تحد من قدرة المرأة على إتخاذ القرار الاجتماعي.

[1] للتحقق من معنوية العلاقة تنظر قيم مربع كاي لعينة واحدة في ص، ص. ولمزيد من التأكيد تنظر الاسباب الثلاث الاولى التي تحد من قدرة المرأة على إتخاذ القرار في الجدولين ( )، ( ).

المبحث الثالث:- التوصيات

بعد ان جرى استعراض نتائج الدراسة الميدانية ومناقشة فرضياتها والتوصل الى استنتاجاتها، يمكن الآن ان نحدد عدداً من التوصيات لمواجهة السلبيات وفقاً لخصوصية مسبباتها وتعزيز إيجابياتها، لاعتقادنا ان هذه الدراسة لايمكن ان تكون مؤثرة وفاعلة في تحقيق اغراضها مالم تحتوي على جملة توصيات ومقترحات يمكن أن تساعد في التخفيف من وطأة الآثار السلبية على المرأة كونها فرداً له مكانته وأدواره في مؤسسات المجتمع المختلفة. وبناءاً عليه نوصي بالآتي:-

١. ضرورة تبني مؤسسات المجتمع الرسمية القيم والمعايير الاجتماعية الايجابية التي تساعد على رفع مكانة المرأة ودورها في الأسرة والمجتمع ونشر هذه القيم والمعايير في مؤسسات المجتمع غير الرسمية من خلال تشجيع الرأي العام وحثه على تناول وتدعيم قضايا المرأة من منظور اجتماعي متقدم يعزز مكانتها الاجتماعية، ويجري تطبيق ذلك بالتعاون والتنسيق بين وزارتي شؤون المرأة والثقافة.

٢. ضرورة تغيير المناخ الفكري والثقافي المتعلق بتقسيم الادوار بين الرجل والمرأة لتعديل مواقف واتجاهات افراد المجتمع، ويتم ذلك من خلال اهتمام منظمات المجتمع المدني ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية ووزارة الثقافة بتكثيف حملات التوعية والتثقيف الاسري والاجتماعي في ابراز اهمية الادوار المتغيرة للرجل والمرأة في الاسرة والمجتمع، وتقبل المرأة في المراكز القيادية في الاسرة والحياة العامة (الوظيفية والمهنية والسياسية) مع نشر فكرة ان هذا التقدم لصالح المرأة لايؤثر في مركز الرجل ولكنه مهم لضمان تكامل ادوارهما في الحياة الاسرية والمجتمعية.

٣. ضرورة التوعية المتكاملة للأسرة بأهمية ترابط العلاقات الأسرية بين الزوج والزوجة من جانب وبين الآباء وابنائهم خاصة البنات من جانبٍ آخر، للتوصل الى إلغاء المفاضلة بين الذكور والأناث في الاسرة الذي سينعكس ايجاباً في تفعيل مراكز وأدوار المرأة في الحياة الاسرية والحياة العامة. وهنا يأتي دور المؤسسة التعليمية في تقوية روابط علاقتها مع

الاسرة من خلال عقد مجالس الآباء والامهات، وندوات التوجيه والارشاد التربوي، فضلاً عن دور منظمات المجتمع المدني في هذا المجال.

٤. ضرورة تفعيل دور المرأة الام او الاخت الكبرى في عملية التنشئة الاجتماعية في الاسرة، لما في ذلك من تأثير في تنمية قدرات الفتاة من جانب وتغير أفكار أخوتها الذكور بشأن مكانتها ودورها من جانب آخر، وعليه تستطيع المرأة من المساهمة في القضاء على ظواهر اجتماعية سلبية تحد من قدرتها على العطاء والمساهمة في التنمية. ويتركز تطبيق هذه التوصية على جهود المنظمات النسوية.

٥. ضرورة تركيز المؤسسة الاعلامية على بث برامج اذاعية وتلفازية ارشادية من خلال قنوات تفضلها أغلبية الاسر العراقية، وتهدف هذه البرامج الى رفع مكانة المرأة والاعتراف والتقدير لعملها خارج المنزل وتبني اتجاهات ايجابية نحو شخصية المرأة القيادية، ولايتم ذلك فقط في البرامج الموجهة للمرأة والاسرة فقط، بل من خلال برامج الاطفال ليكون ذلك وسيلة من وسائل تنشئة الطفل سواء كان ذكراً او أنثى.

٦. ضرورة التوظيف الكامل لقدرات المرأة وتعزيز ثقتها بذاتها وقدراتها، ويكون البدء بذلك منذ مرحلة الطفولة من خلال تعزيز المناهج الدراسية ورفدها بمواضيع تساعد على غرس المفاهيم التي تحترم الفتاة والمرأة في أذهان أفراد المجتمع وتغيير الصورة النمطية لديهم عن دورها ربة بيت من خلال تسليط الضوء على مجالات الابداع والثقافة والعلم لديها. ويكون ذلك منذ المراحل الدراسية الاولى، فضلاً عن تفهم المسؤوليات المشتركة في المؤسسة التربوية ومؤسسات المجتمع الأخرى، ويتم ذلك من خلال دعم الدولة المادي والمعنوي للمؤسسة التربوية لزيادة امكانياتها المادية لتغيير وتفعيل المناهج الدراسية بما يلائم عملية التنمية الفكرية في مجتمعنا العراقي.

٧. ضرورة تمكين المرأة من الحصول على فرصتها التعليمية بما يكفل تحقيق التكافؤ مع الرجل، من خلال رفع مستواها التعليمي والقضاء التام على أميتها، ويجري ذلك بأقامة دورات ارشادية وتدريبية نتبناها وزارة التربية بالتنسيق مع المجالس البلدية والمنظمات

النسوية لتوعية الاسر بأهمية تعليم بناتهم، وافتتاح دورات لمحو الامية خاصةً في المناطق الفقيرة والريفية.

٨. ضرورة اهتمام المؤسسة التربوية بدورات التدريب والتأهيل لمنتسبيها من النساء سواء كُنَّ طالبات من خلال تأهيلهنَّ لمجالات تعليمية أفضل او مهنٍ تحقق لهن فرصة اشغال مراكز إتخاذ القرار في مؤسسات المجتمع الاقتصادية والسياسية في المستقبل، او معلماتٍ ومدرسات يتم تأهيلهن لاشغال مراكز إتخاذ القرار في المؤسسة التربوية في أدارات المدارس أو في التدرج الوظيفي لوزارتي التربية والتعليم.

٩. ضرورة تبني سياسة إعلامية في المؤسسة الاقتصادية تهدف الى توعية المرأة العاملة بحقوقها كافة في الترقية الوظيفية من خلال اصدار كتب ارشادية- توجيهية توزع على العلامات في وزارات وشركات المؤسسة الاقتصادية.

١٠. ضرورة دمج حقوق المرأة في السياسات والخطط التنموية للمؤسسة الاقتصادية على المستوى الرسمي وغير الرسمي، من خلال دعم اشراك المرأة العاملة في إتخاذ القرارات الاقتصادية باتباع سياسات جديدة في مجال الترقية الوظيفية للاناث وتوظيف المزيد من الاناث المتعلمات لاحداث توازن بين الذكور والاناث في الفرص الوظيفية لمراكز إتخاذ القرار من جانب، ومن جانب آخر تسهيل تسويق منتجات النساء ذوات المشاريع الصغيرة المنتجة لتشجيعهن وتمكينهن اقتصادياً واجتماعياً ويجري ذلك عن طريق إقامة المعارض والاسواق الموسمية أو الدائمة بحسب الخطة التنموية الموضوعة، ويمكن للمنظمات النسوية ووسائل الإعلام أن تؤدي دوراً كبيراً في هذا الموضوع.

١١. ضرورة تفعيل أدوار إدارات النساء في مختلف وزارات وشركات المؤسسة الاقتصادية من خلال المحفزات المادية والمعنوية لهن من جانب، والتعاون مع هذه الادارات لانجاز مهامها الرئيسة التي تتركز في الاسهام في رسم الاستراتيجيات الهادفة الى النهوض بواقع المرأة العاملة من جانبٍ آخر.

١٢. ضرورة اهتمام المؤسسة الاقتصادية والسياسية بالتعاون مع مراكز البحوث والدراسات الاجتماعية بدراسة ظروف عمل المرأة في قطاع العمل غير المنتظم أو غير الرسمي،

ومحاولة ايجاد حلول عملية وقانونية لمشاكلها الاقتصادية خاصة مشكلة انخفاض الرواتب والاجور وضعف المستوى المعيشي لما لهذه المشكلة من تأثير كبير في انخفاض قدرة المرأة على إتخاذ القرار في الاسرة والمجتمع. فضلاً عن محاولة إيجاد اطار قانوني لحل مشاكلها الاجتماعية المتعلقة بهذا القطاع مثل تشغيل الفتيات لساعات طويلة من العمل والأعمال الشاقة وقلة احترام أرباب العمل لشخصيتها واستغلالها.

١٣. ضرورة توعية المرأة والرجل على حدٍ سواء بحقوق المرأة السياسية وعلى أهمية ممارسة المرأة لها، لغرض زيادة قدرتها ومشاركتها في مراكز إتخاذ القرار السياسي، من خلال عقد ندوات توعية وارشاد تديرها منظمات المجتمع المدني وبضمنها المنظمات النسوية بالتنسيق مع وزارة الثقافة ووزارة المرأة.

١٤. ضرورة تعديل الانماط الاجتماعية والثقافية المتحيزة للرجل والتي تؤدي الى استمرارية انخفاض مشاركة المرأة السياسية، والسعي لتطوير المفاهيم الاجتماعية لتعزيز دور المرأة في التنمية السياسية، ولهذا الغرض وجب التعاون بين الباحثين في الدراسات الاجتماعية والنفسية والتربوية في تحديد هذه الانماط والمفاهيم وايجاد الحلول المناسبة لها بالتعاون مع الاسرة والمؤسسة الاقتصادية والسياسية.

١٥. ضرورة اهتمام وزارة العمل والشؤون الاجتماعية بمواصلة دعمها للاسرة من خلال مؤسساتها المختلفة مثل توفير دور الحضانة ورياض الاطفال بتكاليف تناسب ميزانية الاسرة، لتشجيع المرأة وإتاحة الفرصة لها للمشاركة في الحياة السياسية لما تتطلبه هذه المشاركة من وقتٍ وجهدٍ وغيابٍ عن المنزل.

١٦. إلتزام مؤسسات المجتمع الرسمية ومؤسسات المجتمع المدني بتطبيق مبدأ حق المرأة إنساناً عضواً في مجتمعها بالعيش بأمان وسلام وإحترام للحفاظ على حياتها من اي تهديد صحي أو إجتماعي أو اقتصادي يعيق تنمية أدوارها المجتمعية.

الباب الاول

الدراسة النظرية

الباب الثاني

الدراسة الميدانية

المصادر

المصادر العربية

١. القرآن الكريم

اولاً:- الكتب

١. أبراش، أبراهيم (د)، علم الاجتماع السياسي، (عمان، دار الشروق)، ١٩٩٨.

٢. إبراهيم، مطاوع وأمينة حسن، الأصول الادارية للتربية، (المملكة العربية السعودية، دار الشروق)، ١٩٩٥.

٣. إبراهيم، سعد الدين (د) وآخرون، المجتمع والدولة في الوطن العربي، ط٢، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية)، ١٩٩٦.

٤. ـ ، ـ ، الأسرة والمجتمع والأبداع في الوطن العربي، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية)، ١٩٨٥.

٥. عبد الرحمن إبن خلدون، مقدمة ابن خلدون، (بيروت، دار القلم)، ١٩٨١.

٦. أبو زيد، أحمد (د)، البناء الاجتماعي، مدخل لدراسة المجتمع)، ط٥، (الاسكندرية، منشأة المعارف)، ١٩٧٦.

٧. أبو زيد، نصر حامد، دوائر الخوف (قراءاة في خطاب المرأة)، (الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي)، ١٩٩٩.

٨. أبو شقه، تحرير المرأة في عصر الرسالة، (القاهرة، دار القلم)، ١٩٩٨.

٩. أبو صالح، محمد صبحي وآخرون، مقدمة في الطرق الاحصائية، (عمان، دار البازوري للنشر والتوزيع)، ٢٠٠٠.

١٠. أحمد، سعيد مرسي (د) وآخرون، المدخل الى العلوم التربوية، (القاهرة، عالم الكتب)، ١٩٨٠.

١١. أحمد، كمال مظهر (د)، صفحات من تاريخ العراق المعاصر، (بغداد، مكتبة الدبليسي)، ١٩٨٧.

١٢. أحمد، غريب محمد سيد، الأحصاء والقياس في البحث الاجتماعي، (الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية)، ١٩٨٨.

١٣. اسماعيل، قباري، محمد (د)، الانثروبولوجيا العامة: (صور من قضايا علم الانسان)، (الاسكندرية، منشأة المعارف)، ١٩٧٣.

١٤. ـ، ـ، علم الاجتماع الصناعي، (الاسكندرية، منشأة المعارف)، ١٩٨٠.

١٥. ـ، ـ، علم الاجتماع الصناعي ومشكلات الادارة والتنمية، (الأسكندرية، منشأة المعارف)، ١٩٨٠.

١٦. ـ، ـ، علم الاجتماع الثقافي ومشكلات الشخصية في البناء الاجتماعي، (الاسكندرية، منشأة المعارف)، ١٩٨٢.

١٧. ـ، ـ، المدخل الى علم الاجتماع المعاصر، (الاسكندرية، منشأة المعارف)، ١٩٨٨.

١٨. الأخرس، محمد صفوح (د)، المنهج وطرائق البحث في علم الأجتماع، (دمشق، منشورات جامعة دمشق)، ١٩٩٧.

١٩. الخشاب، سامية مصطفى، النظرية الاجتماعية (دراسة الاسرة)، (القاهرة، دار المعارف)، ط٣، ١٩٩٣.

٢٠. خلف، منى، (الآثار الاقتصادية للعولمة على الاسرة العربية)، معهد الدراسات النسائية في العالم العربي، (بيروت، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا)، ٢٠٠٣.

٢١. الأسود صادق (د)، علم الأجتماع السياسي، (بغداد، مطبعة دار الحكمة)، ١٩٩٠.

٢٢. الأفريقي، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم إبن منظور (العلامة)، لسان العرب، ط٣، (بيروت، دار سعاد)، ١٩٩٤.

٢٣. أوميل، عي (د)، السلطة الثقافية والسلطة السياسية، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية)، ١٩٩٦.

٢٤. بركات، حليم (د)، المجتمع العربي المعاصر، ط٧، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية)، ٢٠٠١.

٢٥. البزري، دلال وعزة شرارة بيضون، العمل الاجتماعي والمرأة: قرآءة في الدراسات العربية واللبنانية، ج١، (بيروت، دار الجديد)، ١٩٩٨.

٢٦. التويجري، محمد عبد المحسن، الأسرة والتنشئة الأجتماعية في المجتمع العربي السعودي، (المملكة العربية السعودية، مكتبة العبيكان)، ٢٠٠١.

٢٧. التير، مصطفى عمر، مقدمة في مبادئ وأسس البحث الاجتماعي، (مصراتهِ، دار الجماهيرية للنشر والتوزيع ١٩٨٦.

٢٨. الجابري، خالد (د) ود.قيس النوري، الشخصية العراقية في ضوء الانثروبولوجيا الثقافية والاجتماعية، (بغداد، بدون دار نشر)، ١٩٨٤.

٢٩. الجابري، محمد عابد (د)، إشكاليات الفكر العربي المعاصر، ط٤، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية)، ...٢.

٣٠. جلبي، علي عبد الرزاق وآخرون، تصميم البحث الأجتماعي بين الاستراتيجية والتنفيذ، تقديم محمد عاطف غيث، (الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية)، ١٩٨٣.

٣١. ــ ، ــ ، دراسات في المجتمع والثقافة والشخصية، (الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٩).

٣٢. الجولاني، فادية عمر (د)، علم الاجتماع التربوي، (الاسكندرية، مركز الاسكندرية للكتاب، ١٩٩٧.

٣٣. ـ، ـ، مبادئ علم الاجتماع، (الاسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة)، ١٩٩٣.

٣٤. الجوهري، عبد الهادي (د)، دراسات في علم الاجتماع السياسي، (القاهرة، المطبعة التجارية الحديثة)، ١٩٨٥.

٣٥. حافظ، ناهدة عبد الكريم (د)، مقدمة في تصميم البحوث الاجتماعية، (بغداد، مطبعة المعارف)، ١٩٨١.

٣٦. حجازي، محمد فؤاد (د)، الاسرة والتصنيع، ط٢، (القاهرة، مطبعة التقدم)، ١٩٧٥.

٣٧. ـ، ـ، البناء الاجتماعي، (القاهرة، دار غريب للطباعة)، ١٩٧٩.

٣٨. الحرستاني، عصام ومحمد الحساوي، عالم المرأة أو هموم المرأة المعاصرة، (عمان، دار عمان للنشر والتوزيع)، ١٩٨٧.

٣٩. حسن، محمود، الاسرة ومشكلاتها، (بيروت، دار النهضة للطباعة والنشر)، ١٩٨١.

٤٠. حسن، عبد الباسط محمد (د)، التنمية الاجتماعية، (القاهرة، المطبعة العالمية)، ١٩٧٠.

٤١. ـ، ـ، علم الاجتماع الصناعي، (القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية)، ١٩٧٢.

٤٢. ـ، ـ، اصول البحث الاجتماعي، (القاهرة، مطبعة دار التضامن)، ١٩٨٥.

٤٣. الحسن، إحسان محمد (د)، علم الاجتماع الصناعي، (بغداد، مطبعة جامعة بغداد)، ١٩٨٦.

٤٤. ـ، ـ، علم الاجتماع الاقتصادي، (الموصل، دار الحكمة للطباعة والنشر)، ١٩٩٠.

٤٥. ـ، ـ، علم اجتماع العائلة، (عمان، دار وائل للنشر)، ٢٠٠٥.

٤٦. حسين، محمد علي (د)، مجتمع المصنع، (الاسكندرية، الهيئة العامة للكتاب)، ١٩٧٢.

٤٧. حسين، عماد حسن، تحليل الحصار الاقتصادي على الانفاق على التعليم في العراق، ج٢، (بغداد، وزارة التربية)، ٢٠٠٠.

٤٨. حطب، زهير (د)، تطور بنى الأسرة العربية والجذور التاريخية والاجتماعية لقضاياها المعاصرة، (بيروت، معهد الانماء العربي)، ١٩٧٦.

٤٩. حميد، سعيد وآخرون، مدى تأثير تأنيث الهيئة التعليمية في المراحل الابتدائية على سلوك التلاميذ، (بغداد، مطبعة وزارة التربية)، ١٩٨٣.

٥٠. الخشاب، سامية، النظرية الاجتماعية ودراسة الاسرة، ط٢، (القاهرة، دار المعارف بمصر)، ١٩٨٧.

٥١. الخولي، سناء (د)، التغير الاجتماعي والتحديث، (الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية)، ١٩٨٥.

٥٢. ـ، ـ، الزواج والأسرة في عالم متغير، (الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية)، ١٩٨٩.

٥٣. ـ، ـ، مدخل الى علم الاجتماع، (الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية)، ١٩٩٠.

٥٤. ـ، ـ، الزواج والعلاقات الاسرية، (الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية)، ١٩٩٥.

٥٥. الخياط، حسن، الحضرية والتحضير في العراق، في كتاب التحضير في الوطن العربي، ج١، (القاهرة، مطبوعات معهد الدراسات العربية)، ١٩٨٧.

٥٦. خيري، مجد الدين عمر (د)، العلاقات الاجتماعية في بعض الاسر النووية الاردنية، (عمان، جمعية كمال للمطابع التعاونية)، ١٩٨٥.

٥٧. ـ، ـ، علم الاجتماع الموضوع والمنهج، (عمان، دار مجدلاوي)، ١٩٩٩.
٥٨. درويش، ابراهيم (د) التنمية الادارية، ط٢، (القاهرة، دار النهضة)، ١٩٧٩.
٥٩. الدعمي، لاهاي عبد الحسين (د)، أثر التنمية والحرب على النساء في العراق ١٩٦٨-١٩٨٨، (بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة)، ٢٠٠٦.
٦٠. الدقس، محمد، التغير الاجتماعي بين النظرية والتطبيق، (عمان، دار المجدلاوي)، ١٩٨٧.
٦١. دياب، فوزية (د)، نمو الطفل والتنشئة بين الاسرة ودور الحضانة، (القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية)، ١٩٧٩.
٦٢. الراوي، منصور (د)، دراسات في السكان والتنمية في العراق، (بغداد، بيت الحكمة)، ١٩٨٩.
٦٣. ربيع، حامد (د)، ابحاث في نظرية الاتصال وعملية التفاعل السلوكي، (القاهرة، المطبعة التجارية الحديثة)، ١٩٧٣.
٦٤. رشوان، حسين عبد الحميد أحمد (د)، علم اجتماع المرأة، (الاسكندرية، المكتب الجامعي الحديث)، ١٩٩٨.
٦٥. الرشدان، عبد الله (د)، علم اجتماع التربية، (عمان، دار الشروق)، ١٩٩٩.
٦٦. الرواجبة، عايدة، موسوعة عالم المرأة، (عمان، دار السماح للنشر والتوزيع، ٢٠٠٠.
٦٧. زريق، هدى، دور المرأة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلدان العربية، في كتاب المرأة العربية بين ثقل الواقع وتطلعات التحرر، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية)، ١٩٩٣.
٦٨. زيتون، محيا (د)، التعليم في الوطن العربي في ظل العولمة وثقافة السوق، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية)، ٢٠٠٥.
٦٩. زيدان، عفاف محمد حسين، التعليم ومشاركة المرأة في التنمية (دراسة تقويمية)، (جدة، مركز النشر العلمي، جامعة الملك عبد العزيز)، ٢٠٠٠.
٧٠. الساعاتي، سامية حسن (د)، علم اجتماع المرأة، (القاهرة، مكتبة الاسرة)، ط٢، ٢٠٠٣.
٧١. الساملوطي، نبيل، علم اجتماع التنمية، (الاسكندرية، الهيئة المصرية العامة)، ١٩٧٨.

٧٢. سعد، اسماعيل علي (د)، مقدمة في علم الاجتماع السياسي، تقديم محمد عاطف غيث، (الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية)، ١٩٨٧.

٧٣. ــ، ــ، المجتمع والسياسة دراسات نظرية وتطبيقية، (الاسكندرية، دار المعرفة الجامعة)، ١٩٨٣.

٧٤. سليمان، عبد العزيز (د)، ديناميكية التربية في المجتمعات، (القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية)، ١٩٧٩.

٧٥. السليمان، ليلى بنت عبد الله (د)، دور المرأة في الحفاظ على كيان الاسرة، (جده، مركز الراية للتنمية)، ٢٠٠٣.

٧٦. السيد، سميرة أحمد (د)، مصطلحات علم الاجتماع، المملكة العربية السعودية، مكتبة الشقري للنشر)، ١٩٩٧.

٧٧. الشاعر، وفيقة حمدي، دور المرأة في التقدم الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، (دمشق، منشورات الطلائع)، ١٩٧٥.

٧٨. شتا، السيد علي (د)، نظرية الدور والمنظور الاجتماعي لعلم الاجتماع، سلسلة الظاهرية وعلم الاجتماع، (القاهرة، الاشعاع الفنية)، ١٩٩٩.

٧٩. ـ، ـ، المنهج العلمي وطرق البحث في علم الاجتماع، (الرياض، مؤسسة الانواع للطباعة والنشر)، ١٩٧٨.

٨٠. شرابي، هشام (د)، النظام الابوي وإشكالية تخلق المجتمع العربي، ط٢، (بيروت مركز دراسات الوحدة)، ١٩٩٣.

٨١. شرف الدين، فهيمة، مشاركة المرأة العربية في صنع القرار والتنمية، (بيروت، مؤسسة نوفل)، ٢٠٠٣.

٨٢. شكري، علياء (د)، الاتجاهات المعاصرة في دراسة الاسرة، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ١٩٨٨.

٨٣. شهلا، جورج وآخرون، الوعي التربوي ومستقبل البلاد العربية، (بيروت، دار النهضة العربية)، ١٩٧٢.

٨٤. صالح، عبد العزيز (د)، التربية وطرق التدريس، ج١، (القاهرة، دار المعارف)، ١٩٧٤.
٨٥. الطائي، عبد السلام سبع (د)، مبادئ التشريعات والقوانين الاجتماعية، (بغداد، مطابع التعليم العالي)، ١٩٩٠.
٨٦. الظاهر، أحمد جمال (د)، المرأة العربية (دراسة ميدانية للمرأة في الأردن)، (أربد، دار الكندي للطباعة والنشر)، ١٩٨٧.
٨٧. العادلي، فاروق محمد (د)، الانثروبولوجيا الثقافية والاجتماعية، (القاهرة، دار الكتب الجامعي)، ١٩٨٤.
٨٨. عبد العاطي، السيد (د) وآخرون، الاسرة والمجتمع، (الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية)، ١٩٨٨.
٨٩. عبد الباقي، زيدان، ركائز علم الاجتماع، (القاهرة، دار المعارف)، ١٩٧٣.
٩٠. عبد الدائم، عبد الله (د)، نحو فلسفة تربوية (الفسلسفة العربية ومستقبل الوطن العربي)، ط٢، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية)، ٢٠٠٠.
٩١. ـ، ـ، التخطيط التربوي (اصولهُ واساليبهُ الفنية وتطبقاته في البلاد العربية)، ط٩، (بيروت، دار العلم للملايين)، ١٩٩٧.
٩٢. عبد الحميد، محمد عبد الفتاح (د)، اتخاذ القرارات التنظيمية، (عمان، زهران للنشر)، ٢٠٠٠.
٩٣. عبد الحميد، محمد (د)، البحث العلمي في الدراسات الاجتماعية، (القاهرة، علا للكتب)، ٢٠٠٠.
٩٤. عبد الرحمن، عبد الله محمد، سوسيولوجيا التنظيم، (الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية)، ١٩٨٧.
٩٥. عبد الفتاح، محمد سعيد (د)، الأدارة العامة، ط٥، (القاهرة، المكتب العربي الحديث)، ١٩٨٦.
٩٦. العتابي، جبر مجيد حميد، طرق البحث الاجتماعي، (الموصل، دار الكتب للطباعة والنشر)، ١٩٩١.
٩٧. العسل، ابراهيم (د)، الأسس النظرية والأساليب التطبيقية في علم الاجتماع، (بيروت، المؤسسة الجامعة للدراسات والنشر)، ١٩٩٧.

٩٨. عمر، معن خليل (د)، علم اجتماع الاسرة، ط٢، (عمان، دار الشروق للنشر والتوزيع)، ٢٠٠٠.

٩٩. ـ، ـ، نقد الفكر الاجتماعي المعاصر (دراسة تحليلية نقدية)، (بيروت، منشورات دار الآفاق الجديدة)، ١٩٨٢.

١٠٠. علي، علي عبد الامير (د)، البيروقراطية والأعداد الاجتماعي، (بغداد، دار الحرية للطباعة والنشر)، ١٩٧٧.

١٠١. العلي، حسين محسن، البحث العلمي منهج وتطبيق، (بغداد، دار شاهين للطباعة)، ١٩٩٩.

١٠٢. عويسي، عبد الرحمن محمد (د)، دراسات في علم النفس الاجتماعي، (بيروت، دار النهضة العربية للطباعة النشر)، ١٩٧٤.

١٠٣. غانم، عبد الله عبد الغني (د)، النظرية في علم الانسان الاقتصادي، (الاسكندرية، المكتب الجامعي الحديث)، ١٩٨٥.

١٠٤. الغامري، محمد حسن (د)، المناهج الانثروبولوجية، (القاهرة، المركز العربي للنشر والتوزيع)، ١٩٨٢.

١٠٥. غزاوي، زهير (د) وآخرون، المرأة في الفكر الاسلامي المعاصر (اشكال التراث وتحديات الحداثة)، (بيروت، الغدير للنشر)، ٢٠٠٢.

١٠٦. غيث، محمد عاطف، ود. محمد علي محمد، دراسات في التنمية والتخطيط الاجتماعي، (الاسكندرية دار المعرفة الجامعة)، ١٩٩٠.

١٠٧. فرج، محمد سعيد (د)، البناء الاجتماعي والشخصية، (الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية)، ١٩٨٩.

١٠٨. فهمي، محمد سيد (د)، المشاركة الاجتماعية والسياسية للمرأة في العالم الثالث، (القاهرة، المكتب الجامعي الحديث)، ٢٠٠٤.

١٠٩. قشطة، عبد الحليم عباس (د)، الجماعات والقيادة، (جامعة الموصل، دار الكتب للطباعة والنشر)، ١٩٨١.

١١٠. القصير، عبد القادر (د)، الاسرة المتغيرة في المدينة العربية، (بيروت، دار النهضة العربية)، ١٩٩٩.

١١١. القصير، مليحة عوني (د) ود.صبيح عبد المنعم احمد، علم الاجتماع العائلي، بغداد، ١٩٨٤.

١١٢. قنوص، صبحي محمد (د)، علم دراسة المجتمع (دراسة تحليلية في البناء والتغير الاجتماعي)، ط٢، (ليبيا، مصراته، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع)، ١٩٩٣.

١١٣. لطفي، عبد الحميد (د)، علم الاجتماع، ط٧، (بيروت، دار النهضة العربية للطباعة والنشر)، ١٩٧٧.

١١٤. ماهوني، فرانسيس، ثلاثية أدارة الجودة الشاملة، (القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع)، ٢٠٠٠.

١١٥. محمد، محمد علي (د)، الأسس الاجتماعية للتنظيم والادارة، (الاسكندرية، دار الجامعات المصرية)، ١٩٧٨.

١١٦. ـ، ـ، علم الاجتماع والمنهج العلمي (دراسة في طرائق البحث وأساليبهُ)، ط٣، (الأسكندرية، دار المعرفة الجامعية)، ١٩٨٨.

١١٧. مزعل، جمال، مقدمة عن تطور التعليم الحديث في العراق، (البصرة، جامعة البصرة)، ١٩٨٧.

١١٨. ملحم، سامي محمد، القياس والتقويم في التربية وعلم النفس، (عمان، دار المسيرة للطباعة والنشر والتوزيع)، ٢٠٠٠.

١١٩. المنيزل، عبد الله فلاح (د) وعايش موسى غرايبة، الأحصاء التربوي (تطبيقات بأستخدام الرزم الأحصائية للعلوم الاجتماعية)، (عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع)، ٢٠٠٦.

١٢٠. المهيني، غنيمة، الأسرة والبناء الاجتماعي في المجتمع الكويتي، (الكويت، مكتبة الفلاح)، ١٩٨٠.

١٢١. ناصر، ابراهيم (د)، مقدمة في التربية، (عمان، جمعية المطابع التعاونية)، ١٩٨١.

١٢٢. النقيب، خلدون حسن (د)، المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية من منظور مختلف، ط٢، مشروع استشراق مستقبل الوطن العربي "محور المجتمع والدولة"، بيروت، مركزدراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩.

١٢٣. ـ، ـ، الدولة التسلطية في المشرق العربي المعاصر (دراسة بنائية مقارنة)، ط٢، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية)، ١٩٩٦.

١٢٤. النكلاوي، أحمد سوسيولوجيا الأعلام، (القاهرة، مكتبة نهضة الشرق)، ١٩٧٤.

١٢٥. النوري، قيس (د)، طبيعة المجتمع البشري، ج٢، (النجف الأشرف، مطبعة الآداب) ١٩٧٦.

١٢٦. ـ، ـ، تطور الفكر الاجتماعي، (اربد، مكتبة الطلبة الجامعية)، ٢٠٠١.

١٢٧. ـ، ـ، الاسرة مشروعاً تنموياً، (بغداد، دار الشؤون الثقافية)، ١٩٩٤.

١٢٨. ـ، ـ، ود.عبد المنعم الحسني، النظريات الاجتماعية، (الموصل، مطابع جامعة الموصل)، ١٩٨٥.

١٢٩. نور الدين، د.سعاد يوسف، المرأة العربية في البرلمان (التمكين الجنساني)، (بيروت، دار النهضة العربية)، ٢٠٠٦.

١٣٠. النيفر، أحميدة، المسألة النسوية في بعدها الثقافي، (تونس، الدار البيضاء)، ٢٠٠٢.

١٣١. وافي، علي عبد الواحد (د)، قصة الزواج والعزوبة في العالم، (القاهرة، دار نهضة مصر للطباع والنشر)، ١٩٨٧.

١٣٢. ـ، ـ، الاسرة والمجتمع، (القاهرة، دار نهضة مصر للطباعة والنشر)، ١٩٧٧.

١٣٣. الوحشيمي، أحمد بيري (د)، علم الاجتماع العائلي، (طرابلس، منشورات الجامعة المفتوحة)، ١٩٩٠.

١٣٤. وطفة، علي أسعد (د)، بنية السلطة واشكالية التسلط التربوي في الوطن العربي، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية)، ١٩٩٩.

١٣٥. ياغي، محمد عبد الفتاح (د)، اتخاذ القرارات التنظيمية، (عمان، زهران للنشر والتوزيع)، ١٩٩٣.

١٣٦. ياسين، بو علي، أزمة المرأة في المجتمع الذكوري العربي، (اللاذقية، دار الحوار)، ١٩٩٢.

ثانياً:- الكتب المترجمة الى العربية

١. الآن تورني، تنظيم المؤسسة المهني في جورج فريدمان وبيار تافيل، رسالة في سوسيولوجيا العمل، ترجمة يولاند عمانئيل، (بيروت، منشورات عويدات) ١٩٨٥.

٢. اوزلو، أونر، تنمية واعادة بناء الاقتصاد العراقي، ترجمة مركز العراق للأبحاث، (بغداد، مركز العراق للأبحاث)، ٢٠٠٦.

٣. بروم، أوفيل وآخرون، التنشئة الاجتماعية بعد الطفولة، ترجمة على الزغل، ١٩٨٢.

٤. جورومورثي، أنيتا، التنمية والنوع الاجتماعي، ترجمة رائدة الزعبي، (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الآسكوا)، معهد دراسات التنمية)، ٢٠٠٤.

٥. جيدنز، أنتوني، دراسات في النظرية الاجتماعية والسياسية، ترجمة د.أدهم عظيمة، (دمشق، منشورات وزارة الثقافة)، ١٩٨٥.

٦. ديوي، جون، المدرسة والمجتمع، ترجمة د.أحمد حسن الرحيم، (بغداد، دار مكتبة الحياة للطباعة والنشر)، ١٩٧٨.

٧. سايمنت، دين كيث، العبقرية والابداع والقيادة، ترجمة شاكر عبد الحميد، (الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب)، ١٩٩٣.

٨. فوث، ريان، النسوية والمواطنة، ترجمة أيمن بكر، تقديم فريدة النقاش (القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة)، ٢٠٠٤.

٩. مايك فيزرستون، محدثات العولمة، ترجمة عبد الوهاب علوي، (القاهرة، المجلس الاعلى للثقافة)، ١٩٩٩.

١٠. مكلفن، روبرت وريتشارد روس، مدخل الى علم النفس الأجتماعي، ترجمة ياسمين حداد وموفق الحمداني، (عمان، دار وائل للنشر)، ٢٠٠٢.

١١. هس، بيث وإلزابيث ماركسون وبيترستين، علم الاجتماع، تعريب محمد مصطفى الشعبيني، (الرياض، دار المريخ)، ١٩٨٩.

١٢. هيدي فيريل، الأدارة العامة، ترجمة محمد قاسم القديوتي، (عمان، مطبعة الجامعة الأردنية)، ١٩٨٣.

ثالثاً:- الرسائل والأطاريح الجامعية

١. البناء، ذكرى جميل، العائلة والأمن الاجتماعي (دراسة ميدانية في مدينة بغداد)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، (جامعة بغداد، كلية الآداب، قسم الأجتماع)، ٢٠٠٣.
٢. حمادة، بسيوني ابراهيم (د)، دور وسائل الاتصال في صنع القرار في الوطن العربي، سلسلة أطروحات الدكتوراه (٢١)، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية)، ١٩٩٣.
٣. رشيد، اسماء جميل، الصورة الاجتماعية وصورة الذات للمرأة في المجتمع العراقي (دراسة ميدانية في مدينة بغداد)، اطروحة دكتوراه غير منشورة، (جامعة بغداد، كلية الآداب، قسم الاجتماع)، ٢٠٠٦.
٤. العائدي، يوسف عناد، البناء الاجتماعي والشخصية العراقية المحددات البنائية والسمات العامة (دراسة ميدانية في محافظات نينوى، بغداد، البصرة)، (جامعة بغداد، كلية الآداب، قسم الاجتماع)، ٢٠٠١.
٥. عويد، نضال حكمت، الاستقلال الاقتصادي للمرأة العاملة وأثرهُ على مكانتها ومشاركتها في اتخاذ القرارات داخل الاسرة (دراسة ميدانية مقارنة في مدينة بغداد)، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة بغداد، كلية الآداب، قسم الاجتماع)، ١٩٨٥.
٦. لازم، ليلى قاسم، تفعيل دور المرأة في المؤسسة التربوية (دراسة ميدانية في محافظة ميسان)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، (جامعة بغداد، كلية الآداب، قسم الأجتماع)، ٢٠٠٦.
٧. المندلاوي، فريدة جاسم داره، البناء البيروقراطي والشخصية (دراسة ميدانية للمؤسسة الاقتصادية)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، (جامعة بغداد، كلية الآداب، قسم الاجتماع)، ٢٠٠٣.

رابعاً:- الندوات والمجلات الدورية

١. أبراهيم، حيدر، حق المرأة في العمل (الأنجاز والقصور والمعوقات)، مجلة المرأة العربية، العدد (٥)، (القاهرة، الاتحاد النسائي العربي العام)، ١٩٨٧.
٢. أبو زيد، حكمت (د)، امكانات المرأة العربية في العمل السياسي، ط٣، ندوة المرأة وحركة الوحدة العربية، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربي)، ١٩٩٣.
٣. أبو نضال، نزيهة، المرأة بين الواقع والطموح، المجلة الثقافية، العدد (٣٦)، (عمان، الجامعة الاردنية)، ١٩٩٥.
٤. أحمد، فوزي، مشاركة المواطنين في التنمية المحلية، المجلة الاجتماعية القومية، المجلد (٢٢)، العدد (٢) (القاهرة، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، ١٩٨٥.
٥. بيضون، عزة شرارة، القيادة النسائية والابداع (حالة المنظمات غير الحكومية في لبنان)، مجلة المستقبل العربي، السنة ٢٦، العدد (٢٩٢)، (بيروت مركز دراسات الوحدة العربية)، ٢٠٠٣.
٦. جلبي، علي عبد الرزاق (د)، نماذج من السلطة والبيروقراطية عند ماكس فيبر، المجلة الاجتماعية القومية، المجلد السابع، العدد (٢)، (القاهرة، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية)، ١٩٧٠.
٧. الدعمي، لاهاي عبد الحسين (د)، النساء والتنمية (مراجعة نظرية)، (بغداد، مجلة كلية الآداب)، العدد (٦٤)، ٢٠٠٣.
٨. سعيد، نضال محمد، المشكلات الأدارية للمرأة العربية في الوطن العربي، مجلة المرأة العربية، العدد (٦)، (القاهرة، الاتحاد النسائي العربي العام)، ١٩٨٧.
٩. سليم، رفيقة (د)، دور المرأة في أداء التعليم العالي في المنطقة العربية، المجلة العربية للتربية، المجلد الرابع عشر، العدد (٢)، ١٩٩٤.
١٠. السلمي، علي، مهنية الأدارة، سلسلة عالم الفكر، السنة (٢٠)، العدد (٢٠)، (الكويت، مطبعة، الارشاد والبناء)، ١٩٨٩.
١١. سعد الدين، ابراهيم (د) وآخرون، كيف يصنع القرار في الوطن العربي، ابحاث ومناقشات الندوة العلمية التي عقدت في القاهرة (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية)، ١٩٨٥.

١٢. شعبان، د.بثينة، المرأة العربية والمشاركة السياسية، وقائع ندوة المرأة وتحولات عصر جديد، (دمشق، دار الفكر)، ٢٠٠٢.

١٣. الصيداوي، احمد، تطور مفهوم تكافؤ الفرص التعليمية، مجلة الفكر العربي، العدد (٢٤)، بيروت، ١٩٨٤.

١٤. عبد الله، وفاء، حول المشاركة الشعبية وعلاقتها بالتخطيط والتنمية، المجلة الاجتماعية القومية، المجلد (٢٠)، العدد (١)، (القاهرة، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية)، ١٩٨٣.

١٥. عزام، هنري، مشاركة المرأة العربية في القوى العاملة ودورها في عملية التنمية، مجلة المستقبل العربي، العدد (٣٤)، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية)، ١٩٨١.

١٦. علام، اعتماد محمد (د)، المرأة في سوق العمل الرسمي، مجلة شؤون اجتماعية، السنة (٧)، العدد (٣١)، الشارقة، ١٩٩١.

١٧. عوض، جمال الدين بلال، دور المؤسسات الحكومية وغير الحكومة في تعزيز مشاركة المرأة الريفية في المنطقة العربية، مجلة التربية الجديدة، العدد ٤٩، عمان، ١٩٩٠.

١٨. عوني، مليحة (د) ود.فوزية العطية، تطوير مشاركة المرأة في اتخاذ القرارات (واقع ومعوقات المشاركة وسبل تعزيزها، بحث مقدم الى ندوة تطوير مشاركة المرأة في مواقع اتخاذ القرار، بغداد، ١٩٨٤.

١٩. فراج، فراج سيد محمد (د)، التعليم والمشاركة السياسية للمرأة، مجلة الثقافة التربوية، العدد (٤)، (دبي، منشورات وزارة التعليم العالي)، ٢٠٠٥.

٢٠. فرج، فرج احمد، تأملات سايكولوجية حول مستقبل المرأة العربية، مجلة المستقبل العربي، السنة الأولى، العدد (٣)، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية)، ١٩٧٨.

٢١. كمال، زهيرة (د)، المرأة اتخاذ القرار في فلسطين، مجلة شؤون تنموية، المجلد الأول، العدد (٢)، (القدس، مؤسسة مفتاح)، ٢٠٠٣.

٢٢. لطفي، سهير، وضع المرأة في الاسرة العربية وعلاقتهِ بأزمة الحرية والديمقراطية، ندوة المرأة وحركة الوحدة العربية، ط٣، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية)، ١٩٩٣.

٢٣. اللجنة الوطنية اللبنانية للتحضير للمؤتمر العالمي للمرأة، ندوة أقليمية حول تطوير المهارات القيادية للمرأة، بيروت، ١٩٩٥.

٢٤. محمود، مصطفى (د)، رغبة معلمي محافظة جرش في المشاركة في اتخاذ القرار المدرسي، مجلة كليةالمعلمين، العدد (١)، (جرش، جامعة جرش)، ١٩٩٧.

٢٥. معوض، جلال عبد الله (د)، أزمة المشاركة السياسية في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، السنة (٦)، العدد (٥٥)، (بيروت مركز دراسات الوحدة العربية)، ١٩٨٣.

٢٦. منصور، عبد الملك، المرأة العربية والمشاركة السياسية، وقائع ندوة المرأة وتحولات عصر جديد، (دمشق، دار الفكر)، ٢٠٠٢.

٢٧. ـ، ـ، ندوة ادارة الجودة الشاملة، مركز تطوير التعليم الجامعي (القاهرة، كلية تربية عين شمس)، ٢٠٠١.

خامساً:- البحوث والدراسات

١. أبراهيم، عبلة، الادوار والوظائف العربية (تغيير القيم والتقاليد والعادات)، بيروت، بحث مقدم الى الاجتماع العربي للتقيم العشري للسنة الدولية للأسرة، ٢٠٠٣.

٢. أبو غزالة، هيفاء (د)، الحركة النسوية في العراق مسيرتها وتطورها، دراسة مقدمة الى صندوق الأمم المتحدة الأنمائي للمرأة (اليونيفيم)، (عمان، المكتب الأقليمي للدول العربية)، ٢٠٠٧.

٣. الجولاني، فادية عمر (د)، التوافق الاجتماعي للفتاة المتعلمة، دراسة مونوجرافية لمظاهر التوافق والتقدم الاجتماعي والتقدم لطالبات الجامعية، (الاسكندرية، مركز الاسكندرية للكناب)، ١٩٩٩.

٤. حطب، زهير (د) وعباس مكي، السلطة الابوية والشباب (دراسة ميدانية اجتماعية نفسية حول طبيعة السلطة وتمثلها)، (بيروت، معهد الانماء العربي)، ١٩٧٨.

٥. حمزة، كريم محمد (د)، تقييم وضع المرأة العراقية في ضوء منهاج عمل بيجين، دراسة مقدمة الى صندوق الأمم المتحدة الانمائي للمرأة (اليونيفيم)، (عمان، المكتب الاقليمي للدول العربية)، ٢٠٠٤.

٦. حمزة، كريم محمد (د)، الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة العراقية من النهوض بها، ٢٠٠٣.

٧. عبد المعطي، عبد الباسط، بعض المتغيرات الاجتماعية المؤثرة في العلاقة بين التعليم والتنمية البشرية، بحث منشور في التنمية البشرية في الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية)، ١٩٩٥.

٨. علي، حيدر ابراهيم، إدماج المرأة في خطط التنمية (مشاكل وإمكانيات)، بحث مقدم الى مؤتمر المرأة والتنمية في الثمانينات، المجلد الأول، (الكويت، مكتبة كاظمية)، ١٩٨٣.

٩. القصير، مليحة عوني (د)، دراسة حول مشاركة المرأة في العمل في العراق، بحث مقدم الى مؤتمر المرأة والعمل، المجلد الثاني، ابو ظبي، ١٩٨٥.

١٠. النابلسي، محمد سعيد، صورة المرأة العربية في وسائل الأعلام (قضايا واتجاهات)، دراسة مقدمة الى الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، ١٩٨٢.

١١. نفاع، إملي، المساواة بين الجنسين والانصاف وتمكين المرأة، دراسة مقدمة الى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، النشرة السكانية العدد ٤٧، ١٩٩٩.
١٢. ياسين، عدنان (د) ود.كريم محمد حمزة، السياسات الاجتماعية في العراق، بحث مقدم الى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، ٢٠٠٥.

سادساً:- القواميس والمعاجم

١. بدوي، أحمد زكي (د)، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، (بيروت، مكتبة لبنان)، ١٩٧٧.
٢. الجوهري، عبد الهادي (د)، قاموس علم الاجتماع، تحرير مروة محمد عاطف غيث، (القاهرة الهيئة المصرية العامة للكتاب)، ١٩٧٩
٣. ـ، ـ، قاموس علم الاجتماع، ط٢، (القاهرة، مكتبة نهضة الشرق)، ١٩٨٣.
٤. عاقل، فاخر (د)، معجم العلوم النفسية، (بيروت، دار الرائد العربي)، ١٩٨٨.
٥. غيث، محمد عاطف (د)، قاموس علم الاجتماع، (الاسكندرية، دار المعرفة الجامعة)، ١٩٩٥.
٦. معتوق، فردريك (د)، معجم العلوم الاجتماعية، مراجعة واشراف محمد دبيس (بيروت، أكاديميا للطباعة والنشر)، ٢٠٠١.

سابعاً:- التقارير والمؤتمرات والمنتديات

١. الاتحاد العام لنساء العراق (أمانة الدراسات والبحوث) برنامج جمهورية العراق لتحسين واقع المرأة، أوراق مقدمة الى المؤتمر العالمي لعقد الأمم المتحدة، ١٩٨٠.
٢. الأمم المتحدة، المرأة العربية (قاعدة بيانات احصائية)، نيويورك، ١٩٩٥.
٣. الأمم المتحدة، تقرير المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، بيجين، ١٩٩٥.
٤. برنامج الأمم المتحدة الانمائي للتنمية، التحديات العالمية والتنمية البشرية، تأمين حاجات التعليم الأساسية رؤية التسعينات، بحوث مؤتمر التعليم للجميع، نيويورك، ١٩٩٠.
٥. تقرير التنمية الأنسانية العربية لعام ٢٠٠٤ برنامج الأمم المتحدة الأنمائي (الصندوق العربية للأنماء الاقتصادي والاجتماعي)، (عمان، المطبعة الوطنية، ٢٠٠٥.

٦. تقرير التنمية الأنسانية العربية لعام ٢٠٠٥، نحو نهوض المرأة في الوطن العربي، برنامج الأمم المتحدة الأنمائي (الصندوق العربي للأنماء الاقتصادي والاجتماعي)، (عمان، المطبعة الوطنية)، ٢٠٠٦.
٧. التقرير الاقتصادي العربي الموحد، منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول، (ابوظبي، ابو ظبي للنشر)، ١٩٩٩.
٨. جمهورية العراق، الرد على الاستبيان الموجه الى الحكومات بشأن تنفيذ منهاج عمل بجين، ١٩٩٥، ٢٠٠٠.
٩. الجهاز المركزي للأحصاء، نتائج التعدادات العامة للسكان، ١٩٩٧.
١٠. الشرجبي، عادل مجاهد، المشاركة السياسية للمرأة اليمنية (تحليل ثقافي تاريخي في ضوء نظرية النوع الاجتماعي، منتدى الشقائق العربي لحقوق الأنسان، (صنعاء، اليمن)، ٢٠٠٥.
١١. المؤتمر العربي الاقليمي، التعليم للجميع في إطار العمل العربي وتجديد اللتزام، القاهرة، ٢٠٠٠.
١٢. منتدى المرأة والسياسة، واقع المشاركة السياسية للمرأة في العراق بين الآمال والتحديات، تونس، ٢٠٠١.
١٣. وزارة التربية، المديرية العامة للتخطيط، قسم التوثيق والدراسات، لتطوير التربية والتعليم في العراق خلال (١٩٧٢- ١٩٧٣- ١٩٧٤)، تقرير مقدمة الى المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم العدد (٧٨)، بغداد، ١٩٧٤.

ثامناً:- مواقع الانترنت

المواقع العربية

١. الآلوسي، تيسير عبد الجبار، تحرر المرأة العراقية وخطاب الثقافة والمثقف العراقيين، ٢٠٠٤. http://www geocities.com.
٢. الاتحاد البرلماني العربي، تاريخ المجالس النيابية، http://www.arab-ipu.ory.
٣. الخوالدة، انصاف، مشاركة المرأة في التنمية السياسية، ٢٠٠٥. http://www.aman Jordan, org.
٤. السيدة العراقية، حقوق المرأة العراقي، ٢٠٠٤. http://www.gecites.com.
٥. عبد الوهاب، ليلى، إزدواجية الفكر وتأثيرهُ في الوعي عند المرأة العربية، ٢٠٠٤. http://www.Balagh,com.

٦. فريدة غلام، التمكين السياسي للمرأة، ٢٠٠٥، ص٧-٨.
http://www.rezgar.com.
٧. الدبعي، ألفت، المرأة والمجتمع المدني في اليمن (دراسة ميدانية لمشاركة المرأة في إتخاذ القرار في مدينة تعز في مؤسسات المجتمع المدني)، ٢٠٠٦.
http://www.Aman Jorden.org.
٨. الهاشمي، حميد، مسؤولية منظمات المجتمع المدني تجاه المرأة العراقية، العدد ٧٣٥، ٢٠٠٤.
http://www.rezgar.com.

المواقع الاجنبية

1. Myers, Fiona, Women and Decision –Making in Scotland A Review of Research, 1999.
http://www.Scotland.gov.uk./uru/refinds.

المصادر الاجنبية

اولاً:- الكتب

1. Charles, Gooly, human nature and The Social order ,(New york, Jhon wiley and Sons, 1976.
2. Constantiona ,safilios Rothschild, The study of family power Stracture, (newyork, The free press), 1970
3. Coser, Lewis, Master of Sociological Thought, (London, Harcourt Barce), 1984
4. Davis, k. Human Society, (London, The Macmillan press) 1967
5. Evets, Julia, The Sociology of Education ideas, (London, Richard Clay press), 1973
6. Fletcher, Ronald, family and Industrialization in The Twentieth century, (England, A pelican Book Middlesex), 1969
7. Gedrics, M.F., Decision Making in family and Gonernment, (New York, Haven press), 1986
8. Goode, William, Word Revolution and Family Patterns (New York, The Free Press), 1969.
9. Gerth Hans and C. Right Mills (eds), from max Weber Essays in Sociology, Fifth calaxy, (Oxford University press), 1962
10. Harrison, F, The Managerial Decision- Making, (Boston, Process Houghton), 1980
11. Harris Keven, Education and Knowledge, (London, Rutledge and Kegan Paul), 1979.

12. Halsey, A., The Sociology of Education: In Semelzer, (New York, John Wiley and sous) 1967.
13. Horaton, Paul and Chesteral Hants, Sociology, (Tokyo, Mac Grow Hill), 1980.
14. Hock, Shild, Women's Roules and Status, (New York, the Free Press), 1977.
15. Hegel, W., Lectures on the History of philosophy, vol 3, the Haden Press, 1977.
16. Hutter, Mark, The changing Family: comparative perspective, New York, Jhonwiely and Sous), 1981.
17. Lewies, A., Theory of Economic, (London, George Allen and Un win), 1973.
18. Lipset and Bendix, class Status and Power, (London, George Allen and Un win), 1978.
19. Makiver, R. and C.Pagee, Society, (London, The Macmillan Press) 1962.
20. Man, Jofree, Women (Afeminst perspective), (California may Field publishing company), 1989.
21. Miklos, T., Social change and Educational planning, (Oxford, Pergamon press), 1985.
22. Musgrave, P., The Sociology of Education, (London, Methve), 1972.
23. Madge, M., Tools of Social Seince, (London, Longman), 1974.
24. Moser, Claus, Survey Methods in Social Investigation, (London, Heiemann), 1986.
25. Merton, Robert, Social Theory and Social Structure 3ed, (New York, The free Press), 1977.
26. Ploomis, Charles and J. Alan, Beegle Rural Sociology (Strategy of ehange), New Jersy Prentice- Hall, 1973
27. Schneeider, E., (New York, Johon wiley ford), Industrial Bureaucracy 1971.
28. Tom Pson, Michel and Other, Cultural Theory, (San Francisco, West View Press), 1990.
29. Wetzman, Lienore SeX Roles Socialization, (New York the free Press), 1972.
30. Weber, MaX, Economy and Society, Translated by Efischoffs and others, (califorhia, Berkeley University) 1978.

ثانياً:- القواميس والموسوعات الاجتماعية

1. David, Sills, International Encyclopedia of Social Seiences, (New York, the free Press), 1968.
2. Routledge and kegan Paul, A Dictionary of Social Sciences, (London, the free press), 1987.
3. International and Encyclopedia of the social Seiences, (London, Gellier Macmillan publishers), 1972.
4. Good, Garter Dictionary of Education, (New York,), 1973.
5. Merrian, C., Webster's International Dictionary, (New York, Longman green) 1971.

ملحق رقم (١)

يعرض اسماء الخبراء الذين جرى أخذ آرائهم

بشأن فقرات إستمارة الأستبانة

ت	أسم الخبير	اللقب العلمي	الأختصاص
١.	د.ناهدة عبد الكريم حافظ	أستاذ	اجتماع
٢.	د.عبد المنعم الحسني	أستاذ	اجتماع
٣.	د.خالد فرج الجابري	أستاذ	علم الإنسان
٤.	د.قيس النوري	أستاذ	علم الإنسان
٥.	د.مازن بشير	أستاذ	اجتماع
٦.	د.طالب السوداني	أستاذ مساعد	اجتماع
٧.	د.صبيح شهاب حمد	أستاذ مساعد	خدمة اجتماعية
٨.	د.خليل ابراهيم	أستاذ	علم النفس
٩.	د.سناء مجول	أستاذ مساعد	علم النفس
١٠.	د.أحلام أحمد جمعة	أستاذ مساعد	أحصاء تطبيقي

ملحق رقم (٢)

بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة بغداد/ كلية الاداب / قسم الاجتماع
الدراسات العليا/ الدكتوراه

استبانة عن المرأة واتخاذ القرار الاجتماعي
دراسة ميدانية في مدينة بغداد

اعداد طالبة الدكتوراه : آلاء عبد الله　　اشراف : د. لاهاي الدعمي

رقم الاستمارة :
مكان اجراء المقابلة :
تاريخ اجراء المقابلة :

ملاحظة :

هذه الاستمارة الاستبانية مخصصة لأغراض البحث العلمي تحاول الباحثة من خلالها دراسة مدى مشاركة المرأة في اتخاذ القرار الاجتماعي في المجتمع العراقي، وأهم التغيرات الحاصلة في البناء الاجتماعي للمجتمع الذي يسهم في دعم هذا الجانب، لذا نرجو قرائتها بدقة والاجابة عليها بصراحة تامة، ولاحاجة لذكر الاسم احتفاظاً بسرية البيانات التي لن تطلع عليها أي جهة، شاكرين تعاونكم واسهامكم في تطوير دور المرأة ومكانتها في المجتمع.

ضعي علامة (/) على الاختيار الذي ينطبق عليك مع تدوين المعلومات المطلوبة مع الشكر.

البيانات الاساسية :

١- العمر ( ) سنة

٢- الحالة الزوجية : متزوجة ( )، عزباء ( )، أرملة ( )، مطلقة ( )، منفصلة ( )

٣- المستوى التعليمي : أمية ( )، تقرأ وتكتب ( )،ابتدائية ( )، متوسطة ( )، ثانوية ( )، دبلوم ( ) بكالوريوس ( )، شهادة عليا ( )

٤ -المهنة :

٥- الدخل الشهري ( ) الف دينار عراقي

٦-عدد أفراد الاسرة ( ) فرد

٧- موقعك في الاسرة: زوجة ( )، أم ( )، ابنة ( )، اخرى تذكر( )

٨- المستوى الاجتماعي للاسرة : مرفهة ( )، وسطى ( )، متواضعة ( )

٩-عائدية السكن : ملك ( )، أيجار ( )

١٠- نمط السكن : مستقل ( )، مشترك ( )

المحور الأسري :

١١- من يتخذ القرارت الخاصة بشأن محل سكن الأسرة ؟

الزوج ( )، الزوجة، كلاهما ( )، اخرى تذكر ( )

١٢- من يتخذ القرارات الخاصة بالمستوى التعليمي للابناء ؟

الزوج ( )، الزوجة، كلاهما ( ) اخرى تذكر ( )

١٣- من يتخذ القرارات الخاصة بشأن مستقبل الابناء ؟

الزوج ( )، الزوجة ( )، كلاهما ( ) اخرى تذكر ( )

١٤- من يتخذ القرارات بشأن خروج المرأة للعمل ؟

الزوج ( )، الزوجة ( )، كلاهما ( ) اخرى تذكر ( )

١٥- من الذي يتخذ القرارات بشأن انتماء أحد أفراد الاسرة الى احدى منظمات المجتمع المدني؟

الزوج ( )، الزوجة ( )، كلاهما ( )، اخرى تذكر ( )

١٦- من يقرر السماح لأحد أفراد الاسرة بالانضمام الى مجال العمل السياسي ؟

الزوج ( )، الزوجة ( )، كلاهما ( )، اخرى تذكر ( )

١٧- من يقرر سفر أحد افراد الاسرة أو الاسرة كلها ؟

الزوج ( )، الزوجة ( )، كلاهما ( )، اخرى تذكر ( )

١٨- من يتخذ القرار بشأن تنظيم الميزانية الاقتصادية للاسرة ؟

الزوج ( )، الزوجة ( )، كلاهما ( )، اخرى تذكر ( )

١٩- من يتخذ القرارات لمواجهة الاوضاع الاقتصادية المتغيرة المتعلقة بالأسرة؟

الزوج ( )، الزوجة ( )، كلاهما ( )، اخرى تذكر ( )

٢٠- هل تعتقدين ان التنشئة الاسرية للمرأة في المجتمع العراقي تشجعها على اتخاذ القرار؟

نعم ( )، احياناً ( )، لا ( )

المحور التربوي والتعليمي

٢١ - هل درستي أو اطلعتِ على كتب أو مصادر علمية شجعتك على اتخاذ القرار ؟

نعم ( )، أحيانا ( )، لا ( )

٢٢ - هل أثرت شخصيات تربوية في تشجيعك على اتخاذ القرار ؟

نعم ( )، أحياناً ( )، لا ( )

٢٣-هل مارس المدرسون / المدرسات دوراً في تشجيعك على المشاركة في أتخاذ القرار ؟

نعم ( )، أحياناً ( )، لا ( )

٢٤- هل ساهمت بنشاطات مدرسية / جامعية تشجع المرأة على اتخاذ القرار ؟

نعم ( )، أحياناً ( )، لا ( )

٢٥-هل ترأست لجنة طلابية قمت من خلالها بأتخاذ القرار في المدرسة/ الجامعة ؟

نعم ( )، أحياناً ( )، لا ( )

٢٦- هل حصل تغيير في قدرتك على أتخاذ القرار بعد وصولك الى مرحلة متقدمة من التعليم ؟

نعم ( )، أحياناً ( )، لا ( )

٢٧-ءاذا كان الجواب نعم،في اي المجالات ؟

أ- الأسرة ( )

ب- العمل ( )

ج- كلاهما ( )

د- أخرى تذكر ( )

٢٨- هل حصول المرأة على شهادة علمية يمنحها دوراً مهماً في اتخاذ القرارات ؟

نعم ( )، أحياناً ( )، لا ( )

٢٩- هل تعتقدين ان قرارتك تنفذ وتطاع وذلك لأنك ؟ (يمكن اختيار أكثر من بديل)

أ- متعلمة ومثقفة (حاصلة على شهادة) ( )

ب- كبيرة في العمر ( )

ج- تنفقين على أسرتك ( )

د- لك مركز اجتماعي مرموق ( )

هـ - آرائك سديدة وكلمتك مسموعة ( )

و- اخرى تذكر ( )

٣٠- هل تعتقدين بأن النظام التربوي التعليمي في العراق بما يتضمنهُ من مناهج دراسية يشجع ويؤهل المرأة على اتخاذ القرارات ؟

نعم ( )، احياناً ( )، لا ( )

المحور الاقتصـــادي :

٣١- هل أثرت التغيرات الاقتصادية التي شهدها المجتمع العراقي في اتخاذ المرأة للقرارت في المجالات المختلفة ؟

نعم ( )، أحياناً ( )، لا ( )

٣٢- اذا كان الجواب (نعم) فهل هذة التأثيرات كانت:

أ- ايجابية ب – ايجابيه نوعاً ما ج- سلبية

٣٣- في مجال العمل الوظيفي، ماهو دور المرأة الفعلي في معظم الاحيان ؟

أ- أتخاذ القرار ( )

ب- تنفيذ القرار ( )

ج-اتخاذ القرار وتنفيذه ( )

٣٤- هل دور المرأة في مجال العمل الوظيفي يجب ان يكون:

أ- أتخاذ القرار ( )

ب- تنفيذ القرار ( )

ج-اتخاذ القرار وتنفيذه ( )

٣٥- أي من هذه الحالات تفضلين تحقيقها في مجال العمل الوظيفي ؟

أ- انفراد الرجل في أتخاذ القرار ( )

ب- مشاركة المرأة في أتخاذ القرار ( )

ج- انفراد المرأة في اتخاذ القرار ( )

٣٦- باعتقادك هل الفرص المتاحة للمرأة لاتخاذ القرار في مجال العمل الوظيفي هي نفسها المتاحة للرجل؟

نعم ( )، احياناً ( )، لا ( )

٣٧- اذا كان الجواب (لا) فهل يمكن ان يعود السبب الى : (يمكن اختيار اكثر من بديل)

أ- الاعتقاد ان المرأة أقل كفاءةً من الرجل ( )

ب- سيطرة الموروثات الثقافية السائدة للرجل في مجالات العمل ( )

ج- عدم قدرتها من الاستفادة من هذه الفرص الوظيفية ( )

د- طبيعة المهنة التي تشغلها المرأة ( )

هـ- طيعة النظام التعليمي ( )

و- اخرى تذكر ( )

٣٨- هل دخول المرأة في الاعمال الوظيفية والمهنية بشكل واسع أثر ايجابياً في اتخاذها للقرارات ؟

نعم ( )، احياناً ( )، لا ( )

٣٩- هل بأعتقادك ان المرأة في مجال العمل الوظيفي أستطاعت أن تتخذ قرارات اقتصادية ناجحة ؟

نعم ( )، أحياناً ( )، لا ( )

٤٠- اذا كان الجواب (نعم) فما أسباب ذلك ؟ (يمكن اختيار اكثر من بديل)

أ- شخصيتها القوية ( )

ب- ثقافتها ووعيها المهني ( )

ج- كفاءتها الادارية ( )

د- لطف معاملتها الاجتماعية ( )

هـ- طاعتها لرؤسائها بالعمل ( )

و-أخرى تذكر( )

المحـور السياسي :

٤١- هل مشاركة المرأة بأتخاذ القرار السياسي يؤثر ايجابياً في الممارسات الديمقراطية والانسانية في المجتمع ؟

نعم ( )، لا ( )، لاأعرف ( )

٤٢- هل مساهمة المرأة في الحياة السياسية حالياً هي

أ- مساهمة فعالة ومؤثره ( )

ب- مساهمة متواضعه وهامشية ( )

ج- العزوف والابتعاد عن المشاركة السياسية ( )

٤٣- اذا اتيحت لك فرصة المشاركة في تشكيل أو ترأس أحدى المنظمات النسوية أو منظمات المجتمع المدني فهل تشاركين ؟

نعم ( )، لا( )، لاأعرف ( )

٤٤- اذاكان الجواب (لا) فما هي الاسباب: (يمكن اختيار اكثر من بديل)

أ- قلة الوعي بالامور السياسية ( )

ب- الخوف وعدم القدرة على مواجهات التحديات السياسية ( )

ج- وجود بعض القوانين التي تحد من اظهار كفاءة المرأة ( )

د- سيطرة الشخصيات السياسية ذات الافكار الذكورية ( )

هـ- نظرة المجتمع للمرأة تحد من مشاركتها السياسية الفعالة ( )

و- أخرى تذكر ( )

٤٥- شخصياً أي القرارات السياسية تفضلين ؟

أ- القرارات الصادرة من أمرأة ( )

ب- القرارات الصادرة من رجل ( )

ج- القرارات الصادرة من كلاهما ( )

٤٦- اذا كان الجواب هو فقرة (أ) فهل السبب في ذلك هو: (يمكن اختيار اكثر من بديل)

أ- ان المرأة أكثر قرباً منك لكونها من الجنس نفسه ( )

ب-ان المرأة اكثر أحساساً بمشاكلك ( )

ج- أن المرأة أكثر دقة وواقعية في أتخاذ القرارات ( )

د- أخرى تذكر ( )

٤٧- اذا كان الجواب هو فقرة (ب)، فهل السبب في ذلك هو: (يمكن اختيار اكثر من بديل)

أ- لخبرة ومعرفة الرجل باتخاذ القرار( )

ب- كوننا نعيش في مجتمع ذكوري فقرارات الرجل تنفذ وتطاع فيه ( )

ج- لان قرارات الرجل عقلانية وموضوعية ( )

د- اخرى تذكر ( )

٤٨- اذا كان الجواب هو الفقرة (ج)، فهل السبب في ذلك هو: (يمكن اختيار اكثر من بديل)

أ- للتوفيق بين وجهتي نظر الرجل والمرأة في اتخاذ قرارات ناجحة ( )

ب- لتناول قضايا وموضوعات عامة ومشتركة من خلال القرار الجماعي ( )

ج- لانها تصب في مصلحة الجميع ( )

د- للشعور بالمساواة الحقيقية بين الرجل والمرأة في اتخاذ القرار ( )

هـ- اخرى تذكر ( )

٤٩- هل تعتقدين ان النساء اللواتي يشغلن مناصب نيابية ووزارية أستطعن تحقيق أنجاز في أتخاذهن للقرارات؟

نعم ( )، أحياناً ( )، لا ( )

٥٠- هل تأثرتِ بشخصيات قيادية (سياسية واجتماعية) تحفز المرأة على المشاركة في أتخاذ القرار ؟

نعم ( )، أحياناً ( )، لا ( )

٥١- هل أن وسائل الاعلام الجماهيرية تؤثر في تشجيع المرأة على المشاركة في أتخاذ القرار السياسي؟

نعم ( )، احياناً ( )، لا ( )

٥٢- بتقديرك الشخصي هل أن مجال حرية المرأة في المشاركة في أتخاذ القرار السياسي سيتوسع مستقبلاً ؟

نعم ( )، احياناً ( )، لا ( )

The Woman and Social Decision Making
A Field Work Domain Study in Baghdad City

Athesis Submittd by
Alaa Abid Allah Maroof khadeer Al-ta'ay

To council of arts college and high studied institution in Baghdad university as a part of requirements for the degree of PH.D in arts philosophy in Sociology

Supervised by
Dr. Assistant Professor
Lahay Abid- al husein ALda'amy

1428 **2007**

Abstract

The study (Women and Social Decision Making) has aimed to recognize the factors influencing on women's power and their participation in the social of the decision making and It is presented by five main variables:- The age and educational level, and job and income and social class, The interaction of these variables is forming the position of women within Iraqi society. There fore the variable of position is consider ed an influence independent factor to determe the features of women's power and their participation in the social decision making.

The study also is aimed to recognize the social institutions structures and their functions to determe the essential role of women in social decision making.

To achieve this the study relied on many of methods:- historical method and comparative method and field survey work that were determed the main hypothesis of the study, which is conditional the social position of woman in terms of their power on social decision making and has derived five sub hypotheses in order to achieve the goals of study and also determine the society and the sample of study. Then it's adoption a class random sample which represents Baghdad city by (200). women in her family to take a necessary data through information application.. The study employed a nmber of statistical measures like kie Square Test for one sample and two independent samples and analysis the units discrepancy, besides using the triple measure to recognize the levels of women's power on decision making in the structure family, educational, economic, and political and

then the ability to social decision making Berson connection coefficient and Yull and kindal agree ment coefficient.

The study concluded that the rising of the social position of women influences their ability to make social decision but the power of women on making decision in a family and economic areas are not influenced only by age, education, job and income, and social class variable which are represented by the position of woman but also influenced by the social relations net that includes the structures of family and work.

The study also reached that women with high and middle and modest position have moderate power within family, economic and political areas. In terms of educational the study concluded that is most of women who are having a high position they have high power on decision making.

The study is reached that the women is sharing men's in all of the family decisions with a high rates, and the study that woman with a higer degree play a role on decision making and make their decisions respected and applied. Besides the economic changes in our community is affected in apositive way that shows the ability of women on the social decision. Also they can make successful economic decisions in making work. But in relation to the political domain women's view to the content of work and the participation in the political institution is seen to be developed. The study concluded that the views of women of apositive role of the political participation of the women in the democracy practices in our society but the view of women of the woman participation nature in the political life has assured that it is a modest and marginal participation.

The study's indicated many obstacles in the society institutions to limit of the women power on decision making it is:- manner of the followed family growth within create the Iraqi family and the determined curriculum in the educational system and common cultural hereditary for the good of man in the functional job field as well as insufficiency of the woman awareness with the political situations.

The study has discussed these results and reached the following recommendations is:- it is necessity to change The cultural and intellectual climate which is related with the division the roles between men and women has to change the directions and attitudes of the community individuals against women, is achieved through society organizations and ministry of labor and ministry of culture concerns by condensing the educational and social family enlightenment campaigns in accepting women in the roles of leading center in society and family, with the necessity of a complete employment of the abilities of women and reinforcement self-confidence and her abilities. This may stars with the childhood period and einforced by curriculums and educational programs.